م. شفيق سليم أبي سعيد
بيت بلا سياج
في مهبّ صدام الحضارات
الدار الثقافية

م. شفيق سليم أبي سعيد/ بيت بلا سياج في مهبّ صدام الحضارات

جميع الحقوق محفوظة للمؤلّف: ISBN: 978-9953-0-2136-2

الدار التقدّمية

المختارة ـ الشوف ـ لبنان

هاتف: ٩٦١ـ٥/٣١٠٥٥٥ـ٩٦١ـ٥/٣١١٥٥٥

E – mail: moukhtarainf@terra.net.lb

http: //www.daraltakadoumya.com

الطبعة الأولى، تمّوز ٢٠١١

م.شفيق سليم أبي سعيد

بيت بلا سياج
في مهبّ صدام الحضارات

الدار التقدّمية

إهداء

إلى سعاة المنطق وممارسي الاعتدال أينما كانوا.

والشكر الجزيل لكلّ مَن ساهم في إعداد وإخراج هذا الكتاب.

وأخصّ بالذكر الأخ والصديق الأستاذ عدنان دمياطي، محافظ جبل لبنان السابق.

وكلّ من ابنتي د. ديمة أبي سعيد السوقي وحفيدتي يارا ربيع السوقي، اللتين قامتا بتصميم وتنقيح النسخة الإنكليزية من هذا الكتاب.

وأخيرًا، لا آخرًا الدار التقدّمية.

مقدّمة

عدنا والعَود أسوأ!!!

لقد اعتقدت، كما الكثيرون غيري، أنَّ أحداث الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ المؤلمة قد غابت إلى غير رجعة. فإذا بها قد تجدّدت، ولكن بما يبشّر بأنها ستكون أدهى وأشدّ إيلامًا.

مَن سَلِم من تلك الأيام الحالكة، بقي ليخبّر بما جرى. «تنذكر وما تنعاد». فما بنا وقد عادت.

اعتدت، طيلة حياتي على النوم المستدام، دون قلق أو أرق، حتّى انبلاج الفجر. ولم تشذّ بي الليالي عن تلك القاعدة خلال تلك الأحداث الطويلة، إلاّ ما ندر.

لكنّني فوجئت في الفترة الأخيرة، أنَّ بعض فترات النوم قد سرق منّي، وحلّ محلّه أرق ليليّ، يبدأ ما بين الثالثة والرابعة صباحًا وحتّى السادسة، أعود بعدها إلى غفوة قصيرة إذا شئت ذلك.

فترات الأرق تلك، فرضت عليّ التفكير في كلّ ما يشغل البال ويدعو للتبصّر. وكان، بطبيعة الحال والأحوال، لِما يجري في بلدي حصّة الأسد. ولعلّ ذلك هو مصدر الأرق.

سرقني الأرق من النوم، فسرقت من الأرق التفكير وطرح الأسئلة: «ماذا يجري؟ لماذا؟ ماذا فعلنا؟ مَن يعاقبنا؟ إلى متى؟ ألا يكفينا ما عانينا حتّى اليوم؟ ما ذنب البريء؟ متى يأتي دورنا؟

مئات الأسئلة مرّت برأسي وبقيت دون جواب، ومَن بيننا يستطيع تقديم الجواب الشافي؟

وفي ليلة مؤرقة ظلماء، تصوّرت لبنان كـ «بيت بلا سياج» يطأ حرمه القاصي والداني، فيعبث في حديقته، ويعبث في جدرانه ونوافذه وأبوابه الخراب والدمار.

وكنت قد أكملت قراءة كتاب صاموئيل هنتينغتون الشهير «صدام الحضارات»، الذي كان له الأثر الكبير (وربّما السيّء) على حركة المحافظين الجدد في الولايات المتّحدة الأميركية، وبالتالي على إدارة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش.

فانتابتني رغبة، لا تقاوم، بكتابة هذه الأطروحة (أو سمّها ما شئت) تحت عنوان: "بيت بلا سياج، في مهبّ صدام الحضارات".

وعبثًا، حاولت ثني نفسي عن الولوج في نفق أجهل ما بداخله، والتطرّق إلى موضوع متشعّب ومعقّد ليس من اختصاصي، لكن عذري الوحيد كان، ولا يزال، نقاوة الفكرة وصدق المقال. فلا غاية مخفية ولا هدف ولا هدف مقصود.

وهكذا، ثأرت من الأرق فسرقت منه سويعات ليلية لأدوّن تباعًا ما اكتسبت من معلومات، وما جمعت من أفكار، فجاء هذا الكتاب.

ظاهره، عالج مواضيع عامّة مترابطة، بدءًا من صدام الحضارات العالمية، لا سيّما المسيحية الغربية والإسلامية، واقعها، أسبابها، حتميّتها (؟)، مرورًا بمختلف السياجات التي تعتمد عليها الأفراد والجماعات لحمايتها ودعمها، فالمستجدّ حول الدين والعلمنة والتطرّف الديني.

باطنه، يتوجّه نحو لبنان، كبلد أرهقته الطائفية وشرذمته الانقسامات والتدخّلات الخارجية فبات على كفّ عفريت، لا تنقذه سوى العلمنة الواعية والطوائف والمذاهب المنفتحة والمتسامحة.

تضمّن الكتاب [1]، بالإضافة إلى الإهداء والمقدِّمة، اثنين وعشرين فصلاً ولائحة مراجع.

أتمنّى للقارئ الكريم، إن وُجد، قراءة مريحة ومفيدة.

(١) فرغتُ من إعداد كتابي هذا في العام ٢٠٠٩.

تعاريف ومصطلحات

ـ **السياج:** الحائط وما يحيط به على شيء كالكرم والنخل (قاموس المنجد). حاجز من الخشب أو الشريط الشائك لمنع الدخول أو الخروج، أو لتحديد حدود ما، وسيلة دفاع ووقاية (قاموس وبستر). فاصل بين عقارين أو منطقتين وفق القوانين المرعية (قاموس لاروس).

«بيت بلا سياج» يشير إلى منزل لا تحدّد جوانبه إشارات أو جدران، يسهل اجتياز حرمه والولوج إلى محيطه، كما يرمز إلى وطن مستباح مشرّع المداخل والمخارج، لا حدود ترسمه أو حواجز تحذّر وتمنع تجاوزه، ويمكن أن يرمز إلى ناس دون وطن حقيقي أو ضمن وطن مهمّش داخليًّا أو خارجيًّا.

ـ **الحضارات:** القرى والأرياف والمناطق المسكونة، التي هي خلاف البدو والبداوة والبادية (المنجد ووبستر). مجموعة من الصفات الخاصّة بالحياة الفكرية والفنّية والأخلاقية والمادّية لبلاد ما أو لمجتمعات (لاروس). حالات متطوّرة من المجتمع البشري، حيث مستوى الثقافة والعلوم والصناعة والحُكم وصل إلى مرحلة متقدّمة (وبستر).

قال العالم الاجتماعي جون آدامس: الحضارة هي طريقة عيش وموقف يحترم كلّ البشر بالتساوي.

ـ **الشيوعية:** نظريّة اقتصادية تتميّز بالمُلكية الجماعية للموارد والممتلكات، وتنظيم العمالة لصالح المجتمع، وإلغاء الطبقات الاجتماعية. عمّم هذه النظريّة كارل ماركس وفريدريك أنجل في العام ١٨٤٨ تحت اسم النشرة الاقتصادية.

وبتفسير آخر: مجتمع دون طبقات وإلغاء سلطة الشعب على الشعب، أي إلغاء كلّ أنواع الظلم، بما فيه ظلم دول لدول أخرى.

قال الممثّل، ويل روجرز: «الشيوعية تشبه سياسة المنع، أي أنها فكرة جيّدة، لكنّها غير عملية».

ـ **الرأسمالية:** نظريّة اقتصادية حيث وسائل الإنتاج والتوزيع هي ملكية خاصّة، أو ملك شركات تتبادل وتستثمر وتحقّق مكاسب في سوق حرّة تنافسية.

قال أحد الشيوعيين المغمورين: «الرأسمالية هي استغلال الرجل للرجل، في حين أنَّ الشيوعية عكس ذلك».

الملكية لها حقوق وعليها واجبات، قالها سياسي بريطاني.

ـ **الديموقراطية:** حُكم الشعب (مصدر السلطة السياسية)، حيث لكلّ فرد صوت. يمارس الشعب الحُكم مباشرة أو من خلال ممثّلين عنه.

قال الكاتب البريطاني جون كارترايت: الديموقراطية تعني لكلّ فرد صوت.

وقال لينين: «الديموقراطية حالة تخضع فيها الأقلّية لحكم الأكثرية».

كما قال أبراهام لنكولن: «التصويت أقوى من صوت الرصاصة».

وقال وودرو ويلسون: «يجب جعل العالم آمنًا للديموقراطية».

ـ **الديموقراطية العددية:** مبدأ المساواة السياسية والاجتماعية لجميع المواطنين، حيث الأغلبية العددية تحكم الأقلّية.

ـ **الديموقراطية التوافقية:** مبدأ المساواة السياسية والاجتماعية لجميع المواطنين، حيث الأغلبية التوافقية تحكم الأقلّية.

ـ **الفيديرالية:** نظام سياسي يوزّع الحُكم بين حكومة مركزية، لها سلطة قوية على مجمل أرض الوطن، وبين مجموعة من الولايات المحلّية، تتمتّع ببعض السلطات والامتيازات، التي تتناغم وتتناسق، في نهاية المطاف، مع المنفعة الوطنية العليا.

ـ **الكونفيديرالية:** نظام سياسي يوزّع الحُكم بين ولايات تتمتّع بسلطات قوية وحكومة مركزية ضعيفة، تنسّق وتتعاون مع تلك الولايات.

ـ **العلمنة:** فصل الدين عن قضايا الدولة المدنية ومؤسّساتها، مع الضمان لكلّ فرد بحرّية المعتقد وحرّية ممارسة هذا المعتقد. الدولة العلمانية تلتزم بقوانين مدنية خاصّة دون بالضرورة اعتماد قوانين الشرائع الدينية السماوية.

ـ **التوتاليتارية:** مبدأ ممارسة الحُكم المركزي، الذي لا يسمح بأحزاب ذات آراء مختلفة، ويطبّق الدكتاتورية على حرّيات وإرادات وأفكار الآخرين.

ـ **الراديكالية:** مذهب سياسي يتطّرّف ويغالي في الدعوة إلى التغيير والإصلاح.

ـ **الأصولية:** دعوة دينية تنادي بالعودة إلى المبادئ والقيم الأساسية والجوهرية الأصولية: يهودية ومسيحية وإسلامية.

الأصولية تسعى لعودة الدين إلى صلب القرارات السياسية العامّة، وترفض الفصل بين الدين والدولة.

ـ **الطائفية:** التشيّع لمجموعة من الناس تدين بالولاء لدين معيّن، كالمسيحية والإسلام مثلاً.

ـ **المذهبية:** التشيّع لمجموعة من الناس تدين بالولاء لمذهب أو معتقد معيّن، كالكاثوليكية أو الأرثوذكسية أو السنّية أو الشيعية.

ـ **السياسة:** علم أو فنّ الحُكم. حدّدها الفيلسوف أرسطو بـ «هيكلية وتنظيم وإدارة الدولة». وصف القائد بسمارك السياسة، بأنها ليست علم، بل فنّ. والسياسي بتلر: بأنها فنّ الممكن. وأخيرًا ذكر أفلاطون في كتاب الجمهورية: «ما لم تتلاقى السلطة السياسية مع المعرفة الفلسفية، فإنَّ البشرية لا يمكن أن تستريح من المتاعب».

ـ **الإقطاعية:** نظام سياسي وعسكري واجتماعي واقتصادي، تطوّر في القرون الوسطى، واعتمد على علاقات تربط بين سيِّد حاكم مالك لمنطقة من الأرض، ومواطنين يعملون فيها، تابعين لحكمه وحمايته.

ـ **الدستور:** مجموعة من المبادئ الأساسية، التي بموجبها يتمّ حُكم أو دولة أو تجمُّع دول أو ما شابه.

القانون الأساسي لوطن، ومجموعة القواعد التشريعية التي تحكم العلاقات بين الحاكم والمحكوم (قاموس لاروس).

نظام، يتضمّن أحكامًا (غالبًا مكتوبة) تؤسّس لقواعد ومبادئ لحُكم منظّمة أو مجموعة سياسية أو دولة.

قال المشرّع والسياسي الأميركي هيوغو بلاك: «دستورنا لم يُكتب في الرمال كي يمحى مع كلّ موجة من القضاة الجدد، الذين تنفخهم الرياح السياسية المتتالية».

الفصل الأول

عـالـم اليـوم

«أوقف هذا العالم، فأنا أريد مغادرته»

أنطوني نيولين، ممثّل بريطاني

تواريخ الدول والأوطان والشعوب حبلى بالنزاعات والحروب والكوارث والمآسي والبشاعات، لكن ما شهده نهاية القرن الماضي، وما يشهده القرن الحالي، فاق كلّ التوقّعات والحسابات.

عالم البشرية على مرّ العصور، من مشرق الأرض إلى مغربها ومن شمالها إلى جنوبها، لاحقته المشاكل والمصائب وأرّقته الفواجع والآلام، لكن ما يمرّ به عصره الحالي أشدّ وأدهى.

قال أبو العلاء المعرّي ـ في جملة ما قاله ـ: «الحياة معزف ذو سبعة أوتار، ستّة منها للألم وسابع للسرور». ترى لو عاش المعرّي في القرن الواحد والعشرين، أما كان ضمّ الوتر السابع إلى رفاقه الستّة؟

بداية تشاؤمية ونظرة سوداوية لعالم اليوم، العالم المجنون الذي فلت من عقاله وتفكّك، ليس فقط إلى دول ودويلات، بل إلى عشائر وقبائل وأديان ومذاهب، إلى مقاطعات وجزر وحارات وزواريب، إلى خنادق وحواجز ودشم وستائر، وكلّها من فعل بشر، كلّهم يدّعي الحضارة والثقافة ويفاخر بقربه من الربّ وشريعة الله، والتزامه بتعاليم الأنبياء والرُّسل، وغير قليل منهم نسب تصرّفاتهم وأعماله إلى إرادة ومشيئة ربّانية لا تقبل الجدل أو الشكّ.

لن أعود كثيرًا إلى الوراء في التاريخ وفي تقصّي أحداثه.

أذكّر فقط بمؤتمر يالطا في شهر شباط من عام ١٩٤٥، حيث اجتمع أقطاب العالم الثلاثة مع تباشير انتصارهم في الحرب العالمية الثانية (روزفلت الأميركي وتشرشل البريطاني وستالين السوڤياتي) وتفاهموا على مضض على مصير ألمانيا بعد الحرب، وكيفيّة تقسيمها بين الحلفاء، ومصير الشعوب المحرّرة، خاصّة دول أوروبا الشرقية ودور روسيا فيها، وتحديد مناطق نفوذ كل من الدول الأقطاب، ودور منظّمة الأمم المتّحدة المستقبلي.

من المعروف أنَّ الحرب العالمية الثانية غيّرت هيكلية القوّة في العالم، فبعد هزيمة فرنسا، تحمّلت الدول الأوربية المنتصرة أحمال الحرب التدميرية والمالية، ممّا عجّل في بروز الاتّحاد السوڤياتي والولايات المتّحدة الأميركية.

ذكر بعض المؤرّخين أنَّ الولايات المتّحدة وبريطانيا لم تكونا حازمتين مع روسيا خلال مؤتمر يالطا المذكور، ممّا أدّى، لاحقًا، إلى مصير أسود لدول أوروبا الشرقية لعلّه ساهم في قيام ما سمّي بالستار الحديدي، الذي فرض نشوء الاتّحاد السوڤياتي ودول الكوميكوم (السوق الشيوعية المشتركة بزعامة روسيا)، وبروز الحرب الباردة بقيادة الجبّارين الولايات المتّحدة الأميركية وحلفائها من جهة، والاتّحاد السوڤياتي والدول السائرة في فلكه من الجهة المقابلة.

خلال الحرب الباردة لعبت الدول المحورية، وعلى رأسها الولايات المتّحدة والاتّحاد السوڤياتي، أدوارًا مهمّة في ضبط إيقاع النزاعات والصدمات، كلّ ضمن مناطق نفوذها، وكذلك دعم ومساندة تلك المناطق. إضافة إلى أنه، بنهاية السيطرة الاستعمارية خاصّة الغربية، نشطت المجتمعات غير الغربية لتستعيد ثقافاتها وتقاليدها، وكان أبرزها الهند ويوغوسلاڤيا (تيتو) ومصر، فلعبت أدوارًا معنوية في تقريب وجهات نظر ما سُمّي آنذاك بدول العالم الثالث التي تتنازعها الإيدولوجيات الكبرى في القرن العشرين (الحرّية، الاشتراكية، الفوضوية، الماركسية، الشيوعية، والديموقراطية الاجتماعية)، علمًا أنَّ هذه الإيدولوجيات هي نتاج الحضارة الغربية.

أدّى انفراط الاتّحاد السوڤياتي في العام ١٩٩١، وتفكّك حلف وارسو واستبداله بكومنولث الدول المستقلّة، إلى انتصار الغرب بقيادة الولايات المتّحدة، وتوقُّف الحرب الباردة.

لأول وهلة، بعد نهاية الحرب الباردة، ساد العالم الشعور بأنَّ مرحلة جديدة من السلم والوفاق والتوحّد المطعّمة بالحضارة الغربية قد بدأت بقيادة الولايات المتّحدة وحلفائها الغربيين، وأنَّ مصالح الدول ستتّخذ منحى حضاريًّا، وأنَّ دور المؤسّسات الدولية سيتعاظم وسوف تسهم الحضارة الغربية، الحضارة الأبرز حاضرًا والممثّلة بدول أوروبا الغربية والولايات المتّحدة الدولة الأعظم، بنشر روح ثقافتها (من دين ولغات وفصل بين الكنيسة والدولة وحكم القانون وتعدّد مجتمعي ومجالس تمثيلية واحترام الفرد وقبول التنوّع، وخلافه)، كلّ ذلك بشكل متوازٍ مع الثقافات الأخرى.

لكن سرعان ما تبيّن أنَّ الواقع عكس ذلك، فبدل أن تجلب التكنولوجيات الحديثة والتطوّرات العلمية غير المسبوقة، لا سيّما تقارب المسافات وعولمة الاتّصالات ونشر

المعلومات، تقاربًا بين الشعوب وتوجّهًا نحو التعاون والتنسيق والسير معًا لتطوير الحياة البشرية المستقبلية، بدل كلّ ذلك، نشطت موجات من النزاعات والخلافات بين دول سبق أن تجاورت وتوحّدت تحت رايات دول محورية، كالدول التي كانت تسير في ركاب الاتّحاد السوڤياتي (أوكرانيا وجورجيا وتشيكوسلوڤاكيا)؛ وبين دول شعرت بالحاجة إلى البحث عن هويّتها الذاتية والثقافية، فتمرّدت على مَن ألبسها هويّة وثقافة مستعارة (الجزائر والمغرب وتونس)؛ وبين شعوب يجمعها عرق واحد ورؤيا مشتركة، فُرض عليها التقاسم والتناحر بفعل أدوات سياسية عليا مسيطرة (ألمانيا الغربية والشرقية وكوريا الجنوبية والشمالية)؛ وبين شعوب ضمن البلد الواحد تعاني من تنوّع في الأعراف والثقافات والتوجّهات، لم تنجح في التوافق على صيغة تعايش تضمن لجميع الفرقاء مساكنة مستقرّة وثابتة (يوغسلاڤيا والعراق بعد الرئيس صدّام حسين)؛ وغير ذلك من مصادر الاحتكاك السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

والخلاصة، أنَّ الخصومة بين العملاقين بعد سقوط أحدهما (الاتّحاد السوڤياتي) تحوّلت إلى تصادم متعدّد الجوانب والأسباب، أبرزها تعدّد الحضارات والعقائد والأديان. وإنَّ الفروقات بين الشعوب، بعد الحرب الباردة، برزت كفروقات هامّة وجوهرية ترجمت عنفيًّا وظلاميًّا، وبات لكلّ فريق تصنيفه الذاتي لتحديد الهويّة.

وشاءت الأقدار، أن تربح الثقافة الغربية الممثّلة بالولايات المتّحدة ودول أوروبا الغربية الحرب، وأن تنجح في تفكيك الاتّحاد السوڤياتي، كما قيل: «ليس، كما يفترض من تعاليمها ومنشأها، بقوّة الأفكار والقيم أو الدين، بل بقدرة دولها على استثمار الدعاية الإعلامية، والضغط الاقتصادي والتهديم الداخلي المخابراتي، وبعث الروح الدينية النائمة، والإفادة من التآكل السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضمن دول الاتّحاد السوڤياتي وروسيا بالذات»، وغير ذلك.

كما تبيّن أنَّ هذا التفكيك ساهم، فور سقوط الحرب الباردة، في نشوء وتفاقم النزاعات والخلافات، وتحويل العالم إلى دول ومجموعات وتكتّلات وعشائر وعصابات وساحات متضادّة متنافرة، تخترقها الإيدولوجيات والعقائد والأهواء، وتشحنها الأديان والمذاهب والفتاوي والتبشيرات.

العالم بأسره بات اليوم، بحكم التطوّر التكنولوجي المتسارع، وكأنه ضيعة صغيرة في

الغابر من الزمن، لا تمرّ شاردة أو واردة أو أيّ حادث عابر في أرجائه الفسيحة، دون تمكّن مَن يرغب بمعرفة تفاصيلها والإلمام بخفاياها خلال فترة وجيزة. هذا الواقع، رغم حسناته وفوائده الاجتماعية والاقتصادية والحضارية العديدة، ساهم (وإن أحيانًا بنسبة ضئيلة) في إنتاج جملة من الانعكاسات والسلبيات والاهتزازات وحتّى المآسي والفظاعات، أبرزها:

أ ـ ردّات فعل إيجابية أو سلبية، كلّ من وجهة نظره وميوله وخاصّة معتقداته.

ب ـ تكتّل تلقائي وعفوي لأصحاب ردّات الفعل، ولو عن بُعد، ممّا يكوّن رأيًا عامًّا قد يتنامى مع الزمن ومع تكرّر الحدث السلبي، خاصّة.

ت ـ مع تنامي التكتّلات المتناقضة، خاصّة في ظلّ أحداث ذات طابع عرقي أو عقائدي أو طائفي أو مذهبي وما شاكل، ظهور صراعات ترتبط بهويّات الحضارات الرئيسية وبالديانات العالمية الكبرى. فقرابة ٥٠ بالماية من الصراعات العالمية في العام ١٩٩٣ (وعددها ٤٨ صراعًا) كانت صراعات عرقية، والبشر الذين تشاركوا في العرق واللغة واختلفوا في الدين أمكن ذبح بعضهم بعضًا (كما في لبنان ويوغوسلافيا).

مَن راقب مسار التطوّر العالمي على صعد ونشاطات متعدّدة، استنتج التوقّعات التالية:

• على المستوى الديني: مهما بلغت الفروقات، هناك قيم مشتركة بين الديانات السماوية (الغربية المسيحية والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام سنّة وشيعة واليهودية)، وكذلك بين الديانات العالمية الأخرى [الهندوسية والبوذية والكونفوشية والتاوية (Taoism)]. هذه القيم يفترض بها أن تجمع لا أن تفرّق، وأن تطوّر وتوسّع.

• على المستوى الثقافي: بنهاية الحرب الباردة، تكثّف التواصل الثقافي بين مختلف الثقافات والحضارات، وبالأخصّ التواصل الشخصي من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل وخلافه. يفترض بهذا التواصل أن يزيد اللحمة بين الشعوب والمجتمعات العالمية.

• على المستوى العلمي والتكنولوجي: التبادل العلمي والتقني في أوجه، وكذلك عولمة التقدّم التكنولوجي. باتت وسائل وآليّات وتقنيّات العصر في متناول الجميع، طبعًا ضمن حدود الإمكانات الشخصية أو الوطنية. كما تقاربت عالميًّا طرق ومندرجات المعيشة اليومية للكائن البشري. أليس من المنتظر تولّد نتائج إيجابية لهذا المنحى؟

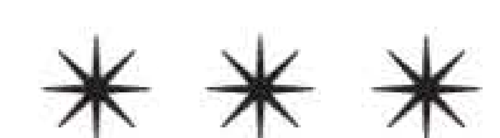
• على المستوىالاقتصادي: التبادل التجاري العالمي ينمو ويتّسع ليشمل مشارق الأرض ومغاربها. أفلا يجلب التبادل الاقتصادي الوصل بين البشر ويشكّل بنموّه المتزايد قوّة سلام؟

• على المستوى الاجتماعي: بالرغم من معاناة بعض المجتمعات والوضع الاقتصادي السيّء لبعض الدول، المجتمعات البشرية تتطوّر وتتحسّن على معظم الصعد: المعيشية والصحّية والتعليمية، باستثناء مَن تعرّض ويتعرّض للنزاعات والحروب وعدم الاستقرار السياسي. أفلا تؤدّي العصرنة إلى المزيد من الرفاهيّة؟

من المؤسف والمحبط والمخيّب للآمال، أنَّ واقع الأمور ينسف هذه التوقّعات، ويعكس حالة عالمية من الفوضى الشاملة والمتنقّلة، ومستوى من التناحر العنفي لم يسبق له مثيل، ولم يترك بلدًا دون ولوج داره (مع بعض الاستثناءات القليلة).

السؤال الكبير: لماذا هذا الانفصام؟ وما هي الأسباب الظاهرة والخفية وراءه؟ ولماذا وصلت بنا الأمور إلى هذه الحدود المتعثّرة؟ وما هي إمكانية وكيفيّة الخروج منها؟

•• وبالأخصّ الأخصّ (وهو ما يعني الكاتب بالدرجة الأولى) انعكاس كلّ ما ورد أعلاه على «لبنان الواطن»، هذا البلد الذي عانى ويعاني. هذا البيت الذي وصفه الكاتب بـ «بيت بلا سياج».



الفصل الثاني

صدام الحضارات وصاموئيل هنتينغتون

«الغرب غرب والشرق شرق»

روديار كيبلنغ، شاعر وكاتب بريطاني

في العام ١٩٩٣ نشر الدكتور صاموئيل هنتينغتون، العالِم السياسي في جامعة هارفارد، مقالاً في مجلّة "القضايا الخارجية (Foreign Affairs) بعنوان: صدام الحضارات". استنادًا إلى ناشر المجلّة المذكورة، أثار هذا المقال وعلى مدى ثلاث سنوات، نقاشًا حادًّا لم يحظَ به مقال آخر منذ العام ١٩٤٠.

حرّك مضمون المقال المذكور وجدليّته ردود فعل متناقضة من كلّ حدب وصوب، داخل الولايات المتّحدة وخارجها، منها الإعجاب والاستغراب والسخط والخوف والحيرة والعصب الحضاري الذاتي، لدى كلّ مَن قرأه.

ردود الفعل هذه، حفّزت الكاتب هنتينغتون بالغوص مجدّدًا في نفس الموضوع والتعمّق في صلبه وتوثيق ما أمكن جمعه من معلومات ونظريّات ووقائع وأحداث تتعلّق بنشوء وتطوّر الحضارات العالمية الكبرى، وإبراز ما يجمعها وتحديد ما يفرّقها، تمهيدًا للخروج بمقاربة عامّة مبرّرة تساهم في فهم أعمّ وأشمل للسياسة الكونية، خاصّة ما بعد الحرب الباردة وفي القرن الواحد والعشرين الذي نعيشه حاليًّا.

وهكذا وُلد في العام ١٩٩٦ كتابه الجديد: "صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي".

أثار الكتاب الجديد جدلاً أوسع من المقال، ووصف بأن جريء وشجاع واسع المخيّلة ومثير ومغيظ في آنٍ. اتّهمه البعض بالعنصرية والتحيّز، خاصّة ضدّ الإسلام وما يمثّله. والجدل مستمرّ وقائم إلى الآن.

بالرغم ممّا قيل ويقال عنه، من المؤكّد أنَّ هذا الكتاب، كما وصفه هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركية الأسبق، هو من أهمّ الكتب التي صدرت منذ انتهاء الحرب الباردة، وهو أيضًا، ليس فقط عارضًا تصوّره للمستقبل العالمي، بل، ربّما، مساهمًا فعليًّا في تشكيلة هذا المستقبل. ولعلّ "المحافظين الجدد "Neo-conservatives" في الولايات المتّحدة وخارجها قد تأثّروا بمضمون الكتاب واستنتاجاته، فعملوا بهديها ولو جزئيًّا، فكان ما كان".

وحيث إنَّ مضمون كتابي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحضارات والثقافات والتنوّع المجتمعي والتعدّدية الدينية في منطقتنا، وبالأخصّ في لبنان، أجد من المناسب والمفيد عرض خلاصة

ما تضمّنه كتاب هنتينغتون بشيء من التفصيل، علمًا أنني أتحفّظ على العديد من استنتاجاته، كما سيرد لاحقًا.

قسّم هنتينغتون كتابه إلى أجزاء خمسة، وُزّعت على اثني عشر فصلاً موزّعة بين الأجزاء، وهي الآتية:

ـ الجزء الأول: عالم من الحضارات

في فصول ثلاثة:

- العهد الجديد في السياسة العالمية.
- الحضارات: تاريخيًّا وحاليًّا.
- حضارة كونية؟ العصرنة والانتساب للغرب.

ـ الجزء الثاني: تحوُّل ميزان الحضارات

في فصلين:

- ذبول الغرب: قدرة وثقافة؛ والعودة إلى الجذور.
- الاقتصاديات، الواقع السكّاني والحضارات المتحدّية.

ـ الجزء الثالث: النظام الصاعد للحضارات

في فصلين:

- إعادة التشكيل الثقافي للسياسات العالمية.
- الدول المحورية، الحلقات المدوّرة والنظام الحضاري.

ـ الجزء الرابع: صراعات الحضارات

في أربعة فصول:

- الغرب والباقون: قضايا ما بين الحضارات.
- السياسات العالمية للحضارات.
- من الحروب المنقولة إلى حروب الخطّ الفاصل (Fault line wars).

• ديناميكيات حروب الخطّ الفاصل.

ـ الجزء الخامس: مستقبل الحضارات

في فصل واحد:

• الغرب، حضارات وحضارة.

ماذا في المضمون؟

في الجزء الأول، أشار الكاتب إلى أنه، للمرّة الأولى في التاريخ، السياسات العالمية متعدّدة الأقطاب والحضارات. العصرنة تتمايز عن العصرنة الغربية، الحضارة ليست كونية، خاصّة لجهة اقتباس المجتمعات غير الغربية للحضارة الغربية. ويضيف هنتينغتون: الحقيقة المؤسفة التي لا يمكن تجاهلها من قِبَل السياسيين والعلماء، أنَّ الشعوب الباحثة عن هويّات وإعادة تظهير عرقيات محكومة بالضرورة بمواجهة أعداء، أشدّهم خطرًا العداوات الواقعة على الخطّ الفاصل بين الحضارات العالمية الأساسية.

فبعد العام ١٩٨٠، انهار العالم الشيوعي وباتت الحرب الباردة في ذمّة التاريخ. ولم تعد الإيدولوجيات والاقتصاد والسياسة هي العامل الأهمّ في تصنيف الشعوب، بل الثقافة. وردًّا على تساؤلات الشعوب والأوطان: «مَن نحن»؟، استحضرت الأجوبة التقليدية من خلال أصول النسب والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والأعراف. فالعداوة بين الدول العظمى تحوّلت إلى صراع الحضارات. والأمثلة على ذلك كثيرة.

باختصار، بنهاية الحرب الباردة مصالح الدول اتّخذت منحى حضاريًّا، فقد برزت سبع أو ثماني حضارات كبرى[1]، لكلّ منها تجمّعاتها ومصالحها وعداواتها وحتّى دولها، وتحديدًا:

ـ المسيحية الغربية، وأهمّ دولها: الولايات المتّحدة والدول الأوروبية الغربية كفرنسا وبريطانيا.

ـ المسيحية الأرثوذكسية، وأهمّ دولها: روسيا.

ـ الإسلامية، وأهمّ دولها: معظم الدول العربية والباكستان وإندونيسيا وتركيا وإيران.

ـ الكونفوشية، وأهمّ دولها: الهند.

---

(١) حول الحضارة اليهودية: عدديًّا لا تشكّل اليهودية حضارة كبرى. تاريخيًّا، اليهودية مرتبطة بالمسيحية والإسلام. ولعدّة قرون، كانت الهويّة اليهودية مرتبطة بالثقافة المسيحية. ورغم وجود إسرائيل، هناك كوكبة من اليهود تلتزم بحضارات أخرى، لا سيّما الثقافة الغربية.

ـ اليابانية، وأهمّ دولها: اليابان.

ـ الأفريقية، وأهمّ دولها: أفريقيا الجنوبية.

ـ الأميركية اللاتينية، وأهمّ دولها: معظم دول أميركا اللاتينية.

ولمّا كانت الدول في العالم قد أتت من حضارات مختلفة، فقد تطوّر الوضع بظهور الأعراق والعشائرية والصراعات الطائفية والمذهبية وما تلاها من هجرة، ومن انتشار المافيات، وكلّ أنواع الأسلحة والإرهاب.

تفاعل الغربيون مع بعضهم من خلال التوافق الثقافي الذي يشمل اللغة، القانون، الدين، الممارسة الإدارية، الزراعة، ملكية الأرض، وربّما القربى. واعتبروا، في ظلّ هيمنة الحضارة الغربية والتوازن العالمي لصالح الغرب، إنَّ ما يراه الغرب هو عالمي: «لكي تنجح يجب أن تكون مثلنا، طريقتنا هي الوحيدة». فطمحت الدول الغربية إلى تعميم الحضارة الغربية وجعلها عالمية: «القيم الأهمّ في الغرب هي عالمية ـ طريقتنا الغربية هي الطريقة الوحيدة. نؤمن بعالمية ووحدانية الحضارة ووحدة الشعور الأخلاقي».

لكن الواقع اختلف. ما يراه الغربي عالمي يراه غير الغرب غربيًا، فالحضارة الغربية لا يمكن أن تعمّم. لكلّ عرق حضارته. العالم أصبح عصريًا أكثر، لكن أقلّ غربيًا. النظام العالمي يتحوّل إلى أنظمة مبنية على حضارات متعدّدة ومتصادمة. تزايد تداخل الدين في القضايا العالمية، وهناك المزيد من تصادم الثقافات والأديان. ولدرجة كبيرة، ارتبطت هويّات الحضارات الرئيسية في تاريخ البشرية بالديانات العالمية الكبرى. والبشر، الذين تشاركوا في العرق واللغة واختلفوا في الدين، أمكن ذبح بعضهم بعضًا (كما في لبنان ويوغوسلافيا). قال كريستوفر دوسون: «ترتكز الحضارات الكبرى على الديانات الأساسية».

في ما يتعلّق بالإسلام: المجتمعات الإسلامية وجدت صعوبة للعصرنة، كون هناك تناقض في النظرة الاقتصادية (الفائدة، الإرث، المشاركة النسائية، الصوم...). الثقافة الإسلامية تمنع بروز الديموقراطية. قال الخبير في شؤون الشرق الأوسط والإسلام دانييل بايبز: «الإسلام لا يقدّم طريقة بديلة للعصرنة. لتفادي انهيار المعايير والقيم، للإسلام خيار واحد: العصرنة على الطريقة الغربية».

في ما يتعلّق بالحضارة الصينية: المبادئ الأساسية صينية والتطبيق صناعة غربية، في حين أنَّ اليابانية تعتبر أنَّ روحية حضارتها يابانية وتقنيّتها غربية.

في الجزء الثاني من كتابه تثبيت وجود للحضارات غير الغربية، الأمر الذي يحتّم على الثقافة الغربية أن تواجه ثقافات عديدة أخرى. فماذا عن بعض هذه الثقافات؟

والنتيجة، تثبيت وجود للحضارات غير الغربية، الأمر الذي يحتّم على الثقافة الغربية أن تواجه ثقافات عديدة أخرى. فماذا عن بعض هذه الثقافات؟

إنَّ تجدّد المجتمعات غير الغربية ليس ضدّ العصرنة، بل ضدّ الغرب. حركة التجدّد الديني، ما عدا المظاهر المسيحية، هي ضدّ العلمنة والعولمة، وبالتالي ضدّ الغرب.

الثقافة الآسيوية: المجموعة وليس الفرد ـ المجموعة والوطن أهمّ من الفرد ـ خطّ التحوّل يتّجه نحو الآسيوية ـ التطوّر نحو مفهوم القيم الآسيوية عالمية، في حين أنَّ القيم الأوروبية هي أوروبية.

في الثقافة الإسلامية: المطلوب ليس عصرنة الإسلام، بل أسلمة العصرنة ـ الإسلام المتشدّد يطمح إلى تنقية عقيدة ومؤسّسات الدين بالقوّة، وقولبة التصرّف الشخصي والمجتمعي والعامّ، أي إعادة الأسلمة من تحت صعودًا. إنَّ تفكيك علمنة العالم هو حقيقة اجتماعية للقرن العشرين ـ نواجه مَن أنا؟ مَن أخصّ؟ الجواب من خلال الدين. إنَّ انهيار النظام والقانون يخلق فراغًا في المجتمع يملؤه الدين المتشدّد. ألم يقل العالِم الفرنسي ريجيس دوبريه: «الدين أفيون الشعوب لكنّه ڤيتامين الضعيف».

في الجزء الثالث، أشار الكاتب إلى أنَّ النظام العالمي المبني على الحضارة بدأ يطفو على وجه الواقع، المجتمعات المنبثقة المتقاربة الثقافة تتعاون مع بعضها، الجهود لنقل مجتمعات من حضارة إلى أخرى غير ناجحة، في حين تتجمّع الدول حول دولة محورية ذات حضارة واحدة.

فبعد سقوط الشيوعية، حلّت الثقافة مكان العقيدة، وتبيّن أنَّ العالم سينظِّم على أساس الحضارات أو لا ينظَّم. بفعل العصرنة، السياسات العالمية تأخذ منحى ثقافيًّا ـ الهويّة الثقافية تهيمن. كَثُر الحديث عن الدم والعقيدة، عن الإيمان والعائلة.

وصف البعض الحضارات بأنها قمّة العشائر البشرية، وصدام الحضارات هو التناحر القَبَلي على مستوى عالمي.

ألم يقل الصينيون: «إذهب وأُنظر في المرآة»؟ ويضيف المثل الشعبي التايواني والصيني:

«الدم أسمك من الماء». ألم تتحدّث الشعوب عن وحدة الماركسية وعن وحدة الإسلام؟ وعن وحدة العشيرة والأمّة في الإسلام؟ أو ليست هيكلية الولاء لدى العرب والمسلمين عامّة عكس الغرب العصري، حيث الولاء للوطن مقابل الولاء للعائلة والجبّ والعشيرة؟ أو ليس الحجّ إلى مكّة أحد أبرز وحدة المسلمين؟ أو لا يتكرّر القول في العالم العربي إنَّ حدود الدول مصطنعة نتيجة للاستعمار الأوروبي؟ إسلاميًّا، العقبة الكبرى في عدم وجود دولة محورية لتطلق الإسلام السياسي وتوحّده، بالإضافة إلى مشكلة اللغة. في آسيا الوسطى الولاء للعشيرة والعائلة.

من الوجهة الاقتصادية: هل التوافق السياسي والاقتصادي يتطابق دائمًا مع الثقافة والحضارة؟ إنَّ أساس التعاون الاقتصادي يكمن في الربط الثقافي. ألا تتخطّى المؤسّسات الإسلامية الدول؟ مَن راقب العلاقة التركية الأوروبية، يجد رفضًا شبه قاطع لاندماج تركيا في الاتحاد الأوروبي، حتّى من الجهة الألمانية، رغم الصداقة التاريخية المستمرّة. في آسيا، هناك رفض لأستراليا الآسيوية.

في الجزء الرابع، يتحدّث الكاتب عن أنَّ الانقسام الواسع (الماكرو ـ انقسام) هو بين الغرب والآخرون.

الصدام المستقبلي سينتج عن تفاعل اللؤم الغربي، وعدم التسامح الإسلامي، والتشبّث الصيني.

إنَّ الجهود لتعميم عالمية الثقافة الغربية مرشّحة للفشل. هناك معارضة شديدة لفرض قيم الغرب. لا يتردّد الآخرون في الإشارة إلى الفجوات بين مبادئ الغرب وممارسته المعاكسة، من خبثه ومعاييره المزدوجة: يشجّع الديموقراطية شرط عدم وصول الأصولية الإسلامية إلى السلطة؛ عدم انتشار الأسلحة النووية في إيران والعراق دون إسرائيل؛ السوق الحرّة مصدر النموّ شرط عدم ضمّ الزراعة؛ حقوق الإنسان قضيّة مع الصين وليس مع المملكة العربية السعودية؛ صدّ التعدّي عن دولة الكويت المنتجة للنفط وليس عن إقليم بوسنيا غير المنتج للنفط. والنتيجة قيم الغرب، من تمييز الفرد وحكم القانون وحقوق الإنسان واقتصاد السوق ومجتمع حرّ، يطبَّق بمعايير مزدوجة. ما يحقّ للبعض لا يحقّ لغيرهم. الديموقراطية طُبقّت ونجحت في البلاد التي هي تحت تأثير المسيحية والغرب، في حين كانت المقاومة للديموقراطية الغربية من آسيا والإسلام.

بعد الحرب الباردة، الخيار هو بين ديكتاتور صديق وديموقراطية غير صديقة. ملاحظة الغرب، إنَّ المعلومات الديموقراطية، غالبًا، ما تسفر عن حكومات غير صديقة للغرب جعلتهم يحاولون تغيير المسار، والتوقّف عن دعم الديموقراطيات فيها.

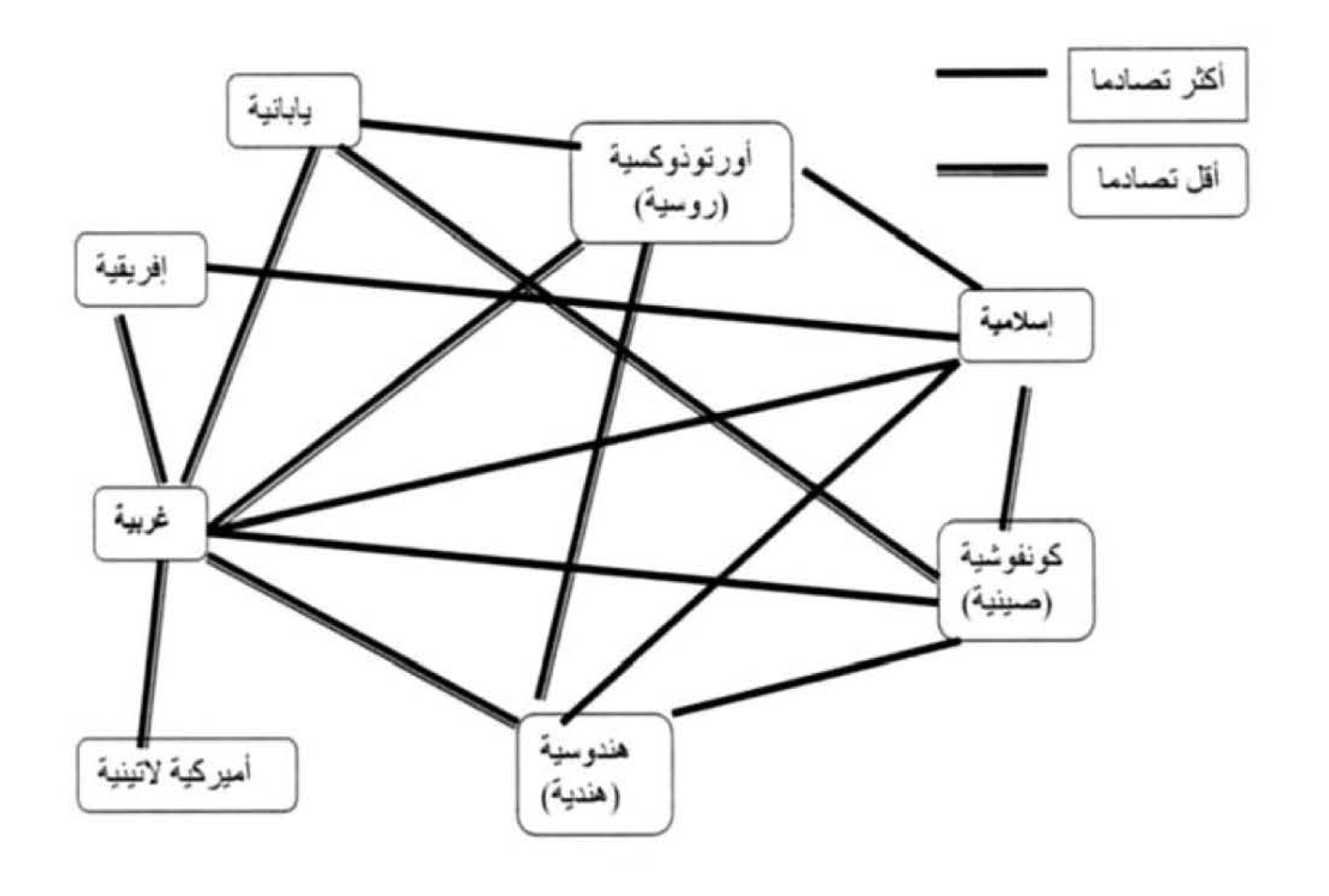
قال رئيس الولايات المتّحدة الأسبق ريتشارد نكسون في العام ١٩٩٤ في تعليقه على واقع الصين: «اليوم وضع الصين الاقتصادي يسمح لها بقبول محاضرات الغرب عن الحقوق الإنسانية. بعد عقدٍ من الزمن، ستنظر للمحاضرات بأنها ليست ذات معنى. وبعد عقدين، ستصفها بالمضحكة».

بالرغم من أنَّ الغالبية من الدول أقرّت شرعة حقوق الإنسان في العام ١٩٤٨، صرّح الأسيويون: إنَّ حقوق الإنسان تحدّد في إطار الخصوصيات الوطنية والإقليمية المرتبطة بالخلفيات الدينية والثقافية التاريخية.

إنَّ القضايا التي تقسّم البلدان، تتمّ على خطوط حضارية تشمل العولمة، مقابل النسبية الثقافية في ما يتعلّق بحقوق الإنسان وأولويّة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها حقّ التنمية، مقابل الحقوق السياسية والمدنية والشروط السياسية لكسب الدعم الاقتصادي، وحجم الحقوق المدنية، وتدخُّل مؤسّسات الأمم المتّحدة.

ديموغرافيًّا، الحركات السكّانية هي محرّك التاريخ، وكذلك الهجرة، التي هي نتاج اختلاف نسبة النموّ وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وعدم فعالية السياسات الحكومية. الهجرة ساهمت في صعود الغرب بين القرن السادس والقرن العشرين. لكن الهجرة، الكثيفة حاليًّا، جعلت الغرب في خوف دائم من الاجتياح.

إنَّ العلاقات بين الحضارات والدول الأمّ فيها معقّدة، وغالبًا ما تجمع التناقض والتبدّل. معظم الدول في حضارة واحدة تتبع عادة الدولة الأمّ (أو الدولة المحورية) في قولبة علاقاتها بالدول من حضارة مختلفة. لكن ذلك ليس محتومًا، فالمنافع المشتركة، عادة عداوة مشتركة مع حضارة ثالثة، قد تنتج تعاونًا بين بلدان من حضارات مختلفة. كما أنَّ تنازعًا قد يحصل ضمن نفس الحضارات، خاصّة ضمن الحضارة الإسلامية. التعميم والتوجّهات العريضة ممكنة وواضحة لجهة الاصطفاف والتنازع بين الحضارات والدول الأمّ، كما يظهره البيان أدناه:



استعرض هنتينغتون، بشيء من التفصيل، أسباب وطبيعة هذا التصادم:

أولاً ـ إنَّ الحروب بين العشائر والقبائل والتجمّعات العرقية والمجموعات الدينية والدول ظهرت وتفاعلت في كلّ حضارة. هذه الصراعات لها طابع الخصوصية، إذا لم تتداخلها قضايا عقائدية أو سياسية ذات اهتمامات لغير المشاركين. قد تكون دموية وطويلة المدى، قد تتخلّلها هدنات لفترات تعود بعدها النزاعات، ولا يتمّ الانتصار إلاّ بمذابح. كلّ أنواع النزاعات ممكنة. فالحروب الجماعية يمكن أن تحدث بين جماعات عرقية دينية عنصرية أو لغوية، في حين أنَّ الحروب على خطوط التقاطع (Fault lines)، غالبًا ما تكون، بين بشر من أديان مختلفة. البعض يعتبر الفارق الديني فارقًا بسيطًا، في حين أنه الفارق الأساسي.

حروب خطوط التقاطع، تمرّ بعمليّات من التأزيم والتوسّع والحصر والانقطاع، ونادرًا ما تعالج. كما تتطوّر إلى صيغة فعل وردّة فعل، وتصبح حروب **هويّات (هم ونحن)**، وديناميكة الكره مشابهة لمعضلة الأمن. فتتضخّم النزاعات والتبريرات، من الحمائم إلى الصقور، فالحمائم مجدّدًا. في هذه النزاعات، هويّات متعدّدة تبرز وتتغيّر ولكنّها، شبه دائمًا، يهيمن عليها الطابع الديني. قد تبدأ هذه الحروب عائلية أو قبلية فتتوسّع، خاصة في الإسلام، إلى دينية، حتّى ولو كان الخلاف بين علمانيين، وتقوى النزعة الوطنية بمحرّك ديني.

كلّ حرب لا بدَّ أن تنتهي، لكن حروب خطوط التقاطع تتوقّف مرحليًّا ثمّض تتجدّد، ونادرًا ما تنتهي بشكل دائم. مبعث هذه الحروب الجوار الجغرافي، اختلاف الأديان والثقافات، هيكليّات اجتماعية منفصلة، وذكريات تاريخية للمجتمعين. تبدأ الحروب بالتوقّف بعد تعب الفريقين، غالراحة، فربّما العودة مجدّدًا في حال الأمل بتحقيق الفوز. من الصعب إيجاد وسيط لإيجاد الحلول، خاصّة في حال وجود حضارات مختلفة.

ثانيًا ـ الحروب تتطوّر من حروب محلّية إلى عرقية وثمَّ حضارية. تبدأ الخلافات صغيرة، ثمَّ كلّ فريق يطلب الدعم من البلد القريب له، أو المجموعات التي تخصّه، وتتوسّع إلى الدول المحورية التي تحاول التوسّط، وغالبًا لا تنجح. النزاعات لا تنساب نزولاً، بل تتوالد من تحت. في الحروب بين الثقافات، الثقافات تخسر.

ثالثًا ـ بعد الحرب الباردة، ظهرت ثورة في النزاعات العرقية، خاصّة بين المسلمين وغير المسلمين، كما تشير الإحصاءات. عاش العديد من الأعراق والديانات بسلام خلال حقبات من التاريخ، فلماذا ظهرت النزاعات في القرن العشرين؟ هل هو التوسّع الديموغرافي، خاصّة لدى المجتمعات المسلمة؟ المجتمعات الناضجة، حيث نسبة التزايد السكّاني المنخفض وعدد المسنّين مرتفع، لا تشكّل تهديدًا أو تحدّيًا، بعكس المجتمعات ذات التزايد السكّاني المرتفع الذي لديها الشباب النشط للتوسّع وأخذ المبادرات الهجومية والهجرة. ما هو دور السياسيين في تعميق وبعث النشاط العرقي والديني؟

رابعًا ـ مستوى التناحر العنفي يتأثّر بالنموّ السكّاني، والتنمية الاقتصادية، والتغيّر التكنولوجي، وحدّة الإلتزام الديني الذي تفاقم في القرن العشرين.

الاعتقاد الخاطئ، أنَّ التبادل التجاري هو بالتأكيد قوّة سلام. فالنموّ الاقتصادي يخلق عدم استقرار سياسي ضمن وبين الدول، ممّا يعدّل توازن القوى بين الدول والمناطق. التبادل الاقتصادي يجلب الوصل بين البشر، وليس حكمًا الاتّفاق ـ تناحر ومكاسب ـ فآسيا المشمسة اقتصاديًّا تؤدّي إلى غيوم سياسية من عدم الاستقرار والنزاعات.

الأمثلة على (أولاً ـ ثالثًا) أعلاه كثيرة:

• **الغرب والثقافة الصينية والآسيوية:** من المستحيل تحسين العلاقات جذريًّا بين الصين والولايات المتّحدة، بسبب الفروق العقائدية. الحرّية والمساواة الديموقراطية والفردية، التي يؤمن بها الغرب، غريبة عن الثقافة الصينية، وعن الثقافة الآسيوية بشكل عامّ، حيث

سيطرة الدولة على المجتمع والمجتمع على الفرد، والإيمان بتطوّر بطيء للمجتمعات (سنوات وقرون). حتّى اليابان (الأقرب إلى الغرب) طوّرت نوعًا من الاقتصاد الذي يتصرّف بشكل غير واضح التوقّع، بالنسبة للمراقب الغربي بسبب فرق الثقافات. في آسيا يقال: «لا يوجد شمسان في السماء، وبالتالي لا يمكن تصوّر إمبراطورَين على الأرض، من هنا مبدأ التسلسل السلطوي».

• **الغرب والإسلام**: التخاصم ناجم عن طبيعة الدينين المسيحي والمسلم، والحضارات الناجمة عنهما. التخاصم، بسبب القاعدة الإسلامية كطريقة حياة، تتخطّى وتوحّد الدين والسياسات مقابل الفصل المسيحي بين الله وقيصر. المسلم يرى حضارة الغرب مادّية، فاسدة، متهاوية، وغير أخلاقية. ـ الغرب بلا إله ـ بدل الشيوعية بلا إله. ـ الفردية الغربية أساس المشاكل. نظرة المسلم: التفوّق الحضاري مقابل الضعف في القوّة.

الإسلام يتذكّر الحملات الصليبية، والغرب يخاف من العلاقة بين الإسلام والعسكريتاريا، من نشر الإسلام بالقوّة، من كلمة «الجهاد» وما تعنيه، أو ليس النبيّ محمَّد (ﷺ) هو النبيّ الوحيد المقاتل؟

العسكريتاريا، وعدم هضم الأقلّيات والجوار لمجتمعات غير مسلمة، هي ميّزات إسلامية تاريخية مليئة بالنزاعات. من جهته، الإسلام يعتبر الأمر ردّة فعل على الاستعمار الغربي الذي، في ظلّ ضعف الإسلام الاقتصادي والعسكري، أخضع العالم الإسلامي للسيطرة. لكن الكاتب يردّ الأسباب إلى عدم وجود دولة إسلامية محورية ترشد وتفرض هيمنتها وتأثيرها، وتحدّ من النزاعات مع غير المسلمين.

الحرب الأفغانية ضدّ الروس كانت مقاومة للقوّة الأجنبية. فما اعتبره الغرب نصرًا للعالم الحرّ، اعتبره العالم الإسلامي نصرًا للإسلام، وبالتالي الجهاد نجح في التغلّب على إحدى الدول العظمى، والاتّجاه الآن نحو الأخرى، أي الولايات المتّحدة.

المسيحية والإسلام دينان تبشيريّان يتنافسان. دخول الساميّة على الخطّ: الساميّة العربية مقابل الساميّة اليهودية، وخوف الغرب من تغيّر موازين القوى. وكردّة فعل ضدّ الغرب، يخشى من شموليّة الصراع وتطوّره مستقبلاً. لتفادي حرب الحضارات، يقتضي امتناع الدول الأساسية عن خوضها.

قال الرئيس معمّر القذّافي: «النظام العالمي الجديد، يعني أنَّ اليهود والمسيحيين سيسيطرون على المسلمين. وإذا تمكّنوا، سيسيطرون كذلك على الكونفوشية والديانات الأخرى في الهند والصين واليابان. سنؤيّد الصين في صراعها مع الغرب». بالمقابل قال الرئيس بيل كلينتون: «إنَّ الغرب لا مشاكل له مع الإسلام، بل مع الإسلام العقائدي المتطرّف». هذا القول مردود تاريخيًّا.

حرب الخليج الأولى ضدّ احتلال الكويت من قِبَل الرئيس السابق، صدّام حسين العلماني، اعتبرت إسلاميًّا مشكلة عائلية لا لزوم للتدخّل الغربي، وبالتالي أيّد الرأي العامّ الإسلامي صدّام: «هؤلاء البعثيون العراقيون هم أعداؤنا لبضع ساعات، في حين أنَّ روما هي عدوّتنا حتّى يوم القيامة». في مجال مشابه، قال جنرال صيني: يجب أن تكون هناك حدود للصراع بين أعضاء العائلة.

الحرب البوسنية حقبة دموية في صراع الحضارات وبين الحضارات والأديان. قال القيادي البوسني المسلم الذي تحوّل إلى متطرّف: «عدم تجانس الإسلام مع غير المسلمين حتمي. لا مجال للتعايش بين الدين الإسلامي والمجتمعات غير الإسلامية» محبّذًا إنشاء الجمهورية الإسلامية». إغراءات الدولار مع القربى الثقافية أدّت إلى السخر من قرارات الأمم المتّحدة، بفرض عقوبات اقتصادية على يوغوسلاڤيا السابقة.

لماذا هذا التحوّل والتحوّل البوسني من سويسرا البلقان إلى إيران البلقان؟ ولماذا باتت البوسنة ثلاثة مجتمعات تتذابح [الأتراك (المسلمون البوسنيون) والفاتيكانيون (الكروات) والروسيون (الأرثوذكس)]؟ ولماذا قتل الأطفال من قِبَل الصرب؟ هل هو الخوف من التوسّع السكّاني الإسلامي؟ (في روسيا ١,٥ تزايد سكّاني، مقابل ٤,٤ ٪ في الجمهوريات الإسلامية المجاورة). قال يلتسين عن الشيشان: «كلاب مجنونة يجب إطلاق النار عليها»، وكذلك قال جنرال أندونيسي عن تيمور الشرقي.

بالمقابل هناك تساؤل: لماذا أيّدت الولايات المتّحدة البوسنة (ضدّ التوجّه الحضاري الخاصّ بها)؟ هل هو استثناء أم هناك تبرير؟ التبرير، ربّما لتخفيف هجمة الراديكالية المسلمة.

• **الغرب والغرب:** الحرب ممكنة بين النظم السياسية والعقائد. أوليست الحرب الإسبانية إحدى مظاهرها؟

في الجزء الخامس، تناول هنتينغتون مستقبل الحضارات، فأشار إلى أنَّ التاريخ ينتهي مرّة على الأقلّ في تاريخ كلّ حضارة، وعادة أكثر من مرّة. علمًا أنَّ هناك قناعة عند أصحاب كلّ حضارة بديمومتها، وهذا ما سمّاه المؤرّخ أرنولد توينبي «ظلّ الخلود».

هناك أربع مراحل في صعود وأفول حضارة ما: النهوض بعزيمة وديناميكية وقسوة (المرحلة اللاحضارية). مع تقدّمها، تستقرّ وتتطوّر وتصبح أكثر حضارية. ومع التنافس بين عناصرها، يعمّها الهدوء فتصل إلى القمّة من كلّ النواحي، ثمَّ تتآكل وتنحدر وتذوب.

الحضارات السابقة، ما بعد عصرها الذهبي، انتهت بسرعة بفوز مجتمعات خارجية أو بتآكل داخلي بطيء. قال كويغلي: «الحضارات تنمو بسبب وجود آلة التوسّع لديها، عسكرية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو تنظيمية أو فائض في الاستثمار وفي التجديد. والعكس، بالتآكل والاهتراء، بالاقتصاد المؤزّم وانخفاض المستوى المعيشي والحروب الأهلية بين مصالح متناقضة ونموّ الأمّية، فيبدأ الانحدار (حتّى التشريع لا ينفع). وتفقد ثقة الناس بسرعة بالمستويات الدينية والثقافية وبالمجتمع والسياسة. وتفقد الرغبة في الدفاع عن الوضع القائم.

ماثيو ملكو، مؤلّف كتاب: «الحرب العامّة بين القوى الكبرى في تاريخ العالم»، سأل سؤالين عن الغرب:

الأول ـ هل الحضارة الغربية خليقة جديدة في صفّ واحد لا تقارب، ومختلفة عن الحضارات التي سبقتها؟

الثاني ـ هل انتشارها العالمي يهدّد (أو يعد) بانتهاء إمكانية تطوير كلّ الحضارات الباقية؟

الجواب: الغرب وحضارته قدّمت ولا تزال الكثير وهي في عصر ذهبي، لكن الحضارات الأخرى، لا سيّما الآسيوية الناهضة وانبعاث الإسلام، يبرهنان أنَّ حضارات أخرى تنشط وتنمو من جديد.

في العالم المشبع بالنزاعات العرقية والحضارية، يعاني المؤمن بعالمية الحضارة الغربية من ثلاث مشاكل: الفكرة المزوّرة وغير الأخلاقية، والخطرة. قال ميشال هوارد: «التفكير الغربي العامّ، أنَّ التنوع الثقافي هو فضول تاريخي سيتآكل بنموّ الثقافة الغربية الموحّدة هو، ببساطة، غير صحيح». العولمة تتطلّب الاستعمار. فإذا كانت العولمة تشرّع الاستعمار، فالمعرفة المقيّدة (Relativism) تشرّع القهر؟ الجواب نعم و لا. الثقافات نسبية، في حين أنَّ

مبادئ الأخلاق هي مطلقة. ما هو مشترك لدى البشر هو الشعور بالعدوّ المشترك، وليس الالتزام والثقافة المشتركة.

حقّ الفرد بدل حقّ الجماعة هو المبدأ الأميركي الغربي، علمًا أنَّ الصدام الحقيقي في أميركا: هل نحن غربيون أم شيء آخر؟ المنادون بوحدانية الثقافات يريدون أن يجعلوا العالم على صورة الولايات المتّحدة، والمنادون بتعدّد الثقافات يريدون الولايات المتّحدة كالعالم. **المطلوب للتعايش بين الثقافات هو العودة عن العولمة وقبول التنوّع والبحث عن الأمور المشتركة.** فالتنوّع بدل الوحدة وتعدّد القوميات/الوطنيات. لقد فشل كلّ مَن حاول تغيير هويّته الثقافية، وكلّ مَن لا يعترف بفروقات الحضارات الأساسية محكوم بالإحباط.

في العام ١٩٨٩، أصدر رئيس سنغافورة، طوي كيم، كتابًا أبيض، غايته الحفاظ على قيم البلد، حيث اقترح أربع قيم آسيوية تقليدية، اعتمدت لاحقًا وأضيف عليها خامسة، وهي:

- الوطن قبل المجتمع العرقي، والمجتمع قبل الفرد.
- العائلة أساس وحدة المجتمع.
- احترام ودعم المجتمع للفرد.
- الإجماع بدل الاحتواء.
- التناغم العرقي والديني.

هذه القيم يمكن تقويتها بقيم أخرى من الغرب، كحرّية القول، والحقيقة الناجمة عن مناقشة الأفكار، والمشاركة السياسية، والمنافسة، وحكم القانون مقابل حُكم الخبير...

قال لستر بيرسون، رئيس حكومة كندا السابق، في العام ١٩٥٠: «إنَّ البشرية تسير نحو عصر عليها أن تتعلّم كيف تعيش جنبًا إلى جنب في تبادل سلمي بينها، ودرس تاريخ وأفكار وتطلّعات وفنون وثقافة كلّ منها، بحيث تستفيد غنى من بعضها. فمستقبل السلم والحضارة يعتمد على التفاهم والتعاون بين الحضارات الأساسية. إنَّ صراع الحضارات يشكّل أكبر تهديد للسلم العالمي ومستقبل البشرية». وإذا أراد العالم تطوير حضارة عالمية، فيقتضي البحث عن هذه القيم المشتركة وتطويرها وتوسيعها.

يبقى موضوع الهجرة، حيث المهاجر إلى الغرب من ثقافات غير غربية عومل، وكأنه (White man's nigger).

فباَسم التعدّد الثقافي، نودي في الولايات المتّحدة بالهويّات العرقية والجنسية والثقافات المتعدّدة، بدل وحدة الثقافة الأميركية المبنية على الحضارة الغربية. فالمهاجر الشرعي يخضع للتمحيص حول نوعيّته وقدرته وأولاده وذرّيته من الاندماج في الثقافة الجديدة، والإيمان بالمبادئ الأميركية (الغربية): الحرّية، الديموقراطية، الفردية، المساواة أمام القانون، التشريع، الملكية الفردية...

في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠١، ونظرًا للأبعاد التي عكسها الكتاب أعلاه، وبعد مرور شهر على الهجوم الكبير على برجَي نيويورك في ١١ أيلول من عام ٢٠٠١، أجرى مايكل ستاينبرغ مراسل جريدة نيويورك تايم مقابلة مع الدكتور هنتينغتون حول كتابه المذكور. نلخّص بعض الأسئلة والأجوبة بالآتي:

١ـ هل الهجوم يشكّل صدام الحضارات الذي كنت تحذّر منه قبل عقد من الزمن؟

الجواب: نعم، إنَّها البداية، وما لم تتّخذ تدابير ضدّ الإرهاب، وبدعم من الحكومات المسلمة، سيصل بنا الأمر إلى صدام الحضارتين المسلمة والغربية.

٢ـ هل فاجأكم كون منفّذي الهجوم من الفئة المثقّفة ومن الطبقة الوسطى؟

الجواب: كلا، الأصوليون فئة متعلّمة وذكية وطموحة، أحبطها فقدان الفرص وضغط العولمة وهيمنة الاستعمار والثقافة الغربية. تجذبهم وتنفرهم الثقافة الغربية، في آن.

٣ـ حدود الإسلام دموية، ماذا يقصد بذلك؟

الجواب: أنظر حول الحدود المسلمة تجد بالجهة المقابِلة، حدودًا غير مسلمة تتنازع مع الحدود المسلمة. وأيضًا حدودًا مسلمة تتنازع مع حدود مسلمة متقابلة.

٤ـ هل يعني ذلك أنَّ الإسلام يشجّع العنف؟

الجواب: ليس أكثر من ديانات أخرى. وإذا راجعتم التاريخ، نجد أنَّ المسيحيين ذبحوا مسلمين أكثر ممّا ذبح المسلمون. المشكلة هي في النموّ والتوسّع السكّاني. نُشر الإسلام بحدّ السيف، لكن لا شيء من هذا القبيل في الدين نفسه. وكما برّر البابا في الماضي الصليبية، يجد بن لادن اليوم في القرآن تبريرات للجهاد.

٥ ـ هل يجب قيام الولايات المتّحدة بالمزيد لتطوير الديموقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط؟

الجواب: الأمر مرغوب، لكنّه صعب. تاريخيًّا، هناك ممانعة مسلمة ونزاعات قديمة بين الغرب والإسلام. بعض المسلمين المعتدلين موافقون، بعكس الأصوليين والمعادين لأميركا. بالنسبة لحقوق الإنسان، يصعب ذلك في بعض الدول.

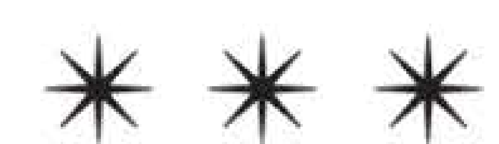
٦ ـ بعد حلفائنا الغربيين، فقط روسيا آزرتنا. هل يعني أنَّ روسيا تتوجّه نحو الغرب؟
الجواب: روسيا تتحوّل إلى الغرب لأسباب واقعية، فهي في صراع مع الإرهاب الإسلامي، وتأمل بإبعاد الناتو عن حدودها، كما تخاف من صعود الصين.

٧ ـ الهند والصين مختلفتي الحضارة مع الغرب، لكنّهما انضمّتا ضدّ الإرهاب. هل يتحوّل الوضع من الغرب ضدّ الباقين، إلى الإسلام ضدّ الباقين؟

الجواب: ربّما. للإسلام حدود مع كلّ الحضارات وله معها نزاعات، بما في ذلك روسيا.

٨ ـ تُنتقد بأنك صوّرت الحضارات ككتلة موحّدة؟

الجواب: خطأ. هناك مليار مسلم منقسم على بعضه ثقافيًّا وعشائريًّا، وهو أقلّ وحدة من أيّ حضارة أخرى. لا يوجد قوّة مسيطرة في العالم الإسلامي للعمل معها، بل مجموعات تتنافس مع بعضها. من هنا كتابي: «الوعي دون تجانس».



الفصل الثالث

"نهاية التاريخ" وفرنسيس فوكوياما

«Il faut se garder des idéologies, des illusions»

(يجب الاحتراز من العقائد، ومن الأوهام)

جاك شيراك، رئيس جمهورية فرنسا السابق

في كتابه «نهاية التاريخ»، ناقش فوكوياما تطوّر التاريخ البشري، فاستخلص أنَّ شرعية الديموقراطية الليبيرالية كنظام حُكم قد برز خلال السنوات الأخيرة، فانتصرت على العقائد السابقة من ملكية وراثية وفاشية وآخرها الشيوعية.

في رأيه، أنَّ صراع العقائد وصل إلى نهايته، كون العالم قد استقرّ، بنهاية الحرب الباردة، على الديموقراطية الليبيرالية. وبسقوط حائط برلين في العام ١٩٨٩، بشّر الكاتب بفوز آتٍ لليبيرالية السياسية والاقتصادية. ونهاية التاريخ تعني أنه، بعد تطبيق الديموقراطية الليبيرالية لا لزوم لتغيير مستقبلي للمبادئ والمؤسّسات البشرية، فقط استمرارية يومية للحياة بروتينها وتطوّرها المادّي المنتظم.

وأضاف الكاتب، إنَّ الصراع المستقبلي، لحين تحقيق المبادئ الليبيرالية، سيتحوّل من صراع ذات صفة اقتصادية وطبقية، إلى صراع بين الحضارات المختلفة، لا سيّما بين الحضارتين المسيحية والإسلامية، في تشابه بالرؤيا مع زميله صاموئيل هنتينغتون.

واتثبيت نظريّته، استشهد بما جرى ويجري من أحداث في حربَي الخليج الأولى والثانية، وفي الحروب الانفصالية والعرقية (الشيشان عن روسيا، وجنوب السودان ودارفور عن السلطة المركزية الشمالية، وجزيرة تيمور الشرقية عن أندونيسيا).

لقد وصل العالم إلى ما سمّاه «نقطة النهاية في التطوّر العقائدي للبشرية»، و«الشكل النهائي للحكم البشري». هذا لا يعني أنَّ الدول المتقدّمة هي مجتمعات مثالية راسخة، لا تشكو من ثغرات في تطبيق العدالة والمساواة، بل المقصود أنّ المبادئ التي ترعى هذه المجتمعات صحيحة وثابتة، مع بعض الخلل في التطبيق.

لكن هذا الكاتب الذي اعتُبر من فريق «المحافظين الجدد» في الولايات المتّحدة الأميركية، وعلى رأسهم الرئيس السابق جورج دبليو بوش، قد ابتعد عنهم، بحجّة أنهم غالوا في الاعتماد على القوّة العسكرية لتحويل دكتاتوريات الشرق الأوسط (أو بعضها على الأقلّ) إلى ديموقراطيات نسبية.

فبعد مناشدته الرئيس بيل كلينتون في العام ١٩٩٨، العمل على إسقاط الرئيس العراقي صدّام حسين، كرّر نفس الطلب بعد هجوم أيلول عام ٢٠٠١ مع الرئيس جورج بوش.

لكنّه بعد بروز الصعوبات الميدانية التي تواجهها القوّات الأميركية في العراق، سحب دعمه لسياسة بوش ورامسفيلد، مدّعيًا أنَّ الحكومة الأميركية:

ـ ضخّمت حجم التهديد الإسلامي الأصولي للولايات المتّحدة الأميركية.

ـ فشلت في توقّعاتها لردّة الفعل العالمية ضدّ السياسة الأميركية، خاصّة في تعاملها السلبي مع منظّمة الأمم المتّحدة.

ـ أساءت تقدير تقبُّل العراق وبلدان الشرق الأوسط للقيم الغربية الأميركية.

وبالتالي، هناك ضرورة ماسّة لنشر الديموقراطية الغربية، مع تفادي استعمال القوّة إلاّ كحلّ استثنائي وأخير. بدلاً من ذلك، يقتضي على الولايات المتّحدة، العمل على بعث التنمية السياسية والاقتصادية (من داخل تلك الدول)، والتركيز على فهم أفضل لِما يجري في البلدان الأخرى. كلّ ذلك بالتعاون مع المنظّمات العالمية لإضفاء شرعية على الدفع الأميركي نحو تبنّي فكرة الديموقراطية والسير بها بسرعة دون تسرّع.

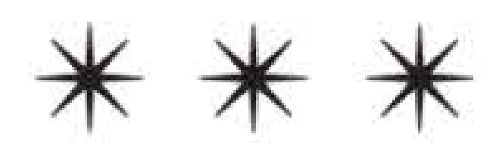
فرنسيس فوكوياما، صاحب عقيدة أم حلم تعوزه الكثير من الواقعية؟

فإيمانه أنَّ الديموقراطية الليبيرالية هي نهاية المطاف في تطوّر هذا العالم، يحمل في طيّاته أمنية لا تهضمها الغرائز البشرية وشهوات إنسان هذا العالم.

وهوسه بتفوّق مبادئ الحضارة الغربية، وهو الياباني الأصل والمتحدّر من حضارة آسيوية عريقة، يجعلك تتساءل عن السبب؟

وانقلابه على «المحافظين الجدد»، بعد أن كان من أبرزهم، بعد تعثّر الحملة الأميركية على العراق، وبعد أن كان أكثرهم حماسة للقضاء على الرئيس العراقي السابق، يوحي إليك بأنه متقلّب يبحث عن دور فكري ما يخلّده.

ونكتفي بهذا القدر!!



الفصل الرابع

التصوّر والواقع في كتاب صاموئيل هنتينغتون
«صدام الحضارات»

هل العصرنة تؤدّي إلى نوع أرفع من الحضارة؟

ركّز صاموئيل هنتينغتون في كتابه على عالم النصف الثاني من القرن الماضي، وبالأخصّ حقبة ما بعد الحرب الباردة، فغاص في مجاهله وأحداثه وأزماته، وخاصّة في نزاعاته وصراعاته، واستقى الكثير الكثير من الوقائع والتقلّبات والاهتزازات من مختلف مناطق العالم، فحلّلها واستنتج منها تصوّرات ومعادلات جريئة، مثيرة، وفي نظر الكثيرين، سلبية التوجّه وحدّية التوقّعات. ألم يستنتج أنَّ الحضارات حلّت محلّ الأوطان والعقائد كقوّة دافعة في السياسات العالمية اليوم، كما عكسَ نظرة تشاؤمية في نظرته إلى مستقبل العالم، وبشّر بالصدام بين الحضارات بدل التكامل؟

هناك مَن ينظر إلى ما يجري في بقاع الأرض من أحداث ووقائع وتطوّرات سياسية ودينية وعسكرية ومأساوية (وحتّى طبيعية ومناخية)، فيشاطر هنتينغتون نظرته المستقبلية التشاؤمية الانقسامية.

وهناك مَن يتتبّع ما تحقّقه البشرية يوميًّا من إنجازات علمية وتكنولوجية وفكر وإنسانية (في بعض المجالات)، فيرى عالمًا آخرًا، عالمًا يتقارب بفعل العصرنة وانتشار التقنيات الحديثة وتعميم وسائل الاتّصال والتلاقي.

وهناك مَن يستوعب العالم بشمولية أكبر، ويرى واقعين متناقضين، فيؤيّد هنتينغتون في طروحاته من الزوايا التي تناولها، ويسائله في كونه لم يتناول ردّات الفعل على «ظلم ذوي القربى في الإنسانية»، وتفادى ذكر التطوّرات العالمية الإيجابية، وبالتالي لا يجاريه في شمولية وحتمية استنتاجاته.

صحيح أنه، بعد سقوط الاتّحاد السوفياتي، باتت الحضارة الغربية الممثّلة بالولايات المتّحدة الأميركية في مقدِّمة الحضارات، لكن الحضارات السبع الأخرى لم تُخلق من العدم، بل كانت موجودة وفي وضع متقلّب. كانت تبرز وتظهر إلى العلن وتقوى، عندما تتمكّن من استعادة جزءًا من حرّيتها، ويسمح لها واقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحتّى الديني والمذهبي، بلعب دور ما؛ ثمَّ تتراجع وتنكفئ أو تطالها غيبوبة، عندما تُغلب على أمرها وتضيق الفرص في وجهها.

في ظلّ سيطرة العقيدة الشيوعية، تجمّد دور الدين في المجتمعات الشيوعية، فهل زال الإيمان من قلوب تلك الشعوب؟ لقد اختفت مظاهره، لكن شعلة الإيمان بقيت وتضاعفت

فور انهيار الضغط السلطوي. أضف إلى ذلك، ما كسبته العقيدة الدينية (خاصّة المسيحية والمسلمة) من ردّات فعل لصالحها على ما قامت به السلطات الشيوعية من ضغوط وممارسات تعسّفية على الحرّيات العامّة، وخاصّة حرّية العبادة والتديّن.

بعد قرابة قرن من العلمنة الإلزامية للشعب التركي، على أثر سقوط الإمبراطورية العثمانية، ماذا كانت النتيجة؟ عاد السواد الأعظم من الشعب التركي إلى قاعدته الإسلامية[١]، رغم إصرار الإنتليجنسيا التركية (لا سيّما قيادات الجيش التركي) على بقاء كلّ مظاهر العلمانية كما أقرّها القائد مصطفى أتاتورك في مطلع القرن الماضي. ويذكر المتابعون حديثًا لمجريات الأمور في تركيا معارضة الجيش التركي والعلمانيين لترشيح عضو حزب العدالة والتنمية التركي، عبد الله الغول، لمنصب رئاسة الجمهورية، كون زوجته تضع حجابًا على رأسها.

الإيدولوجيات والاقتصاد والسياسة هي عوامل مؤقّتة في تصنيف الشعوب، أمّا **الثقافة** وأصول النسب والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والأعراف، فهي عوامل ثابتة أساسية، تبرز وتنحسر وفق الواقع الجغرافي والزمني والمؤثّرات العابرة الأخرى.

هذا لا يعني أنَّ الحضارات لا تتطوّر ولا تتغيّر. فمهما كانت مقاومة التغيير كبيرة، لا بدَّ من أن تخضع لبعض المؤثّرات الخارجية. وهذا التأثير يصحّ إيجابًا أوسلبًا، أي انفتاحًا على التغيير أو انغلاقًا على الحديث. ولكلّ مبرّراته، كما سيرد لاحقًا.

هل يصحّ قول هنتينغتون: «إنَّها المرّة الأولى في التاريخ، السياسات العالمية متعدّدة الأقطاب والحضارات، وأنَّ العصرنة تتمايز عن العصرنة الغربية، كما أنَّ الحضارة ليست كونية، خاصّة لجهة اقتباس المجتمعات غير الغربية للحضارة الغربية؟

طبعًا، الحضارة ليست كونية ولم تكن كذلك في يوم من الأيام. وكلّ حضارة لها تاريخها وواقعها المعاصر. فلماذا حصر الموضوع في فترة زمنية صغيرة ومحدّدة؟ وكأنَّ الزمن بدأ فقط منذ نهض الغرب وتطوّرت الحضارة الغربية. العالم الحضاري عمره آلاف السنين، حضاراته متعدّدة، تنشأ وتموت، تزدهر وتذبل، لكن ما يميّزها أنها تتفاعل وتستقي من بعضها وتتطوّر، وتزداد تكاملاً من عصر إلى عصر. كلّ ذلك رغم استمرار المحن

---

(١) يذكر الكاتب أنه خلال مروره بسيّارته في الأراضي التركية (العامين ١٩٦٤ و١٩٦٩)، كان السؤال البديهي لكلّ مسافر غريب: «مسلمان»؟ وعند الجواب بالإيجاب يأتي الردّ التركي: «الحمد لله، الحمد لله».

والويلات ومظاهر العنف والنزاعات والقلاقل والمآسي، ولعلّها طبيعة البشر وغرائزهم، ولعلّها أيضًا طبيعة المخلوقات الحيّة وغرائزهم.

صحيح أنَّ هنتينغتون انتقد تفاعل الغربيين مع بعضهم من خلال التوافق الثقافي واعتبارهم في ظلّ هيمنة الحضارة الغربية والتوازن العالمي لصالح الغرب، أنَّ ما يراه الغرب هو عالمي، فسخر من إيمانهم بعالمية ووحدانية الحضارة ووحدة الشعور الأخلاقي. كما أكّد أنَّ الحضارة الغربية لا يمكن أن تعمّم، إذ لكل عرق حضارته، والعالم أصبح عصريًّا أكثر لكن أقلّ غربيًّا. وصحيح أيضًا تنويه هنتينغتون، أنَّ النظام العالمي يتحوّل إلى أنظمة مبنية على حضارات متعدّدة مرتبطة بالديانات العالمية الكبرى، مع تزايد تداخل الدين في القضايا العالمية. لكنّه استنتج من كلّ ذلك: **أنَّ الصدام بين الحضارات حاصل لا محالة،** حتّى بين الذين شاركوا في العرق واللغة واختلفوا في الدين (كما في لبنان ويوغوسلافيا)، مستشهدًا بما جرى ويجري على أرض الواقع، **واستبعد التكامل الحضاري، كون القيم المشتركة ليست هي القيم الأساسية،** خاصّة عندما يتحدّث عن الحضارتين الصينية والإسلامية، مع تركيز شبه سلبي في ما يخصّ الإسلام.

قال رئيس جمهورية فرنسا السابق جاك شيراك: " Dans notre univers globalisé, les crises, autrefois circonscrites, diffusent leurs effets déstabilisateurs bien au déla de leurs foyer d'origine "

" في عالمنا المعولم، الأزمات التي كان يتمّ حصرها في السابق، باتت تنشر آثارها الاهتزازية بعيدًا جدًّا عن موطنها الأساسي ".

ولماذا السلبية تجاه الدين الإسلامي؟

يقول هنتينغتون إنَّ المجتمعات الإسلامية وجدت صعوبة للعصرنة، كون هناك تناقض في النظرة الاقتصادية (الفائدة، الإرث، المشاركة النسائية، الصوم...). الثقافة الإسلامية تمنع بروز الديموقراطية. ويضيف، شعار الثقافة الإسلامية ليس عصرنة الإسلام، بل أسلمة العصرنة. الإسلام المتشدّد يطمح إلى تنقية عقيدة ومؤسّسات الدين بالقوّة، وقولبة التصرّف الشخصي والمجتمعي والعامّ، أي إعادة الأسلمة من تحت صعودًا. والنتيجة، كما يراها، أنَّ العالم الإسلامي (قرابة مليار نسمة) له حدود تتقاطع مع معظم الديانات الأخرى وهو على شبه تصادم معها.

الواقع، أنَّ الكاتب حصر نقاشه ضمن إطار الإسلام المتطرّف، كون هذا الأخير هو البارز مرحليًّا في وسائل الإعلام العالمية، من خلال ممارساته المغايرة لتعاليم القرآن ومبادئ الرحمة والتسامح الديني التي تميَّز بها الرسول وصحبه من بعده. ولكون الغرب أهمل تاريخيًّا التعرّف والتعمّق بجوهر الدين الإسلامي، رغم كون هناك وحدانية للنسب بين الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية، فتكوّنت لدى المجتمع الغربي نظرة خاطئة وسطحية عن الإسلام والمسلمين، فاقمه ما تقوم به حاليًّا بعض المجموعات الأصولية المتطرّفة من أعمال وتصرّفات بعيدة كلّ البُعد عن تعاليم ومبادئ الإسلام.

منذ قرون ونظرة الغرب إلى الشرق، وبالأخصّ الشرق العربي: غامض، مغرٍ ومهدّد في آنٍ، قصصه خيالية (الليالي العربية). وقد اعتبر الإسلام خطرًا أخلاقيًّا وعسكريًّا يقتضي مقاومته. نظرة أقلّ ما يقال عنها إنَّها سطحية ومغلوطة.

وفي تحامل متزايد قال الفيلسوف الألماني الشهير هيغل: «العرب ينتمون إلى لحظة مضت في تطوير الروح البشرية. لقد أنجزوا مهمّتهم بنقل الفكر اليوناني، وسلّموا مشعل الحضارة إلى الآخرين. من ناحية المقارنة الفلسفية، حُكم عليهم، من خلال الوسط اللغوي السامي الذي عاشره أنهم غير قادرين على استيعاب العقلنة والحضارة العليا المفتوحة أمام الجنس الآري».

بعد هجوم الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ في نيويورك، ازداد طلب القرّاء الغربيين على الكتب والمنشورات المتعلّقة بالدين الإسلامي، وبكلّ ما يتعلّق بالإسلام. لكن هذا الاهتمام كان بمعظمه متأثّرًا بنظرة سلبية، وبردّات فعل عدائية، ومشحون بوسائل إعلامية مناهضة ومعادية لكلّ ما هو عربي وإسلامي. وما زاد في الطين بلّة، تصرّفات وعمليات المجموعات الإسلامية المتطرّفة، والبعيدة كلّ البعد عن العقلانية والحكمة والتعقّل والتبصّر وفهم عقلية المجتمع الغربي.

فغابت صورة الإسلام الحقيقي المعتدل، الإنساني المنفتح المتسامح والمعتصم بحبل الله، وحلّت محلّها صورة المسلم القبيح المتوحّش، الإرهابي القاتل والمجرم بحقّ الإنسانية.

الإسلام الحقيقي المعتدل المنفتح وصفه الكاتب المصري خالد محمَّد خالد، في مطلع القرن الماضي، في معرض نقده لطريقة الأزهر في تدريس الإسلام: «إنَّ الدين الحقيقي هو عقلاني، إنساني، ديموقراطي وملتزم التطوّر الاقتصادي. إنَّ الحكم الشرعي ليس دينيًّا، بل

مبني على الوحدة الوطنية ويهدف لتحقيق الازدهار والعدالة». وأضاف المفكّر طه حسين: «إنَّ الخلفية عمر بن الخطّاب كان مصلحًا اجتماعيًّا تتشابه أفكاره مع العهد المعاصر».

قال الرئيس بيل كلينتون: «أميركا ترفض القبول بتصادم حضارتينا، نحن نحترم الإسلام وقيمه التقليدية. الولاء للدين والعمل الجيّد للعائلة والمجتمع، تتناغم مع أفضل المثاليات الأميركية. وبالتالي، نحن نعلم أنَّ شعبينا ودينينا وثقافتينا تستطيعان العيش بتوافق مع بعضهما»[1].

طبعًا، تباينت الحركات الإسلامية المتعدّدة في فهمها لتعاليم الدين الإسلامي وتفسيرها لأحكام الشريعة، لكن الجميع نادى بمبدأ العدالة والقيم الاجتماعية ومخافة الله. يقول الإخوان المسلمين: «كلّ عمل بشري هو عمل عبادة».

ما يميّز الدين الإسلامي، تلك الكونية الفعلية وليست اللفظية في تطبيق وحدانية المسلم، بغضّ النظر عن أصله وعرقه ولونه ولغته، فرسالة النبيّ محمَّد تحترم عالميًّا: «إنَّ المسلم أخو المسلم والمسلمون أخوة. لا فضل لمسلم على أخيه إلاّ بالتقوى». وما يزيد هذا الواقع تماسكًا، أنَّ طقوس الواقع لها طابع جماعي: الحجّ معًا، والصوم معًا، والصلاة في ذات الوقت من النهار. كلّ ذلك يميّز المسلم عن الآخرين. ومن هنا برز مفهوم «الجهاد». وكلّما زادت أصولية المسلم، قوي لديه معنى الجهاد والميل إليه.

الأديان لا تعترف بالأديان التي لحقتها، بل ربّما بالأديان التي سبقتها. فاليهودية لا تعترف لا بالمسيحية ولا بالإسلام، والمسيحية لا تعترف بالإسلام، في حين أنَّ الإسلام يعترف بالدينين السماويين الآخرين. حتّى إنَّ البعض يقول إنَّ الإسلام استوحى الكثير من الأفكار اليهودية ومن الرهبنة المسيحية. من هنا، كانت العهود الإسلامية، خلال الحقبة التاريخية الطويلة من حُكمها، دويلات متعدّدة الأديان، تعترف بالمجتمعات المسيحية واليهودية، وحامية المدن المقدّسة. والقول بنشر الدين الإسلامي بحدّ السيف، كما يجاهر الغربيون، قول مردود. قد يصحّ هذا القول فقط في الإسلام المتشدّد، كونه يطمح إلى تنقية عقيدة ومؤسّسات الدين بالقوّة، وقولبة التصرّف الشخصي والمجتمعي والعامّ، أي إعادة الأسلمة من تحت صعودًا. لكن هذا التشدّد هو غريب عن الإسلام الحقيقي.

---

(١) الرئيس السابق للولايات المتّحدة الأميركية في كلمته أمام البرلمان الأردني في العام ١٩٩٤.

والسؤال يبقى لِمَ هذا التشدّد الإسلامي؟ لماذا هذه الأصولية؟ وهل فعلاً هو نابع عن حتمية صدام الحضارات، كما يبشّر صاموئيل هنتينغتون ومَن واكبه في استنتاجاته من المتشدّدين الغربيين، لا سيّما في الولايات المتّحدة الأميركية؟

لن أخوض في آثار الحملة الصليبية السلبية على المنطقة العربية، بل سأبدأ من حيث بدأ المستعمر الغربي حملته، وكيف تصرّف مع السكّان الأصليين.

كيف تصرّف المستعمرون الفرنسيون في الجزائر والمغرب وتونس؟ وكيف صادروا نخبة الأراضي؟ وكيف حرموا المواطنين العرب والبربر من التعلّم والتطوّر والمشاركة في الحكم؟ وماذا عن ثورة الجزائر والمليون شهيد؟

كيف تصرّف البريطانيون في مصر وفي العراق. وماذا عن وعدهم شريف مكّة بالاستقلال ونكث الوعد؟

وماذا عن فلسطين ووعد بلفور، والوطن القومي الصهيوني وآثاره ومآسيه واستمراره؟

كان لتشجيع الحكومة البريطانية، على إنشاء وطن قومي صهيوني، أثر كبير على العالم العربي، لم يأخذه الغرب بأبعاده وعمق انعكاساته على العالمين العربي والإسلامي، وما جلبه من تصدّع على العلاقات بين الشرق المسلم والغرب المسيحي.

وما معنى العولمة، يسأل البعض، إذا لم تكن استعمارًا اقتصاديًّا يحلّ محلّ الاستعمار السياسي؟

وماذا عن الغطرسة واللؤم والخبث ومعايير الغرب المزدوجة، كما نعتها هنتينغتون نفسه؟

ويعطي أمثلة:

يشجّع الغرب الديموقراطية شرط عدم وصول الأصولية الإسلامية إلى السلطة (حماس في فلسطين). ناهض بقوّة عدم انتشار الأسلحة النووية في إيران والعراق ويسمح بذلك لدولة إسرائيل. يعتبر السوق الحرّة مصدر النموّ شرط عدم ضمّ الزراعة لأنها تضرّ بإنتاجه.

حقوق الإنسان قضيّة مع الصين وليس مع المملكة العربية السعودية. صدّ التعدّي عن دولة الكويت المنتجة للنفط، وليس عن إقليم بوسنيا غير المنتج للنفط.

والنتيجة ما يحقّ للبعض لا يحقّ لغيرهم. فقيم الغرب من تمييز للفرد وحُكم القانون وحقوق الإنسان واقتصاد السوق والمجتمع الحرّ، هي قيم لا تطبّق عمليًّا بشمولية وعدالة ومساواة.

في ظلّ تلك الممارسات، هل يلام المجتمع المسلم إن كانت ردّة فعله سلبية ومتشدّدة.(؟)

في الأساس الإسلام الديني قريب، في الكثير من مبادئه وقيمه من المسيحية واليهودية، وحافظ خلال العصور على تلك القيم والمبادئ بالممارسة الفعلية، مع بعض الاستثناءات، فبادله الغرب بالتعالي والنشاطات التبشيرية والاستعمارية والهيمنة، وحاول ولا يزال فرض العصرنة عليه، على الطريقة الغربية.

من هنا كان الصدام، لكنّه صدام غير حتمي. ولولا تلك الشواذات في التعامل والممارسات الظالمة، لأمكن التوفيق بين الحضارتين من خلال تطبيق متبادل للقيم المشتركة، والتفهّم والتفاهم حول القيم المتباينة.

لقد ثُبتَ أنَّ تجدّد المجتمعات غير الغربية ليس ضدّ العصرنة، بل ضدّ الغرب (هناك معارضة شديدة لفرض قيم الغرب)، وأنَّ حركة التجدّد الديني، ما عدا المظاهر المسيحية، هي ضدّ العلمنة [١] والعولمة، وبالتالي ضدّ الغرب. كما بدا أنَّ الجهود لتعميم عالمية الثقافة الغربية مرشّحة للفشل.

الخلاصة، أنَّ الصدام الحالي ناجم عن ردّات فعل متفاوتة من الجهة الإسلامية (ومن الحضارات الأخرى) على أخطاء في الممارسة من الجهة الغربية، صاحبة القوّة والنفوذ والعلم والتقنية، كان من الممكن تفاديه، وإيجاد صيغة للتعايش معًا والتكامل معًا والتطوّر معًا.

لكن تفاعل اللؤم الغربي، وعناده وتشبّثه بمواقفه، وانبعاث التشدّد الأصولي [٢] الإسلامي المقاوم، خلق صدامًا حقيقيًّا يكبر يوميًّا ككرة الثلج.

---

(١) سنفرد في ما سيلي فصلاً خاصًّا عن العلمنة ومفهومها الحقيقي والمفهوم العامّ والخاطئ والشائع (الفصل الثامن عشر).

(٢) يعتبر الإسلام المعتدل أنَّ الغرب، في محاربته للشيوعية الدولية، قد سهّل نموّ وتوسّع وانغلاق الفرق الإسلامية الجهادية المتشدّدة، من سنّية وشيعية.

قضيّة فلسطين والاستيطان اليهودي فيها، وإذلال الشعب الفلسطيني وقهره وذبحه وتهجيره، والتعدّي على المقدّسات الإسلامية كانت، ولا تزال، أمّ القضايا في العالمَين العربي والإسلامي، وكم حذّر هذان العالمان، قادة وشعوبًا، من مغبّة تجاهل هذه القضيّة وحلّها بمنطق الحدّ الأدنى من العدالة والمصداقية، دون نتيجة لتاريخه. هذه القضيّة مرّ عليها هنتينغتون مرور الكرام، وكأنها صراع عادي لا تمسّ جوهر الكرامة الإنسانية، ومنطق العدالة وشرعة حقوق الإنسان.

في مناظر تلفزيونية على قناة الـ BBC الفضائية، شهدتها حديثًا، حول ما سمّي «قضيّة الشرق الأوسط»، برّر مارتن إنديك، السفير الأميركي السابق في إسرائيل، انحياز الكونغرس الأميركي الكامل للدولة الصهيونية بقوّة الإعلام واللوبي الصهيوني في بلاده، وكأنَّ لا قيمة لا للعدالة ولا للمساواة ولا لحقوق الشعوب بتقرير المصير. وبعد نتساءل، لماذا توسّعت وقويت شوكة الجماعات الإسلامية المتطرّفة؟

وماذا عن البوسنة والعراق وأفغانستان؟ لن أتوسّع هنا في هذه المواضيع. أكتفي بجملة ملاحظات على ازدواج المعايير الغربية، وخروج مقاومة الجماعات الأصولية عن أصول التعاليم الإسلامية السمحة.

في كتابه «حياتي»، شرح الرئيس بيل كلينتون معاناته للحصول على موافقة مجلسَي الشيوخ والكونغرس الأميركيين، وكذلك موافقة حلفائه الأوروبيين، للتدخّل العسكري في يوغوسلافيا، ووقف المجازر الصربية بحقّ أهل البوسنة المسلمين.

في العراق، كان الرئيس الراحل صدّام حسين بطلاً وحليفًا كبيرًا للغرب في صراعه مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأضحى ديكتاتورًا مجرمًا وخطرًا عالميًّا، عندما قرّر الرئيس بوش إزاحته واحتلال العراق.

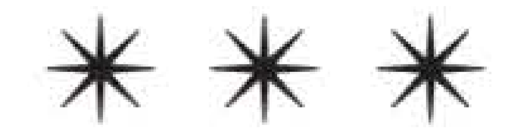
في أفغانستان، كان الشيخ أسامة بن لادن مقاومًا وطنيًّا عندما جاهد ضدّ الروس، وغدا إرهابيًّا خطرًا بعد خروج السوڤيات منها وتحوّل مقاومته باتّجاه الغرب.

في ردّات فعل الجماعات العربية والإسلامية المقاومة للاحتلال وهيمنة الغرب، هناك عنف غير مبرّر، هناك جرائم تطال الأبرياء، هناك ممارسات لا يقرّها الدين، أي دين، هناك تحفيز لمزيد من الكراهية ضدّ ما يصنّف في خانة الإسلام، ليس فقط من الغرب، بل من سائر أنحاء العالم، وتثبيت للفكرة الغربية الشائعة: «إنَّ الإسلام نشر بحدّ السيف».

الحركات الإسلامية المتطرّفة تسيء، بممارساتها غير المقبولة، إلى الإسلام الحقيقي، إسلام الإيمان والرحمة والمحبّة.

يبقى السؤال: هل صراع الحضارات حتميّ؟

والجواب ـ في رأينا ـ صراع الحضارات مستمرّ، طالما هناك مَن يؤمن بنظريّة داروين حول التطوّر البشري: «إنَّ مَن بقي حيًّا بعد صراع الوجود هو متفوّق ويستحقّ أن يسيطر». وبمعنى آخر، طالما هناك فرض إرادة ومحاولة هيمنة من حضارة على أخرى، طالما هناك مَن يحاول مصّ دم الشعوب والسيطرة على ثرواتها بدل تقاسمها معًا، طالما نبذ صنّاع القرار في العالم فكرة «تكامل الحضارات، وضرورة تعويم القواسم المشتركة، ومعالجة عناصر الاختلاف بطريقة حضارية»، طالما التنوّع الحضاري مشبوه والتسامح الديني مفقود، وطالما اعتبرنا أنفسنا شعب الله المختار، دون غيرنا من الشعوب.



الفصل الخامس

تكامل الحضارات، هل الأمل مفقوداً؟

«لنستمرّ، كلّما فقدنا أملاً علينا ابتداء أمل جديد»

د. سليم الحصّ، رئيس وزراء لبنان الأسبق

ولمزيد من التوضيح، بعض الأمثلة:

أـ الحركة الصهيونية بنت عقيدتها على وعد من الله «لشعب الله المختار» بإعادة لمّ شمل يهود العالم في موطنهم الأصلي (فلسطين). ساعد الحركة وعد بلفور المشؤوم والاضطهاد النازي لليهود. فنتج عن هجرة اليهود وإنشاء دولتهم، اقتلاع الفلسطينيين من جزء من أرضهم واحتلال الجزء الباقي (في ما سمّي جريمة القرن العشرين)؛ كما ساهم هذا الوضع في قيام حركات أصولية يهودية متطرّفة وإرهابية، قابلتها مقاومة عربية وإسلامية، تطوّرت باتّجاه الأصولية العنفية. انعكس هذا الوضع سلبًا وتأزّمًا للعلاقات الحضارية والدينية بين العرب والإسلام والغرب وما يمثّله.

ب ـ الاستعمار وتشعّباته المستمرّة، نتيجة لنموّ وتوسّع وطموح وطمع وتعدّيات واحتلالات دول الغرب (الذي طاول بمعظمه مناطق العالم الإسلامي)، فنتج عن ذلك مقاومات، تطوّرت مع الزمن لتؤسّس لحركات أصولية راديكالية، عكست صورة قائمة لمبادئ الدين الإسلامي وتعاليمه السمحة، فساهمت في خلق نوعًا من المسيحية الأصولية، تمثّلت مؤخّرًا بحركة المحافظين الجدد وممارسات إدارة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش.

إذًا، في عالمنا اليوم أصوليات دينية متعدّدة، طغت وغطّت على المفاهيم الدينية الإنسانية الأساسية، وباتت أسيرة التعصّب اللاعقلاني، والغرائز المتصلّبة، والعنف المتوحّش، و... (مهما وصفتها لن توفيها حقّها).

السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تكامل السلبيات وتقارب الأضداد، دون العودة إلى الأصول والجوهر، ونبذ الأصوليات الهدّامة؟

قبل أن أغوص في تحليل عملية تكامل الحضارات أو تصادمها، لعلّ من المناسب الحديث عن الحضارة الإسلامية منذ انطلاقها في القرن السابع ميلادي، مرورًا بتقاطعها مع العديد من الحضارات الأخرى، حتّى اليوم، **خاصّة في ظلّ فهم مغلوط أو سطحي لأساس وروحيّة وتعاليم الإسلام الحقيقي.**

انطلقت الحضارة الإسلامية من الجزيرة العربية، وبالتالي من حضارة العرب القائمة في تلك المنطقة، لكنّها مع الفتح العربي السريع للعديد من البلدان المتباعدة، سرعان ما تواصلت وتقاطعت مع حضارات أخرى، كالفارسية واليونانية والبيزنطية والهندية وغيرها.

من هنا، بسبب تواجد المسليمن في بلدان متعدّدة، ذات حضارات مختلفة، اعتبر البعض أنَّ لا وجود لحضارة إسلامية واحدة، بل لدين إسلامي واحد، أوجد طقوسًا وممارسات وطريقة حياة، صاغها وفصّلها القرآن الكريم والحديث الشريف.

أهمّ ما يعنينا في هذا الموضوع، هو كيف تعاملت الحضارة الإسلامية (أو الدين الإسلامي) مع الحضارات الأخرى؟ هل تصادمت مع تلك الحضارات (كما يراها حاليًّا صاموئيل هنتينغتون) خلال هذه الحقبة الطويلة من الزمن العربي، أم تعايشت وتكاملت معها؟

لمعرفة الإسلام الحقيقي، لا سيّما مقاربته للأديان السماوية الأخرى، يقتضي تتبّع تصرّفات وممارسات النبيّ محمَّد (ﷺ) والخلفاء الراشدين من بعده. أي قبل تأثّر المدّ الإسلامي بمجتمعات وحضارات وشعوب البلدان التي احتُلّت. النبيّ محمَّد (ﷺ) رسول سماوي ومصلح اجتماعي كبير، خلق من دعوته دينًا ودولة (دويلات). وَحّد الجزيرة العربية وتابع الخلفاء من بعده توسيع السيطرة الجغرافية ونشر الدعوة.

نشر الدعوة لم يعني إطلاقًا، نشر الدعوة الإسلامية بالقوّة (كما عُمّم في الغرب)، فالقرآن الكريم أكّد: «أنَّ لا إكراه في الدين». إنَّ نجاح العرب في فتوحاتهم الأولى، يعود إلى قوّة إيمانهم، ووحدتهم ومعاملتهم العادلة والجيّدة للشعوب المحتلّة من قِبَلهم.

من الواضح، أنَّ الخلافة الأموية نجحت، دون تصادم، في توحيد الثقافة ضمن العالم الإسلامي ونشر اللغة العربية والتعاليم الإسلامية ضمن حضارات وأوطان (يونانية ورومانية وفارسية وآشورية وغيرها)، كما شجّعت في نقل العلوم والمعارف من الحضارات الأخرى وتطويرها.

وزايدت الخلافة العباسية على سياسة الأمويين، فلم تعد تفضّل العربي على غيره من الشعوب، بل اعتبرت الشعوب المسلمة متساوية، دون أيّ اعتبار لـ لون البشرة أو العرق، وفق ما جاء في القرآن الكريم: «أيّها الناس، إنَّا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتتعارفوا. إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم». النتيجة، عالم إسلامي بشعب واحد وأمّة واحدة.

لكن عالم السياسة لم يتطابق دائمًا مع تعاليم الدين، فنشأت ضمن العالم الإسلامي،

ممالك وسلاطين وصولاً إلى تخوم الصين وقلب أوروبا. رغم ذلك، استمرّت وتعمّقت أخوّة المسلم أينما وُجد وكيفما كان.

هذا الانفتاح والأخوّة الإسلامية بين الشعوب، ساهمت مساهمة كبرى في:

ـ ترجمة ونقل الفلسفة والفقه والعلوم والآداب اليونانية والفارسية والهندية إلى العربية.

ـ نشر وتطوير وتنمية تلك المستندات من قِبَل فلاسفة وعلماء وأدباء عرب.

ـ تشجيع المستعربين على القيام بالمثل، خاصّة باعتماد اللغة العربية.

ـ ضمنت انتقال الحضارات الأخرى، مع مساهمتها الذاتية، إلى الحضارات التي تلتها، وبالتحديد الحضارة الغربية.

ـ حافظت على الحضارة الإسلامية، وجعلت منها الحضارة الأكثر تأثيرًا بين الحضارات الأخرى، عبر التاريخ البشري.

هذا التقاطع والتواصل والتقارب والتعاون الحضاري، وصفه البعض بأنه **تكامل حضاري بامتياز.**

وكم تبدو مميّزة تلك المحاولات الفقهية والفلسفية للتوفيق والجمع بين الدين والعقل، بين الإيمان والمنطق، بين تعاليم القرآن الكريم والفلسفة اليونانية والهندية وغيرها.

في هذا الجوّ، سقطت مقولة «**نحن وهم**»، **ونما شعار** «**الوحدة والأخوّة**».

لكن الأمر لم يدُم، فتعاقب الفتوحات والانقلابات والانهيارات والسقوطات السياسية، التي عمّت العالم الإسلامي بعد ضعف الخلافة العباسية، ولاحقًا بعد سقوط الأندلس (والعهد الإسلامي الذهبي)، ثمَّ قيام الإمبراطورية العثمانية، قابله بدء نهضة الغرب وصعود حضارته ورغبته بالتسلّط والتوسّع.

خلال أربعماية سنة من الحكم العثماني (١٥١٦ ـ ١٩١٨)، لم تسلم الإمبراطورية العثمانية من النقد الحضاري. فقد اتُّهمت بأنها، فقط بعد خمسين سنة من التألّق، عكست وجهة المسار الحضاري العربي ـ الإسلامي ببطء وثبات. قال ألبرت حوراني [1]: «خلال

(١) في كتابه «تاريخ الشعوب العربية».

قرون الحكم العثماني، لم نجد تطوّرًا في التكنولوجيا، وسجّلنا انهيارًا في المعرفة العلمية والفهم العلمي، وعزوفًا عن الإلمام باللغات الأوروبية الغربية. فالنظريّات الفلكية الحديثة لم يُتداول بها قبل القرن السابع عشر، والطبّ الأوروبي بدأ ببطء في القرن الثامن عشر".

لم تنجح بعض محاولات الإصلاح والتطوير في لملمة شمل ولحمة هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف، فباتت "الرجل المريض" المحاصَر والمستضعف من قبل دول أوروبا قاطبة. فانعكس الأمر سوءًا على رعاياها، وعلى تطوّر ونموّ مجتمعاتهم وحضاراتهم، وعلى سلامة وتواصل الحضارتين الغربية والإسلامية.

ومع غياب الإمبراطورية العثمانية بعد خسارتها، مع حليفتها ألمانيا، الحرب العالمية الأولى، وسّعت دول الغرب، وتحديدًا فرنسا وبريطانيا، من استعمارها وانتدابها وهيمنتها على بلاد الهلال الخصيب، ووفّرت بريطانيا للشعب اليهودي الفرصة لاحتلال فلسطين تدريجًا، والظروف لطرد الشعب الفلسطيني من أرض أجداده، ودقّ إسفين كبير في العلاقات الحضارية بين الغرب والإسلام العقلاني المعتدل، فأوصلنا، بعد قرن من الزمن، إلى أصوليات ثلاث (يهودية ومسيحية وإسلامية) أنهت الاستقرار والسلام (حتّى إشعار آخر) في هذا العالم.

يستنتج ممّا ورد أعلاه، أنَّ هناك خللاً ما أدّى إلى الصدام، بدل التعاون والتلاقي. لقد تطوّرت الحضارة الغربية، بفعل التقدّم العلمي التكنولوجي، من حضارة مبنية على الأخلاقية المسيحية إلى حضارة مادّية (حضارة مصالح وتلذّذ ورفاهية، كما وصفها أحد المفكّرين العرب). حضارة ابتعدت عن القيم الدينية المسيحية الأساسية، فأنتجت الاستعمار والهيمنة والاستعباد وظلم الشعوب واستغلال مواردهم. فقابلها الطرف الآخر بالإحباط أولاً، ثمَّ بالمقاومة السلمية، ثمَّ بالمقاومة العنفية المتدرّجة، حتّى وصل بنا الأمر إلى ما نشاهده ونعيشه كلّ يوم من مآسي ومذابح وتنكيل وإجرام من الأطراف جميعًا، وشملت العالم بأسره.

والخلل لم يقتصر على خلل بين حضارات مختلفة، بل ضمن الحضارة الواحدة والبلد الواحد، حيث لحق الفشل النسبي الدول الغنية المتطوّرة، في حلّ مشكلة البطالة والاحتكار والفقر والعدالة المادّية والمساواة الفعلية وخلافه، الأمر الذي يؤكّد أنَّ الصدامات الحاصلة ليست هي بالضرورة ناجمة عن فروقات حضارية، بل ربّما عن ظلامات واستغلالات

وتمايزات اجتماعية واقتصادية، تتخطّى فروقات الحضارات (سنستعرض في الفصل السادس بعض الأرقام الإحصائية لتأكيد هذا الواقع). هناك أناس يعتنون وحدهم بالشجر، وآخرون يتقاسمون معهم الثمر. هناك طبقات محرومة وأخرى مترفة.

في محاضرة عام ٢٠٠٢، وصف الكاتب اليمني قاسم الوزير الحضارات بأنها: "ليست حلقات مقفلة ولا مستقلّة ولا منفردة بذاتها، بل عمليات مستمرّة من الترابط والتقاطع، تتأثّر وتؤثّر وتبني على الماضي. الحضارة الغربية (ذات الميزة المسيحية) ليست بدعة بين الحضارات، بل هي رابط في العملية الحضارية العامّة، خاضعة للقانون الذي يحكم ويضبط صعود وسقوط حضارة ما.

ما هي طبيعة العلاقة بين الحضارات؟ وما يفرّق بين حضارة وأخرى؟

باختصار، كلّ حضارة لها فلسفتها التي تحدّد وجهتها ونظرتها (نظرة الخوف، نظرة التخلّف أو الاستعلاء). المهمّ عند الباحث هو المعرفة الفعلية لأسس الحضارة قيد الدرس. المنطلق للتقييم، هو مدى المشاركة الإيجابية في إنجاز أهداف الإنسانية، وحجم التبادل للخدمات والمنافع وتصحيح الاعوجاج في الممارسة.

بالنسبة للواقع الحالي في ظلّ هيمنة الحضارة الغربية، يقتضي لولادة ونموّ عالم جديد:

أ ـ القضاء على الفكر والعقائد الهجومية والاستغلالية من قِبَل المستعمِر والإمبريالي.

ب ـ نزع شعور الإحباط والتخلّف والحرمان والثأر من قَبَل المستعمِر سابقًا أو حاليًا.

ما هو المطلوب للتكامل بدل الصدام؟

المطلوب الآن تصحيح الاعوجاج، من خلال القناعة أنَّ هناك قيمًا مشتركة نعتمدها، وتلاؤمًا دون تشابه نواكبه، وفروقات متعدّدة نتقبّلها، وتنوّع وتعدّدية نتعايش معها. من هنا باب الولوج إلى التكامل الحضاري وتفادي الصدام. قال كونفوشيوس، رائد الفكر الصيني، دون منازع، منذ أكثر من ألفَي سنة: «في العلاقات البشرية، يبحث الشخص عن التلاؤم وليس التعميم».

لنلق نظرة على الواقع العالمي الحالي:

ـ من منظور علمي تكنولوجي بحت، نرى العالم يتطوّر ماديًّا ويؤمّن للبشرية مجال

الحصول على خدمات ورفاهية وبحبوحة، لم يسبق أن حَلم بها. وكلّ يوم له جديده وإبداعاته.

ـ من منظور اجتماعي وحضاري، نرى عالمين: عالم نَعِم بما جادت به عليه العلوم والتكنولوجيا، حتّى إنَّ البعض تخطّى حدود التنعّم وقفز منها إلى «الفحش والبطر الشديدين»؛ وعالم غابت عنه مظاهر الحضارة، فبقي في قوقعته وظلامه، ولعلّ البعض تراجع عن القليل الذي كان عليه سابقًا.

ـ من منظور سياسي واقتصادي، نرى عالمًا تتجاذبه المصالح والمكاسب، وتوجّهه الشهوات والغرائز، وتحكمه السلطة والهيمنة.

في بداية ألفيّتنا الثالثة، «البشرية تقف وجهًا لوجه أمام مواجهة تحدّيات جديدة، لم يسبق أنَّ واجهتها من قبل. العالم أمام تغييرات تكنولوجية سريعة، ممّا يعني، ولوج قيم اجتماعية وعلمية جديدة، وتلاشي قيم قديمة في مجتمعات تواجه تحدّيات جديدة على كل الصعد، وعلى الأخصّ، مع بروز العولمة الحديثة التي أوجدت معًا مشاكل وفرصًا، إمّا مختلفة أو متناقضة.

الدول النامية، وهي الأكثرية، يُفترض أن توجّه قواها وقدراتها الإنتاجية نحو زيادة الناتج القومي، كي تتمكّن من الصمود في وجه التكتّلات الاقتصادية والإنتاجية العملاقة، كأميركا الشمالية والاتّحاد الأوروبي وأخيرًا الصين، خاصّة في ظلّ زيادة عدد سكّانها وازدياد فترة الحياة للمواطنين»[1].

فإذا أضفنا إلى هذا التحدّي الجديد، ما سبق وفصّلناه، عن الخلل اللاحق بدول العالم الثالث (الدول النامية) تاريخيًّا، وما أدّى إليه من ردّات فعل وتشنّجات ونزاعات واضطرابات وصدامات على العديد من المستويات، يصبح التحدّي أكبر وأعقد وأشدّ صعوبة.

والمعالجة كانت بمعظمها سطحية وبمثابة مسكّنات لا تشفي، بل تخفّف من آلام المرض لبعض الوقت، قبل أن يتجدّد (وربّما يقوى الألم). في حين أنَّ المطلوب هو معالجة أساس المشكلة، وأسبابها، ومسبّباتها.

---

(١) «العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي» بقلم بدري يونس ص ص. ١٧ ـ ٢١.

في القرون الأولى كانت اليهودية والمسيحية والإسلام أكثر انفتاحًا على بعضهم، خاصّة حيث وُجد الفكر والعلم.

«لكن عندما انفصلت الحرّية عن شرع العقل، وفي طليعتها الأخلاق والقيم الروحية والتربية الموجّهة بكليهما، شهدنا ما شهدناه من الغرب من مآسٍ، تجعل الإنسان يكفر بالحضارة»[1].

فهل سأل الغربي نفسه، في عصر العصرنة، لماذا **نحن وهُم** (الغرب والشرق) في خلاف مستحكم، يتفاقم يومًا بعد يوم ويزداد ضراوة ويتعمّق حقدًا؟ لماذا يكرهوننا؟

لماذا أنا الأميركي البشع (أو أصحّ: الغربي البشع)؟

لم يُعدم الغرب، كما الشرق، وبالأخصّ العرب، من مفكّرين وسياسيين ومحلّلين مثقّفين درسوا وغاصوا في أعماق الثقافات العالمية المتعدّدة، وبحثوا وتناقشوا في كبرى المشاكل الإقليمية والدولية: أسبابها، نتائجها، انعكاساتها، سبل معالجتها...إلخ لكنّهم في الغرب قلّة مستقلّة متجرّدة، والأقلّ منها استطاعت مقاومة ضغوط اللوبيات المتحكّمة بوسائل الإعلام، والتي توجّه الرأي العامّ المحلّي والعالمي في الاتّجاه الذي يخدم غاياتها ومصالحها. والويل ثمَّ الويل لمَن يجازف ويتحدّى تلك القوى المهيمنة، خاصّة على مسارح الغرب.

من أبرز السياسيين الأميركيين الرئيس الأسبق جيمي كارتر، الذي يُعتبر عند الكثيرين صوت الضمير الأميركي الحيّ والصريح، وهو القائل علنًا عن الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش «إنَّه أسوأ رئيس أميركي في تاريخ الولايات المتّحدة».

في كتابه المتجرّد عن القضيّة الفلسطينية: «فلسطين سلام وليس تمييز عنصري (Palestine Peace Not Apartheid)»[2]، أثار الرئيس جيمي كارتر سخطًا لدى بعض الرأي العامّ الأميركي، خاصّة لدى اللوبي الصهيوني، لمساواته بين ما يحصل في فلسطين وما حصل في أفريقيا الجنوبية أيام التمييز العنصري.

---

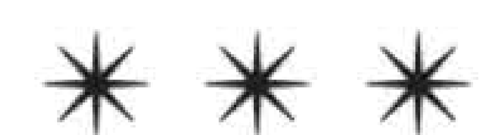
(١) «العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي» بقلم بدري يونس ص ص. ١٧ ـ ٢١.

(٢) من المعروف أنَّ الرئيس كارتر نال جائزة نوبل لدوره الفعّال في مصالحة مصر وإسرائيل (اتّفاقية كامب ـ ديفيد). خلال تسلّمه جائزة نوبل في السويد، أجرى مراسل الـ CNN مقابلة مباشرة معه. وكان الكاتب في حينه في الولايات المتّحدة يشاهد المقابلة. ما إن ذكر كارتر أنَّ الاتّفاقية شملت موضوع معالجة انسحاب إسرائيل من الضفّة الغربية، لكن إسرائيل نكثت بالوعد، انقطع الاتّصال فجأة، بحجّة حصول أمر طارئ، انقطاع يدعو للتساؤل؟

لا يكفي أن نلوم الغرب والطلب إليه بمعالجة أساس المشاكل بين الغرب والعرب والإسلام، لا سيّما القضيّة الفلسطينية، فالدول الغربية ترعى مصالحها، كما ترعى توجّه الرأي العامّ لديها، أكان مخطئًا أم مصيبًا. والرأي العامّ الغربي، عدا عن كونه مسيّرًا من إعلام غربي بمعظمه منحاز ومعادٍ للعرب والإسلام، يتابع الحركات الأصولية ويزداد بالتالي عداوة وانحيازًا. فماذا فعل العرب لتغيير الصورة، ولماذا لم يقارعوا الإعلام المنحاز، بإعلام يُبرز حقائق الواقع وعدالة القضايا، خاصّة وأنَّ المال متوفّر ويفيض؟

يقول المثل المعروف: «الإنسان عدوّ وما يجهل». فكيف إذا كان هناك مَن يسعى جاهدًا لتعميق وزيادة ضبابية هذا الجهل، كما أنَّ هناك من الداخل مَن يزيد بتصرّفاته الطين بلّة؟

ثقافة المعرفة ونشرها من أولويات الإنساني والفهم والتفاهم البشري، والسعي لتعميمها من قِبَل الجهات جميعها، ضرورة لمستقبل التكامل الحضاري العالمي. وبمقدار ما نحقّق هذا التقدّم، بمقدار ما نعيد الأمل إلى مساره التطوّري السليم.



الفصل السادس

في عالم مسختـه اللامساواة، الأرقام تتكلّم

«إنَّ الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرًا»

تيدا سكوكبول، أستاذة جامعية أميركية

في مجتمع متطوّر، مكتفٍ، مستقرّ سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، غالبًا ما يجنح الفرد فيه، إضافةً إلى عمله اليومي، نحو الاهتمام بأمور شخصية وترفيهية: ترتيب الشؤون العائلية، ممارسة ومتابعة النشاطات الرياضية، الاهتمام ببعض النشاطات الثقافية، القيام برحلات ترفيهية.

في مجتمع متخلّف ومحروم وغير مستقرّ سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، ما هي اهتمامات الفرد؟ كيف يكفي حاجاته وكيف يسدّ رمقه ورمق عائلته؟ كيف يؤمّن الماء النظيف والطاقة والطبابة والتعليم لأولاده؟ كيف يحمي نفسه من المرض وكيف يتمكّن من معالجة مرض أفراد عائلته؟

وهل يكفي البعض بتقبّل الحرمان ويعالجه بالتي هي أحسن، أم يجنح إلى ما هو أكثر من ذلك؟

مَن يتطلّع إلى حجم اللاعدالة واللامساواة بين المجتمعات العالمية تصدمه الوقائع والأرقام. فلنلق نِظرة على بعض هذه الوقائع والأرقام [العديد من هذه الإحصاءات أعدّت من قبل: (Anub shah, Poverty Facts & Stats,Global Issues Organisation) تيويم تشرين الثاني عام ٢٠٠٦]:

ـ قدّر صندوق النقد الدولي (IMF) في العام ٢٠٠٦، مجموع الناتج القومي الإجمالي العالمي بقرابة ٤٨ تريليون (ألف مليار) دولار أميركي، ٣٠٪ منها ناتج السوق الأوروبية و٢٧,٥٪ ناتج الولايات المتّحدة الأميركية.

ـ في العام ٢٠٠٢، صرف العالم على التسلّح ٩٥٦ مليار دولار أميركي، ٤٧٪ منها في الولايات المتّحدة الأميركية. بلغت الزيادة في العام ٢٠٠٣: ١١٪ عن عام ٢٠٠٢.

ـ أقلّ من ١٪، من المبالغ التي أنفقت عام ٢٠٠٠ على التسلّح، كانت كافية لتعليم كلّ أولاد العالم في تلك السنة.

ـ نصف سكّان العالم (قرابة ثلاثة مليار شخص ونيّف) يعيشون على أقلّ من دولارين يوميًّا.

ـ الناتج القومي الإجمالي لأفقر ٤٨ بلدًا في العالم (يشكّلون ثلث عدد سكّان العالم)

أقلّ من ثروة أغنى ثلاث شخصيات عالمية. تصدّر هذه البلدان مجتمعة أقلّ من ٠,٤ من مجموع الصادرات العالمية.

ـ استُهِلّ القرن الواحد والعشرون بوجود مليار شخص لا يلمّون بالقراءة أو توقيع أسمائهم.

ـ أكثر البلدان غنى الهوّة فيها بين الأغنياء والفقراء هي الأكبر. ذكر تقرير نشرته مؤسّسة خبز للعالم في شباط عام ٢٠٠٠. حوالي ٣١ مليون أميركي (١٠٪ من مجموع السكّان) معرّضون لخطر الجوع. وفي العام ١٩٩٨، ٧,٣ مليون منزل أميركي (٦,٣٪ من عدد الأميركيين) عانى من الجوع.

ـ مدينة نيويورك وحدها فيها ٢٠٠ ألف متشرّد بدون مأوى، و١٠٪ من الأميركيين يمتلكون وحدهم ٣٥٪ من مساحة الولايات المتّحدة.

ـ ٢٠٪ من سكّان البلدان المكتملة النموّ يستهلكون ٨٦٪ من سلع العالم.

ـ أغنى خمس دول في العالم يقومون بتصدير ٨٢٪ من الصادرات العالمية، ويستثمرون ٦٨٪ من الاستثمارات الأجنبية، في حين أنَّ الخمسة الأفقر يستثمرون فقط ما يقارب الـ ١٪.

ـ في العام ١٩٦٠، ٢٠٪ من البلدان الأغنى بلغت مداخيلها ٣٠ ضعفًا للـ ٢٠٪ الأفقر. أمّا في العام ١٩٩٧، فارتفعت مداخيلها إلى ٧٤ ضعفًا.

ـ في العام ٢٠٠٠، توفّي ١,٧ مليون طفل، فقط بسبب فشل الحكومات في تخفيض نسب الفقر. ويوميًّا يموت ٣٠ ألف طفل في العالم من الفقر.

ـ بلغت قيمة خدمة الدَّين في البلدان النامية ١٣ دولارًا لكلّ دولار مقترض.

ـ قرابة ٧٩٠ مليون خليقة في البلدان النامية لا يتمتّعون بتغذية كافية، ثلثيهم يقطنون في آسيا والباسيفيك. خلال العشرين سنة الأخيرة من العولمة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠)، انخفض النموّ بالنسبة إلى العقدين السابقين (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠).

ـ ١,١ بليون نسمة (سدس سكّان العالم) لا تصلهم المياه كما يجب، و١,٨ بليون ممَّن تصلهم المياه لا تصل إلى بيوتهم،فتقضي ملايين النساء يوميًّا ساعات في جمع ونقل المياه؛ و٢,٦ بليون لا يتمتّعون بأجهزة صحّية أساسية.

ـ نصف سكّان البلدان النامية لديهم مشاكل صحّية. يموت قرابة ١,٨ مليون طفل من الإسهال، ويتمّ خسارة ٤٤٣ مليون يوم دراسة سنويًّا، جرّاء أمراض تسبّبها المياه.

ـ ١٢٪ من سكّان العالم يستهلكون ٨٥٪ من مياه العالم، جميعهم يعيشون خارج البلدان النامية.

ـ ثلث سكّان العالم محرومون من الطاقة الكهربائية في منازلهم.

ـ من إحصاءات البنك الدولي للعام ١٩٩٠، عدد سكّان الريف المحرومين من الطاقة الكهربائية، كالآتي:

مليون نسمة:

شمال أفريقيا والشرق الأوسط	٧٣
أميركا اللاتينية والكاريبي	٧٥
أفريقيا الصحراوية	٣١٤
جنوبي آسيا	٦٣٢
شرقي آسيا والباسيفيك	٦٤٢

في كلمته أمام منتدى منظّمة التجارة العالمية (دافوس ـ سويسرا، عام ٢٠٠٠)، تساءل الرئيس الأميركي بيل كلينتون، في ما إذا كان بالإمكان «عولمة الاقتصاد، دون عولمة السياسات الاجتماعية والبيئية...»، مضيفًا: «إنَّ نموّ التجارة العالمية ساعد البلدان المكتملة النموّ، وترك شعوب البلدان الفقيرة في وضعها البائس. فما زال نصف البشر يعيشون على أقلّ من دولارين في اليوم، وبليون (ألف مليون) فرد يعيشون على أقلّ من دولار واحد في اليوم، وأكثر من بليون فرد يذهبون إلى النوم تحت وطأة الجوع. واحد من كلّ أربعة أشخاص لا وصول له إلى مياه نظيفة، ١٣٠ مليون طفل لم يلتحقوا إطلاقًا بالمدارس وعشرة ملايين طفل يموتون كلّ سنة من أمراض ممكن معالجتها».

هذا غيض من فيض

فما هي انعكاسات أرقام تنطق بعكس ما تبشّر به الأديان والمذاهب والمعتقدات دون استثناء؟

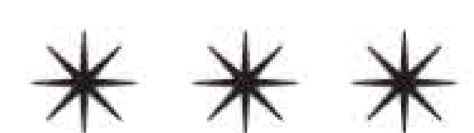
تساءل بعض أصحاب الضمائر، هل من العدل أن تُحرَق أو تُتلَف المحاصيل الزراعية الفائضة عن المجتمعات المترفة، كي لا تتدنّى أسعار تلك المحاصيل، في حين يموت الملايين من البشر في أماكن أخرى من الجوع والعَوز؟

أحد الحكماء، وقد قُدِّر حجم المبالغ التي تُصرَف على استكشاف، وربّما استعمار الفضاء، قال: «إنَّ الإنسان لو ملّكته الأرض لتطلّع كي يمتلك السماء»، مضيفًا: «قبل التطلّع إلى السماء، دعونا نعالج هموم ومشاكل الأرض».

لكن ردّة الفعل العملية على التفاوت الكبير بين البشر تميّز بالآتي:

البعض من المحرومين يتقبّل الحرمان بصبر وأناة، ويبرّده بالإيمان (لنا الآخرة بمشيئة الله)، والبعض يتقبّل الحرمان بغليان داخلي وردّة فعل مكبوتة، قد تخرج يومًا إلى العلن، وقد لا تخرج وفق الظروف، والبعض الآخر يصول ويجول وفي نفسه ثورة لا تهدأ، فتتلقّفه يد أبطال الأصولية والتطرّف، وتجنّده في سبيل غاياتها ومراميها، داخل وخارج محيطه البيولوجي والجغرافي.

العالم اليوم براكين ثائرة، لا يخبو إحداها حتّى ينتفض الآخر. والكلّ متأثّر بما يجري. العالم بات قرية عالمية واسعة، لا يمكن لأحد فيها أن ينعم بمنأى عن الآخرين. وما لم تتغيّر وتتقارب الأرقام، ستثور براكين جديدة أشدّ وأدهى.



الفصل السابع

السياج العائلي

«العائلة التي تصلّي معًا، تبقى معًا»

مَثَل شائع

العائلة هي مجموعة (أو مجموعات) من البشر متآلفة تنتمي إلى بعضها بالولادة أو بالزواج. وقد تتوسّع التسمية (في بعض المجتمعات) لتشمل الشراكة المنزلية والمساكنة والتبنّي والملكية (كنوع خاصّ من العبودية). في المجمّعات الريفية، الوحدة العائلية الأساسية: الجدّ والأب والابن.

في الكثير من المجتمعات، الرابط العائلي هو ذلك المعترف به قانونًا أو شرعًا. ومع أنَّ العلم الاجتماعي أشار إلى رابط الدم، إلاّ أنَّ علماء الإنسان فهموا رابط الدم بشكل مجازي.

جاء في البند السادس عشر من إعلان حقوق الإنسان ما يلي: «العائلة هي وحدة تجمّع طبيعية وأساسية في المجتمع، لها حقّ الحماية من هذا المجتمع ومن الدولة».

كما حدّد مكتب الإحصاء، في الولايات المتّحدة، العائلة بأنها: «شخصان أو أكثر مرتبطين بالولادة، الزواج، أو التبنّي، ويعيشون معًا».

أمّا قاموس وبستر، فشرح كلمة العائلة بالآتي: «وحدة أساسية في المجتمع مؤلّفة تقليديًا من زوجين يربّيان أولادهما، أو ما شابه هذا الوصف».

تشكّل العائلة الصينية التقليدية بتنظيمها وتعقيداتها وتنوّعها المثال الأبرز للروابط العائلية. الانتماء العائلي يتحدّر تسلسليًّا، بدءًا بالذّكر الأكبر سنًّا، نزولاً إلى الجيل الأصغر، وغالبًا ما يتمّ سكن عدّة أجيال تحت سقف واحد. إضافة، تتكوّن عناصر القربى من أعضاء متحدّرين من نسلٍ واحد أو مرتبطين برباط الزواج. السلطة العائلية تتبع نفس التسلسل العمودي، بحيث يقتضي على عضو العائلة الأصغر إطاعة عضو العائلة الأكبر. وكلّ تمرّد من هذا النوع يعتبر جنحة نكراء، كما أنَّ عصيان الزوجة لأهل زوجها يؤسّس للطلاق. أمّا قمّة التضحية في التراث الصيني فتترجم بدعم كامل للأهل، وفي عبادة الأسلاف تسلسليًّا حتّى غياب الذكرى. وحيث إنَّ العائلة الصينية شكّلت وحدة اقتصادية (الجميع يشارك والجميع يملك)، فتجزئة العائلة وتكوين عائلة جديدة كان من الصعوبة بمكان.

خلال العقدين الماضيين، لحق العائلات الصينية الكثير من التغيير، فقد استُبدل الكثير من الهيكلية العائلية القديمة والكثير من القيم التقليدية، بأخرى جديدة عصرية. لكن الرباط العائلي لا يزال قويًّا، مع تزايد ملحوظ لدور المرأة.

في الجهة المقابلة، يعتبر اليابانيون أنَّ العائلة هي مصدر الاستقرار والقوّة، ويؤمنون أنَّ الفرد لا يتمكّن من استنفاد طاقته، في العالم الخاجي، دون دعم عائلي. تقليديًا، يُفترض بالفرد الياباني إعالة أهله في شيخوختهم. تتحوّل هويّة الأهل، بعد أن يرزقوا بالأولاد، من زوجين إلى أب وأم.

من التقاليد اليابانية الصارمة، تعليم الولد أنه جزء من مجموعة. المجموعة أهمّ من الفرد، سوء التصرّف ينعكس ضررًا على العائلة والمجتمع. الخضوع للسلطة واجب. الشرف والولاء من القيم الأساسية. حاليًا، المجتمع الياباني التقليدي بدأ يتأثّر نسبيًا بقيم المجتمع الغربي.

في تشابه ملحوظ مع القيم العائلية الآسيوية، العائلة التقليدية، انطلاقًا من المجتمع الريفي، تضمّنت أجيالاً ثلاثة: الجدّ والأب والابن يعيشون معًا في منزل قروي أو في خيمة مصنوعة من وبر الجِمال. تولّى الرجال الاهتمام بالأرض وقطيع الدواجن، في حين تولّت النساء الطبخ والتنظيف وتربية الأطفال. منذ ما قبل الإسلام، المرأة والأولاد يخضعون للرجل، الذي هو «ربّ الأسرة». احترام الأهل فريضة: «يا رضا الله ورضا الوالدين». «أكرِم أباك وأمّك».

يحدّد المسلم هويّته بالعائلة أولاً، ثمَّ القربى الأوسع، ثمَّ بالقبيلة، بالقرية أو بالمنطقة أو الحيّ والمدينة، وأخيرًا بالأمّة كمجتمع مؤمن أوسع.

الروابط العائلية نوعان: واحدة مبنية على القربى، والثانية على المنفعة الاقتصادية المشتركة. الملكية من نصيب الرجل وهو يورّثها لأبنائه الذكور. «الذَّكر ثروة البيت». نساء العائلة من أمّ وشقيقات وزوجة وبنات، هنَّ بحماية الرجل، حيث جزء من شرف الرجل حماية العائلة والقبيلة (العائلة الأكبر). يقول المثل العربي: «أعنّ أخاك ولو بالصوت».

وبالرغم من أنَّ الوضع العائلي العربي يعكس تركيزًا على الجنس (المرأة)، أي خضوع المرأة للرجل، وعلى السنّ، أي خضوع الصغير للكبير، فإنَّ الحاجة الاجتماعية ـ الاقتصادية فتحت المجال أمام سوق العمل للمرأة، فتطوّرت علاقاتها بالرجل نحو المزيد من التحرّر.

التحديد الغربي للعائلة يُختصر بالآتي: مجموعة اجتماعية مرتبطة بالزواج، أو روابط الدم، أو التبنّي. كلّ من هذه المجموعات يعيش تحت سقف واحد مع أولادهم. تؤدّي العائلة

أدوارًا متعدّدة، خاصّة في ما يتعلّق بتنشئة الأولاد وتربيتهم تربية صالحة وصحّية. خلال الأجيال الأخيرة، تفكّكت الروابط العائلية في الغرب إلى حدّ كبير، وتعدّلت بعض المفاهيم العائلية التقليدية، لا سيّما مؤسّستَي الزواج والطلاق، وقويت فكرة الفردية والتعايش الانتقائي الذاتي.

أوضح كاتب بريطاني: «العائلة مجموعة من الأقارب يعيشون تحت سقف واحد، إنَّه وضع مناسب، غالبًا ما يكون ضرورة، أحيانًا وضع مسرّ وأحيانًا عكس ذلك».

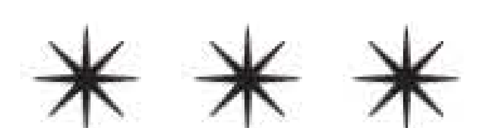
وقال الكاتب الروسي تولستوي: كلّ العائلات السعيدة تشبه بعضها، كلّ عائلة تعيسة هي تعيسة بطريقتها الخاصّة.

قاسم مشترك يجمع بين مفهوم العائلة في الثقافات العالمية الكبرى هو «أنَّ العائلة سياج منيع لحماية الفرد» يعكسه المثل الشعبي اللبناني: «أنا وأخي على ابن عمّي، وأنا وابن عمّي على الغريب».

في بلاد الغرب واليابان ونسبيًّا الصين، وفي ظلّ احترام القانون والنظام وتطبيق مفهوم الدولة العادلة والقادرة (إلى حدّ كبير)، تحوّلت الحماية من السياج العائلي إلى السياج الأمني الحكومي. فضعفت الحاجة إلى سياج عائلي يحمي ويقي شرّ الزمان.

لكن في البلدان النامية، وبالأخصّ في العالمين العربي والإسلامي، حيث ضعف الأمن والمؤسّسات، يجد المرء نفسه بحاجة إلى التكاثف العائلي وحماية العائلة ودعمها على كلّ الصُّعد. العقلاء التقليديون غالبًا ما يردّدون على مسامع شباب اليوم: «مَن يخلع ثيابه يبرد، أي مَن يقاطع عائلته تلحق به المصائب».

العائلة سياج تخترقه العصرنة تدريجًا. فهل نحصّنه؟



الفصل الثامن

السياج العشائري

«لا يمكن استبدال الولاء للعشيرة بالولاء الفوري للوطن»

اقتباس الكاتبة النيجيرية أويبو أودينامادو
عن أستاذ جامعي نيجيري

نحن جميعًا أفراد بشرية تنحدر من آباء وأجداد، وبالتالي من عائلة تسلسلية عامودية تتوسّع أفقيًّا وتنتسب إليها بما سمّى «صلة النسب»، تتحوّل مع الزمن إلى عشيرة، خاصّة في حال تمركزت جغرافيًّا ولفترات طويلة في بقعة ثابتة من الأرض. تكتسب العشيرة مع الزمن عادات وتقاليد ولغة ودين (وربّما أكثر) ومذهب (وربّما أكثر).

«العشيرة، مجموعة من البشر يجمعها التحدّر من أصل واحد» (قاموس وبستر). أمّا القبيلة، فهي خلاصة عادات ومعتقدات مجتمع متحدّر من أب واحد، ويُدين بالولاء لقادة منه تحافظ على تلك العادات والمعتقدات.

«العشيرة، عائلة، أو عرق، أو أجيال من نسلٍ واحد، حافظت على هويّتها، كالعشائر الاثني عشر لبني إسرائيل».

والعشيرة في تاريخ الرومان: مجموعة اجتماعية مؤلّفة من عائلات وفصائل، أو أجيال مع عبيدها وتوابعها والمتبنّين بينها والمعالين من قبلها، نشأت في مطلع التاريخ الروماني من قبائل ثلاث وتوسّعت.

في أفريقيا، يشار إلى كلمة العشيرة بأنها تعني التجمّعات الكبيرة، التي لها هويّة واحدة، وأسّست في القرون الماضية ممالك أو دول قوية، كقبيلة الـ «زولو» في أفريقيا الجنوبية، وقبيلتَي الـ «هوتو والتوتسي» في أفريقيا الوسطى، وقبيلة الـ «إغبو» في نيجيريا...إلخ.

وأحيانًا، تنتقل أسماء العشائر الكبرى إلى مختلف أنواع التجمّعات الصغيرة، فيحلّ التشابك وتكثر التعقيدات، وتضيع الروابط ويختلط حابل الأصل بنابل النسل.

نظريًّا، يُفترض بالعشيرة أن تشكّل مجموعة اجتماعية تتشارك في العيش في منطقة واحدة، وتتكلّم لغة واحدة، وتدين سياسيًّا لذات القيادة، وتتشارك في التقليد الديني، وتعتمد نفس النظام الاقتصادي، وتطبّق نفس الممارسات الثقافية. عمليًّا، قد نجد عشائر تتشارك في بعض من تلك المواصفات، لكن يستحيل الجمع بينها كلّها في عشيرة واحدة.

في مفهوم الحضارة الغربية، كلمة العشيرة مرتبطة بالبدائية، خاصّة البدائية الأفريقية، إذ يعتبر الغرب أنَّ المجتمعات الأفريقية لم تتطوّر (حتّى بشكل ما) خلال العصور الأخيرة، بل حافظت على نفس المجتمعات والثقافات. ويضيف بعض الغربيين، أنَّ الصورة في ذهن الغرب العصري تعكس وحشية بدائية لدى القبائل الأفريقية.

قد يكون هذا المفهوم وراء واقع قبائل الهنود الحمر في الولايات المتّحدة الأميركية. فالحكومة الأميركية منحت قبائل الهنود الحمر، كلّ في المواقع الجغرافية المحدّدة لها، حكمًا ذاتيًّا كاملاً في كلّ ما يتعلّق بالشؤون الهندية، أفرادًا وجماعات.

في التاريخ العربي، مفهوم قَبَلي تمامًا، بعكس المفهوم الغربي.

ثلاث قبائل تحدّر منها العرب:

ـ القبائل البائدة: عاد وثمود وغيرهم، ممَّن لا يُعرف عنهم الكثير.

ـ القبائل العربية الصافية: من نسل يعرب بن قحطان ويعرفوا بالقحطانيين العرب. قبائل متعدّدة عاشت في اليمن، منها قبيلة حيمر وقبيلة قحلان، التي غادرت اليمن وتحدّر منها مجموعة من القبائل، ممَّن اشتهر لاحقًا في شبه الجزيرة العربية.

ـ القبائل المستعرَبة من أحفاد اسماعيل، سمّوا بالعرب العدنانيين، وانتشروا كقبائل في مكّة وشبه الجزيرة العربية والجوار، فتحدّرت من اثنين منهم مجموعة كبيرة من القبائل المعروفة، منها قيس وتميم وعبس وبني قريش (قبيلة النبيّ محمَّد) التي استوطنت مكّة المكرّمة. هذه القبائل عدا عن حفاظها على انتمائها وكنوتها، ارتبطت كلّ منها بمنطقة معيّنة، عُرفت بها وعاشت فيها ونمت في كنفها.

يُختصر المفهوم القبلي أو العشائري العربي، بأنَّ القبيلة أو العشيرة تشكّل وحدات تنتمي إلى سلالة واحدة ولها منطقة محدّدة «منطقة المرعى»، واسم واحد موجود في أفكار المنتمين إلى المجموعة، تؤثّر على تصرّفاتهم (خاصّة عند الخطر المشترك الخارجي، أو عند الهجرة الكثيفة) وتدفع أعضاءها لمساعدة بعضهم البعض بداعي «العصبية»، فمَن شارك في الاسم يشارك في الشرف. هذا الانتماء يمكن أن يقوى بالزواج ضمن المجموعة، كما فعل الملك الراحل عبد العزيز لكسب موالاة قبائل العرب في ما أصبح لاحقًا «المملكة العربية السعودية».

وقد يستمرّ الزمن وتتعمّق الفوارق، ويبقى الاسم والانتماء (قيسي ويمني، حاشد وباقل، يزبكي وجنبلاطي...).

أمّا الانتظام اليومي الذي يضمن سير الأمور ويصحّح مجراها، فيرعاه كبير القوم أو شيخ العشيرة، (كبير القوم خادمهم). مع الأيام، هناك عائلات تتقدّم وتهيمن ربّما عسكريًّا،

أو دينيًّا، أو لسبب آخر، وتصبح في المقدّمة. فتتصدّر مع الوقت شيوخها وأبناء شيوخها المقاعد الأمامية، وقد يترقّى البعض لمرتبة "الأسياد".

من أبرز المظاهر العشائرية التي بانت على أرض الواقع بفعل الأحداث الأليمة، هو هذا الرابط القوي بالعشيرة في أفغانستان والباكستان والعراق. معظم العراقيين (٢٢ مليون نسمة) ينتمون إلى قبائل، نصفهم يقدّمون الولاء لعشائرهم، بدل تقديمه لحكومتهم الوطنية. الرئيس صدّام حسين كان أحدهم، ومن عشيرة تميّزت بالولاء للمنتمين إليها.

هناك قرابة ١٥٠ عشيرة أو "فخذ" في العراق، ثلاثون منها لها دور سياسي واجتماعي كبير. تطبّق العشيرة الهيكلية التالية: القبيلة (كمجموعة فيديرالية) يتفرّع منها مجموعة أفخاذ، فمجموعة بيوت لكلّ فخذ، وأخيرًا تجمّع عائلات لكلّ بيت.

يستنتج من أعلاه، أنَّ الرابط العشائري في العالَمين العربي والإسلامي (كما المجتمعات الأفريقية) قويّ ومتين، بعكس واقع المجتمعات الغربية، التي تفكّكت فيها الروابط العائلية، وبالتالي حكمًا الروابط العشائرية، إن كان هناك روابط أساسًا.

ففي المجتمعات النامية وغير المستقرّة، تلعب العشيرة دورًا اجتماعيًّا مفيدًا، دون أن تشكّل، في معظم الأحيان، خطرًا على وحدة البلد. قد يضغط أفراد العشيرة على الحكومات لصالح العشيرة أو بعض منها، لكن قدرة الحكومات على التجاوب المتوازن هي التي تحسم النتيجة.

لكن مستوى الولاء للعشيرة ينخفض ويتقلّص كلّما بعُد المرء عن الريف والصحراء وجوّ القبيلة وتأثير العائلة، كما يخبو مع نهوض دولة الرعاية والحماية. وفي كلّ الأحوال، التحوّل بطيء.

في بيت لا سياج له، الولاء للعائلة (الدم أسمك من الماء)، ثمَّ للعشيرة. العشيرة تقوم بالحماية والرعاية بدل الدولة الغائبة أو العاجزة.

هل يبني تعدّد الولاءات شبح دولة؟



الفصل التاسع

السياج الحزبي

«لا تنتقد حكومتك عند وجودك خارج البلاد، ولا تتوقّف عن ذلك عند وجودك فيها»

ونستون تشرل، رئيس وزراء بريطانيا الأسبق

في البلدان ذات النظم البرلمانية، تتمثّل الأحزاب بأعضائها المنتخبين. في حال نال حزب معيّن الأكثرية البرلمانية المطلقة، يشكّل الحزب الحكومة ويستلم السلطة. في حال نال الحزب أكثرية نسبية، يمكنه التحالف مع حزب آخر أو أكثر ويتقاسم معه (هم) السلطة.

في البلدان ذات النظم الرئاسية، ينتخب الشعب ممثّلاً أو رئيس حزب الأكثرية رئيسًا.

أنواع الأحزاب متعدّدة البنيان، منها حزب النخبة، أو حزب الكتلة الشعبية، أو الحزب العرقي، أو الحزب الديني، أو الحزب العقائدي...إلخ.

في البلدان الديموقراطية العريقة، يتنازع عادةً حزبان رئيسيان الأكثرية الشعبية أو البرلمانية، ربّما مع حزب أو أكثر أقلّ شعبية من الحزبين الآخرين.

في البلدان المختلفة، غالبًا ما تكثر الأحزاب العائلية والعشائرية والدينية والمذهبية والعرقية. لكن الأنظمة الديكتاتورية أو الوراثية فيها تفرض هيمنة حزب واحد، هو حزب السلطة. أحيانًا، تُجرى انتخابات صورية ومزوّرة، فتسجّل للحاكم نسبًا عالية جدًّا من الأصوات (فصدّام حسين حصل في انتخاب العراق الأخير قبل سقوطه على مائة بالماية من أصوات العراقيين، وغيره كثيرون فازوا بنسب تقارب الـ ٩٩٪).

خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، شكّلت أحزاب على مستوى عالمي، متخطّية بذلك الأوطان وحدود البلدان. من أبرز هذه الأحزاب، الحزب الشيوعي وحزب الاشتراكية العالمية وحزب الخضر وغيرهم. كما أُنشئت أحزاب على مستوى إقليمي أو عربي، كحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي.

في الديموقراطيات العريقة، قرابة ثلثي المقترعين يصوّتون لنفس الحزب مرّة بعد مرّة. وهذا ما سمّي بـ "تشكيل العادة". والسؤال المطروح هو: "الولاء للحزب، لماذا نتوقّعه؟".

من الواضح أنَّ الالتزام الكامل ببرامج حزب ما، من قِبَل الأعضاء المنتمين إليه، يعطي هذا الحزب منعة وقوّة ووحدة في المواقف، لكنّه غير مقنع وغير صحّي. فبرامج الأحزاب لا تعكس دائمًا منطق العدالة وواقع الأمور، بل سياسة كرّ وفرّ، وتحقيق مصالح انتخابية وفئوية، وسعي للوصول إلى السلطة ونيل المكاسب. بالمقابل، الولاء المطلق للحزب قد يحقّق طموحات العضو الناشط فيه، وتوفير غطاء وحماية ودعم وتأييد على مستويات عدّة.

موضوع الولاء الحزبي لأحد الحزبيين الرئيسيين في الولايات المتّحدة الأميركية، طُرح على بساط البحث من قِبَل المعنيين الحزبيين، خاصّة عند الاقتراع داخل مجلسَي الكونغرس والشيوخ على مشروع قانون معيّن، فتوافقت غالبية الآراء على القول: «إنَّ مَن يطلب العدالة لا يسعه النظر إلى الأمور بعين واحدة، بل يتخطّى الولاء الحزبي حينما تفوته القناعة بصحّة التوجّه الحزبي المتّخذ».

قالت إليانور روزفلت، زوجة الرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت: «كأعضاء في حزب، وُجب تقديم الولاء لمواقف الحزب الجيّدة، لكن، عندما يبتعد الحزب عن المواقف العادلة، وينسى الأهداف الشرعية لوجوده، فليس له أن يتوقّع الحصول على ولاء أعضائه».

من الاطّلاع على مضمون كتاب الرئيس السابق بيل كلينتون «حياتي»، هناك ما يلفت النظر في ما يتعلّق بالموضوع الحزبي. فهو منتمي إلى الحزب الديموقراطي، بكلّ ما للكلمة من معنى، له يقدّم الولاء ولأعضائه الأولوية الأولى في الوظائف والامتيازات، مع بعض الاستثناءات المبرّرة. أحد عناصر التقييم للأشخاص هو انتماؤهم الحزبي، وقلّما وصف أحد الشخصيات دون ذكر انتمائه الحزبي.

قال ابن خلدون: «إنَّ استقرار عهد سياسي يعتمد على ثلاثة عوامل مجتمعة: تجانس الطبقة الحاكمة، وتجانسها أيضًا مع مصالح الطبقة المؤثّرة في المجتمع، وترجمة هذا الحلف إلى فكرة سياسية، ممّا يعطي الحكم السياسي شرعية كاملة أو على الأقلّ شرعية كبيرة».

وكي يعيش حُكم عربي ويكتسب شرعية، يقتضي وجود ثلاث لغات سياسية: الوطنية والعدالة الاجتماعية والأسلمة (فقط في لبنان وتونس، استثنيت الأسلمة).

في دراسة أعدّها المركز اللبناني للدراسات السياسية في العام ٢٠٠٦، حول النشاط الحزبي العربي، ذكر «أنَّ الخمسين سنة الأخيرة أظهرت تحوّلاً طرأ على العمل العربي الحزبي، حيث ضعفت الأحزاب الوطنية في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، وقويت شكيمة وديناميكية الأحزاب الإسلامية.

فالأحزاب العلمانية (التي لا تستند إلى قاعدة دينية)، تواجه، في العالم العربي، أزمة كبيرة لجهة دورها المتداعي، وتأثيرها المجتمعي وحتّى استمراريّتها. الناخب العربي لا يجد مبرّرًا لدعم الأحزاب العلمانية كونها لا تتمتّع برعاية حكومية، ولا بمنظور اجتماعي خدماتي كالمنظور الإسلامي.

في ندوة حديثة جدًّا (نيسان ٢٠٠٧) برعاية مركز كارناغي للشرق الأوسط، حول الأحزاب العلمانية في بعض البلدان العربية، استُنتج أنَّ الأحزاب العلمانية في تلك الدول تصف نفسها بطرق متعدّدة، تتراوح بين الوطنية والاشتراكية إلى المناهضة للاستعمار، دون أن تعتمد الإسلام كمنطلق سياسي. فالسياج الشعبي الكبير الذي نعمت به تلك الأحزاب في النصف الثاني من القرن الماضي تلقّفته الأحزاب الإسلامية مؤخّرًا، وبالتالي باتت علمنة العالم العربي (وحتّى الإسلامي) حقيقة صعبة المنال.

هذا الواقع يتطلّب من دعاة العلمنة جهودًا أكبر في صوغ الرؤى، وتحديد الأهداف وتحديث التنظيم، بمعزل عن الحكومات القائمة والحركات الإسلامية».

ولكلّ بلد عربي مشاكله السياسية الخاصّة وواقعه وتجاربه وتطلّعاته.

فلبنان مثلاً [1]، يمتلك نظامًا تعدّديًّا منذ العام ١٩٢٠، مع بدء الدور الفعلي للأحزاب في العام ١٩٣٠. في العام ١٩٤٠، نعم بكتلتين سياسيتين (الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية). بعد الاستقلال، وتحديدًا في مطلع الستّينات من القرن الماضي، تكرّرت الثنائية بين الشهابية والحلف الثلاثي. وخلال الحرب الأهلية، كان هناك صراع بين فريقين: الحركة الوطنية بقيادة الراحل الكبير كمال جنبلاط والحلف اليميني بقيادة الزعيمين بيار الجميّل وكميل شمعون.

أمّا الأحزاب اللبنانية، على كثرة عددها، فلم تلعب الدور المناط بها إلاّ من خلال الغطاء الثنائي يسارًا أو يمينًا، بحيث تحوّلت بمعظمها، بعد العام ١٩٨٢، إلى ميليشيات طائفية ومذهبية، ولاؤها للطوائف وللزعمات السياسية التقليدية.

هل الأحزاب السياسية سياج للوطن تحميه وتحتمي به؟ ربّما، الجواب يعتمد على عقيدة الحزب القومية والدينية وبرنامجه السياسي والوطني وارتباطاته الخارجية.

تطمح كونفيديرالية الأحزاب السياسية الديموقراطية في العالم لتوفير هيكلية تنظيمية عالمية، تتمكّن من خلالها تفعيل وتنشيط شبكات حقوق الإنسان وذلك من خلال تبادل المعلومات وأخذ المبادرات. بالمقابل تسعى الحركات الأصولية من دينية ومذهبية، خاصّة بعد انحسار الموجات الأممية من شيوعية واشتراكية، إلى زعزعة النُّظم القومية والوطنية، والعودة الإلزامية بالمجتمعات المدنية إلى أصوليّات متشدّدة، ومفاهيم ضيّقة، وأفكار متحجّرة، لا تتناسب والتطوّر العلمي والتكنولوجي الحاصل.

---

(١) الأحزاب السياسة ونُظُم الانتخاب في لبنان وإسرائيل ـ حسان قريطم ـ الجامعة الأميركية في بيروت.

فسّر البعض، الأصولية أو الراديكالية بأنها مذهب سياسي يتطرّف ويغالي في الدعوة إلى التعيير والإصلاح. هذا التفسير ـ في رأينا ـ غير مكتمل، كونه لم يحدّد نوع التغيير والإصلاح المطلوبين. فإذا كان المطلوب ردّة إلى الوراء، إلى الظلمة والجاهلية، عندها تكون «حرّية العالم في أزمة» كما قال المفكّر الكبير كمال جنبلاط. وإذا كان المطلوب التطوير والعصرنة، فأهلاً ومرحبًا بالأصولية.

قال المغربي عبد الله لروي: «من الضروري إعادة تحديد الماضي والحاضر. يجب إعادة امتلاك الماضي لخلق مستقبل جديد». وقيل أيضًا: «حقيقة المستقبل تتعلّم من تجربة الماضي».

وعن العرب، قال المفكّر المصري حسن حنفي: وجد العرب أنفسهم في قبضة ثورة اقتصادية، لا يمكن أن تُنفَّذ دون ثورة إنسانية. ولا يكون ذلك بالتخلّي عن إرث الماضي، بل بتفسيره مجدّدًا مع حاجة العصر، الأمر الذي قد يخلق حركة سياسية. الالتزام الأعمى بالتقاليد والالتزام الأعمى بالتجديد لا يصحّان.

«العالم بستان سياجه حاكم أو سلالة، الحاكم مدعوم بالجنود والجنود يجلبهم المال، والمال مصدره الشعب، والشعب محمي بالعدالة والعدالة قائمة بواسطة الحاكم. شرط تناغم جميع العناصر»[١].

شرط تناغم جميع العناصر. فالتناغم بين الأحزاب والمجتمع والحكومات، يشكّل السياج المطلوب لتحصين الوطن، حكومةً وشعبًا ومؤسّسات وأحزاب.

(١) قول مأثور منقول عن النظرة الإيرانية القديمة للحكم الملكي.

الفصل العاشر

السياج الديني

«لا يوجد في الهند سياسي يجرؤ على القول إنَّ الأبقار تؤكل»

المهاتما غاندي

قال الراحل الكبير، كمال جنبلاط: «لكلّ أمّة نبيّ وهادٍ ورسول...، ولم يترك تعالى أحدًا من أبنائه دون أن يتقدّم لهم بشريعة تُرشدهم إلى الخلق القويم وبنور في أعماقهم. حين ينزل الدين إلى مستوى التجمّع الطقسي الطائفي، لا يعود دينًا، بل حزبًا».

وكتب المفكّر الحسين بن منصور البغدادي: «يا بنيّ، الأديان كلّها لله عزّ وجلّ، شغل بكلّ دين طائفة، لا اختيارًا فيهم، بل اختيارًا عليهم».

الدين هو مجموعة من المعتقدات والشعائر التي يمارسها مجتمع أو أكثر، وفق تعاليم وطقوس وميتولوجيات واضحة ومحدّدة. غالبًا ما يوصف الدين، بأنه نظام مجتمعي يؤمن بقيم ووصايا وشعارات وتقاليد وتعاليم وممارسات، معظمه ينسب إلى ألوهيّة وماورائيات ومقدّسات خاصّة بمعتقده، تتعدّى الطبيعة المنظورة. إنَّه طريقة حياة عند معظم المؤمنين.

قال جلال أمين، المسلم المعتدل، في كتابه «محنة الاقتصاد والثقافة في مصر»: «لكي تكون صحّية، الحياة الاقتصادية والسياسية يجب أن تستند إلى قيم أخلاقية، التي قد لا تكون لها أسس خارج الدين». بالمقابل، اعتبر المسلم المتشدّد، سيِّد قطب، أنَّ لا مجال للمساومة على المجتمع الإسلامي. القرآن هو مصدر التوجيه للحياة البشرية.

يميل علماء المجتمعات وعلماء الإنسان، إلى اعتبار الدين مجموعة من الأفكار والقيم والتجارب نمت كجزء من ثقافة مجتمع ما، وتطوّرت في هديها. فالتعاليم الدينية عكست واقع المجتمع عند ظهور «النبيّ» أو «الداعية الديني»، فدعت لاعتناق القيم الخيّرة ونبذ الممارسات الشرّيرة والشاذّة في ذلك المجتمع. ولكلّ عصر وزمان واقع حالة، ورؤى وممارسات.

لن أخوض في تفاصيل وعقائد أديان العالم الرئيسية، بل سألمّح إلى الأديان السماوية الثلاثة، لا سيّما المسيحية والإسلام، كونها عميقة الأثر في مجتمعاتنا العربية والشرق الأوسطية.

بين الكنائس الغربية والشرقية فروقات عقائدية، إنَّ لجهة عقيدة الخطيئة الأولى (الخطيئة الفطرية)، وأنَّ الروح القدس ينطلق من الآب والابن، في حين أنَّ الروح القدس في الكنيسة الشرقية ينطلق من الآب.

وحيث إنَّ الكنيسة الغربية (كاثوليكية وبروتستانتية) انطلقت من الدول الغربية، التي

طوّرت الحضارة الغربية، فوف أركّز بعض الشيء على المسيحية الغربية وعلاقاتها بالإسلام، خاصّة وأنَّ الكنائس الشرقية تشكّل جزءًا من كوكتيل أديان شعوب العالم العربي.

فالكنيسة الكاثوليكية (الرومانية) بقيادة بابا روما كانت المهيمنة في القرن الحادي عشر والثاني عشر ميلادي، وهي مَن سمَح آنذاك بالحملات الصليبية إلى الأرض المقدّسة. كما أنها كانت وراء محاكم التفتيش الظالمة والمتعسّفة، ولاحقًا التراخي الأخلاقي والمدّ البابوي السياسي، ممّا أنتج في القرن السادس عشر انتفاضة إصلاحية (البروتستانتية) في ألمانيا، وردّة فعل كاثوليكية إصلاحية، تراوحت بين التشدّد والانفتاح، بدءًا من القرنين الثامن والتاسع عشر.

وإزاء الثورة الصناعية وتعقيدات المشاكل الاجتماعية التي أفرزتها، تناولت الكنيسة الكاثوليكية، في التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية، مواضيع الطبيعة البشرية ودور الدولة والأخلاق. ثمَّ من خلال المجمع الفاتيكاني الأول والثاني، انفتحت أكثر على العالم المعاصر والمجتمع الغربي العلماني التوجّه والديانات الأخرى، لا سيّما الكنائس الشرقية والأنغليكانية واللوترية.

لكن البارز في هذا المجال، هو تحوّل المجتمع المدني الغربي نحو تحجيم دور الكنيسة في الحياة الاجتماعية اليومية، وتفعيل دور الدولة في هذا المجال، من خلال تولّي هذه الأخيرة دور الرعاية والحماية، والتطوير والتنمية، وفقًا لقوانين مدنية موحّدة وعادلة وشاملة.

في هذا العالم الغربي المعاصر، بات **للمواطن سياجان: سياج مدني ممثّل** بالدولة والسلطة السياسية الحاكمة، **وسياج روحي ممثَّل** بالهيئة الروحية (أهمّها الكنيسة)، لمَن شاء الالتزام بتعاليمها (نظرًا لتطبيق مبدأ الحرّية الدينية).

لكن هذه النظرة الدينية السمحة لم تتعدّ المجتمع الغربي. فبتأثير من مفكّري حتمية صراع الحضارات والأصولية اليهودية [1]، برزت مؤخّرًا أصولية مسيحية «المحافظين الجدد»، خاصّة في الولايات المتّحدة، وحاولت عولمة أفكارها تحت ستار الديموقراطية والحرّية. هذه الأصولية المستحدثة، من خلال رمزها الرئيس السابق جورج دبليو بوش وفريق حكمه، حاولت فرض هيمنتها على العالم، لا سيّما بلدان الشرق الأوسط، رافعة شعار: «مَن ليس معنا هو ضدّنا». فاكتسبت، من خلال ممارساتها الدموية، الضغينة والكره والرفض والمقاومة

(١) التي لم تندمج في أيّ مجتمع في العالم ولم تنفكّ عن قناعتها بأنها «شعب الله المختار» وأنتجت الصهيونية العالمية.

العنيفة. وبالتالي، كان لها الفضل الأكبر في تفعيل وتنشيط ونموّ الحركات الإسلامية الأصولية وتطرّفها.

فلنستطلع ما هو الحال في الجهة الإسلامية، لنستخلص بعض التوضيحات والوقائع[1]:

[[في القرن السابع الميلادي، خلَق العرب، بظهور الإسلام، عالمًا جديدًا جذب الشعوب الأخرى إليه. بنهاية القرن العاشر، بات العالم الإسلامي موجودًا موحّدًا بدين وثقافة واحدة، ممثّلة باللغة العربية وبعلاقات إنسانية من تجارة وحجّ وهجرة، دون وجود وحدة سياسية. الوحدة الدينية لعبت الدور الأهمّ في هذه المساحة الجغرافية العريضة، وأثّرت كثيرًا على المدرسة الفكرية والمؤسّسات.

أضف إلى ذلك، أنَّ التعليم الإسلامي تطوّر وأصبح كونيًّا موجّهًا إلى جميع الشعوب، وبالتالي إلى العالم بشكل منفصل عن اليهودية والمسيحية. وحيث انتشر الإسلام انتشرت اللغة العربية.

حاول المفكّرون العرب التقريب بين الفلسفة والدين وترجمة الحضارات الأخرى والتأثّر بها. يعكس هذا التوجّه قول الفيلسوف الكندي: «يجب ألاّ نخجل من الاعتراف بالحقيقة من أيّ مصدر أتت إلينا، حتّى ولو جاءت من أجيال سابقة وشعوب خارجية. فلمَن يفتّش عن الحقيقة لا يوجد أغلى من الحقيقة ذاتها».

في القرن الحادي عشر، كانت الهويّة العربية قريبة جدًّا من الهويّة الإسلامية، حيث قال البيروني: «ديننا وإمبراطوريّتنا عربية وهما توأمان، الأولى محمية بقدرة الله، والثانية بوالي السماء». علوم الدين والقانون والتقاليد بدأت وأعطيت في القرآن، وبالتالي دعمت الإسلام أمام الدينين اليهودي والمسيحي.

أينما عاش المؤمن بالإسلام وكانت لغته العربية، أكان ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية أو خارج حدودها، امتلك شيئًا مشتركًا واحدًا أعمق من الولاء السياسي أو المصلحة المشتركة.

معهم، ومن بينهم، المتكلّمون بالتركية والفارسية أو اللغات المعتمدة ضمن العالم الإسلامي، جمعهم شعور بالانتماء إلى عالم مستدام وثابت، خلّفه الظهور النهائي الإلهي

---

(١) تاريخ الشعوب العربية ـ ألبرت حوراني (باللغة الإنكليزية).

بواسطة النبيّ محمَّد (ﷺ) وعمّمه بأشكال فكرية مختلفة ونشاط اجتماعي، وجسّده القرآن الكريم وتقاليد النبيّ والنظام القانوني والسلوك الاجتماعي الأمثل. كلّ تلك النشاطات حافظت على شعور بالانتماء إلى عالم يتضمّن كلّ ما هو ضروري لسعادة الدنيا وخلاص الآخرة.

في القرنين التاسع عشر والعشرين، العرب أنفسهم جُذبوا إلى عالم جديد أوجدته أوروبا الغربية (المسيحية التاريخ والثقافة). كان هناك انفتاح نحو الغرب، لا سيّما من قِبَل الأقلّيات الإثنية. لقد غيّر المجتمع الغربي العالم بإدخاله نوعًا جديدًا من الحضارة، مبنية على التكنولوجيا والعقلانية العلمية المستقلّة عن القيم الدينية والميتولوجية، تأثّر بها بعض النخبة المسلمة فتخطّوا تعاليم الشريعة.

أمام التأثير الغربي الحضاري من صناعة وتنظيم وفكر، كانت هناك محاولة عثمانية للإصلاح، لا سيّما القانون الإسلامي، بحيث تعمّ المساواة في الوطنية. لكن الشعور الوطني بالمناطق والأطراف، بمعظمها غير مسلمة، تحرّكت وكان النهوض ضدّ الحكم العثماني الإسلامي، فباتت الإمبراطورية العثمانية آخر مظهر لكونية العالم الإسلامي]].

لكن رفض الحضارة الغربية، التي وصمها البعض بالمسيحية الصليبية، لم يلبث أن تنامى وتعمَّق، خاصّة في ظلّ الممارسات الظالمة والمعادية والمتعالية لبلدان الغرب. فظهر بين الإسلام العربي وغير العربي، حركات راديكالية غير مألوفة وغير تقليدية، جاهرت بالعداء للغرب المسيحي وربيبته الصهيونية العالمية. فبات العالم الإسلامي منقسمًا إلى معسكرين:

المعسكر المعتدل، أبرزهم العلاّمة جمال الدين الأفغاني والعلاّمة محمَّد عبدو القائل، بأنَّ الإسلام أكثر من ثقافة، إنَّه كلمة الله. يمكن تحديث القيم الاجتماعية والقانون المنبثق عنه ليصبح أساس المجتمع العصري. القرآن أتى لعصر الجاهلية في البادية، فليطوّر لعصرنا الحاضر. قالوا إنَّ الإسلام، في حال فُسِّر تفسيرًا صحيحًا، يتوافق، ليس فقط مع تطوّر العقل والتضامن المجتمعي، بل أيضًا مع أسس الحضارة العصرية.

وقالوا أيضًا، الدين يجب أن يكون صديقًا للعلم، يحثّ البشر على البحث عن أسرار الكون واحترام الحقيقة ويتّكل عليهما في دعوته الأخلاقية وفي تصرّفاته. هذا التطوّر في التفكير، حمل بعض المفكّرين على قبول الأفكار الغربية دون الشعور بخيانة ماضيهم. أضاف العقيد معمّر القذّافي: «لكلّ مسلم الحقّ بتفسير القرآن بحرّية».

والمعسكر المتشدّد، كمفكّر حركة الإخوان المسلمين، سيِّد قطب، في كتابه «العدالة الاجتماعية في الإسلام»، يقول: «لا هوّة بين الإيمان والحياة. كلّ عمل بشري هو عمل عبادة. الهدف هو السعي إلى خلق مجتمع إسلامي عالمي، حيث لا فروقات عرقية على المستوى الكوني. كلّ المجتمعات غير الإسلامية هي مجتمعات الجاهلية. العصر الغربي انتهى، كونه لم يتمكّن من إنجاح الحضارة المادّية. فقط الإسلام هو الأمل الجديد». وجهر البعض بالقول في الثقافة الإسلامية: **المطلوب ليس عصرنة الإسلام، بل أسلمة العصرنة.**

المسلم الأصولي، يعتبر أنَّ الإسلام يعني العودة إلى تعاليم وممارسات النبيّ والخلفاء الراشدين؛ ومنها أنَّ القرآن هو وحده مقياس الحياة البشرية. يقتضي المحافظة على الإرث الماضي وتقاليد الإسلام الموروثة بشكل مسؤول وحذر. «الإسلام نمط حياة فصّلها القرآن»، تجاهر السلفية الواعية (المنتسبة إلى السلف الصالح)، بالإيمان بالله والوحي الإلهي من خلال النبيّ محمَّد (ﷺ). أمّا القانون والأخلاق المجتمعية، فتعتبرها تطبيقات لحالات خاصّة، ضمن المبادئ القرآنية العامّة.

لكن العقدين الماضيين شهدا ظاهرة أصولية غريبة عن الإسلام ودين الاعتدال الذي عُرف به. أصولية، نمت في أفغانستان بتشجيع من الغرب لمقاومة امتداد الشيوعية شرقًا، فقويت وتعمّقت في ظلامتها وعنفها وخرجت عن السيطرة. وزاد في شعبيّتها النسبية، استمرار الغرب في معاداته المجتمعَين العربي والإسلامي والتنكّر لقضاياهما، لا سيّما قضيّة فلسطين، ودعم احتلال إسرائيل لجزء من الدول المجاورة، والاحتلال الأميركي ـ البريطاني للعراق، وتشجيع الفتنة بين السنّة والشيعة على امتداد الشرق الأوسط، ومقاومة انضمام تركيا إلى المجتمع الأوروبي، ومحاولة الغرب فرض حضارته بالقوّة وعولمته جبرًا، ومناهضته وكرهه العلني والضمني لكلّ ما له صلة بالإسلام والمسلمين، وغير ذلك من القضايا الشائكة.

هذا لا يعني أنَّ المسلم العاقل يؤيّد إرهاب تلك الجماعات المسلمة المتطرّفة، لكنّه يتساءل، لماذا هذا الغرب الحضاري يتغاضى عن ممارسات إرهاب الدولة الصهيونية ويمتنع عن إدانتها. لماذا لا يتطرّق إلى عصابات المستوطنين الذين يعيثون فسادًا وإجرامًا في فلسطين (يكفي معاينة ما يجري في مدينة الخليل)؟ كما يدين المسلم المعتدل إرهاب الحركات المسلمة الراديكالية. إنَّه ينتظر من الغرب أن يرى بعينين اثنتين، بدل النظر بعين واحدة، في ما يخصّ إسرائيل وغير إسرائيل.

نظرة سريعة إلى أفغانستان والعراق، وحتّى فلسطين. إنَّ انهيار النظام والقانون يخلق فراغًا في المجتمع يملأه الدين المتشدّد. وهذا ما حصل ويتفاقم إذا لم يتمّ تدارك الأمور.

قالت كارن آرمسترونغ [1]: «التديّن المتعسكر (الذي نسمّيه الأصولية) ظهر إلى العلن، بين الأديان الرئيسية في القرن العشرين (بما في ذلك الأديان غير السماوية)، كردّة فعل رافضة للحضارة الغربية. كلّ حركة أصولية كانت مستقلّة وتفاعلها مختلف عن الأخرى، لكنّها كلّها خاب أملها من المجتمع العصري. فباتت المجتمعات منقسمة إلى قسمين: واحدة متحرّرة تفاخر بالمجتمع العصري، وأخرى أصولية تعاديه. فالديموقراطية وصنع السلام والحفاظ على البيئة وتحرير المرأة وحرّية القول يسعى لتحقيقها صاحب الفكر الليبيرالي، في حين يعتبرها الأصولي تعاليم شيطانية. والعنف الأصولي مصدره خوف عميق من التصفية والزوال، فينحى نحو النزاع والتصادم».

هل صحيح ما يقوله الخبير في شؤون الشرق الأوسط والإسلام، الصهيوني دانييل بايبز: «الإسلام لا يقدّم طريقة بديلة للعصرنة. لتفادي انهيار المعايير والقيم، للإسلام خيار واحد: اعتناق الحضارة الغربية»؟

كجواب غير مباشر، قال التونسي هشام دجيت: «لا يمكن للهويّة الوطنية أن تحدّد بواسطة الثقافة الدينية. المؤسّسات الاجتماعية والقوانين يجب فصلها كلّية عن الدين، وجعلها مبينة على المبادئ الإنسانية. نحن مع العلمانية، لكن العلمانية غير العدوّة للإسلام، ولا تأخذ مسبّباتها من شعور ضدّ الإسلام». وقال آخر: «الإسلام هويّة، وليس تفكيرًا دائمًا بالجنّة ويوم الحساب».

لكن مهما توسّع أفقنا واعتدلت نظرتنا، لا يسعنا التغاضي عن خصوصية معتنق دين الإسلام «المسلم أخو المسلم» لا فرق بين مسلم أندونيسي ومسلم لبناني. كلاهما عند قيامهما بفريضة الحجّ، يرتديان سترات متشابهة، ويمارسان في نفس اللحظات ذات الشعائر والصلوات. اللغة واللون والجنسية والمقام وخلافه، أمور منسيّة ومستبعدة. ففي حضرة الله يتساوى بنو البشر كليًّا «لا فرق بين مسلم ومسلم إلاّ بالتقوى».

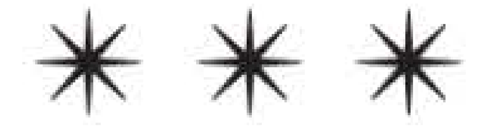
هذه الخصوصية الكونية، كوّنت **السياج الديني** لكلّ مسلم، وجعلت من «**الجهاد**»،

(١) الراهبة السابقة والكاتبة البريطانية كارن آرمسترونغ هي من أبرز مَن كتب عمّا يجمع بين الأديان السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، الراهبة السابقة والكاتبة البريطانية كارن آرمسترونغ. من بين كتبها: معركة الربّ والقدس مدينة واحدة لثلاثة أديان.

لنصرة بني المعتقد، واجبًا دينيًّا، لا توقفه حدود الدول ولا تردعه قوانين العصر. فأينما وجد مسلم مظلوم أو مضطهد، لبّيك يا أخي في الإيمان.

نظريًّا ومثاليًّا، نصرة الحقّ ومؤازرة الضعيف عمل محمود ومشكور، لكن مَن يقيّم نوعية العمل وأحقيّته؟ مَن يزن نتائجه وانعكاساته؟ مَن يضبط إيقاعه ومداه؟ مَن يخطّط له ومَن ينفّذ؟...إلخ.

في ظلّ الوقائع على الأرض من قِبَل المجتمع دون استثناء، خاصّة ما جرى ويجري من ارتكابات وتعدّيات وممارسات، لا يقرّها لا دين ولا مذهب، التسلّح بالدين الحنيف، وترجمة تعاليم الكتاب والحديث، كلّ من وجهة نظره ومقدار معرفته وحجم ردّات فعله، أساء إساءة كبرى إلى الجميع، بمَن فيهم المنتمين إلى المسيحية السمحاء ومدّعي الجهاد والجهادية. أمَّا ما يحصل على أرض الواقع، جعلت من «**الكلمات تبكي والدموع تتكلّم**».



الفصل الحادي عشر

الروح الجديدة للدين

«أيّ دين يوازي بصدقه أيّ دين آخر»

روبرت برتون، باحث وعالِم بريطاني

تلك كانت بداية المنظور القانوني والنظامي للمجتمع البشري. وبات المبدأ المعلن "رأس الحكمة مخافة الله".

تطوّرت المجتمعات البشرية، لكن قانون ونظام القويّ بقي مسيطرًا. فالمسلم الروماني (Pax Romana) كان المظهر الأبرز. الضعيف والمعدم أُخضع وسُلبت حقوقه.

الله تعالى، وفق إرادته بدعم الجنس البشري لتحقيق العدالة والمحبة الكونية، أرسل رسالته التالية، فتجسّدت في رسالة السيِّد المسيح والإنجيل. تحمّل معتنقو هذه الرسالة الظلم والاستشهاد، قبل أن تنتشر كلمة الله وتدعّم كنائسه. فسار الجنس البشري خطوة مهمّة إلى الأمام وفي الاتّجاه الصحيح.

من المؤسف، أنَّ بعض العشائر والمجتمعات استمرّت في إنكار ألوهية الله الواحد الأحد، وتابعت ممارساتها البدائية والفوضوية، فأرسل لهم بحكمته رسولاً جديدًا وأتبعه برسائل قرآنية، وُضعت للبشرية، لا سيّما لسكّان الجزيرة العربية، نهجًا جديدًا وطريقة حياة وتوجّهًا كونيًّا اجتماعيًّا وإصلاحيًّا. فكان القرآن المقدّس والدعوة الإسلامية والفتح العربي.

لن أتطرّق إلى الدعوات الإلهية الأخرى وما تفرّع عن هذه وتلك من مذاهب وفرق ومسالك وخوارج، سأكتفي بتتبّع مجريات التطوّر البشري.

ما هو الوضع الآن، بعد مئات السنين على آخر دعوة إلهية؟

الخالق، في توجّهه للوصول بالجنس البشري تدريجًا إلى عالم بشري متجانس وموحّد، لم يحقّق مبتغاه بالكامل، فالغريزة البشرية أنانية، وغالبًا ما تكون لا عقلانية، والدماغ البشري له تطلّعات متناقضة ومتعاكسة. وبالتالي، بدل أن تتكامل الدعوات الإلهية الثلاث وما تفرّع عنها، حوّلتها الأنانية الذاتية والتناقضات المصلحية إلى صراعات وصدامات غذّاها وعقّدها أصحاب النظريّات التحليلية (صاموئيل هنتينغتون، وفرنسيس فوكوياما، مثلاً).

قالت إيلاّ ويلكوكس، شاعرة أميركية:"هذا العدد من الآلهة، هذا العدد من المعتقدات، هذا العدد من المسالك تتواجد وتتواجه، في حين أنَّ هذا العالم الحزين يتطلّب فنّ العطف".

المجتمع البشري واجه تأرجحات صعودًا وهبوطًا، لكنّه تابع تطوّره وتجانسه، خاصّة

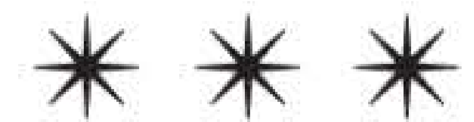
علميًّا وتكنولوجيًّا. والأبرز في هذا الإطار، نشوء وتثبيت وهيمنة الحكومات والمؤسّسات الرسمية (بغضّ النظر عن طبيعة الأنظمة القائمة وكيفيّة استلامها السلطة). هذه الحكومات والمؤسّسات باتت تلعب الدور الأساس في تطبيق القانون والنظام، في توفير الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية، في تأمين الحماية وتكريس العدالة والمساواة، وما شاكل.

لقد انتشرت وعمّت أصقاع العالم (خاصّة في القرن الماضي) دول القانون والمؤسّسات، دول الخدمات والإنماء، طبعًا، بدرجات متفاوتة، فباتت الأدوار الدينية والمذهبية (التي كانت شاملة في السابق) أدوارًا روحية وأخلاقية، وعوامل محبّة وتآلف، ودعوات تسامح وتعايش.

إنَّه دور روحي محض، خاصّة في ظلّ المبادئ البشرية الأساسية المتعارف عليها عالميًّا، والمتّفق بشأنها دوليًّا: احترام حقوق الإنسان، العدالة والحظوظ المتساوية، التنوّع ضمن الوحدة، حرّية المعتقد، حرّية القول، التسامح المتبادل، الاحترام المتبادل، التعاون المتبادل، المساواة والتعامل المتوازن...إلخ.

المجتمع البشري لا يزال بعيدًا عن فهم وتفهّم وإدراك تلك المبادئ السامية. «المرجو، العمل على السير بالاتّجاه الروحي الإنساني الجديد» قالت بياتريس واب، كاتبة واقتصادية بريطانية: «**الدين محبّة، لكنّه غير منطقي على الإطلاق**». فلنطبّق الجزء الأول من هذا القول.

طبعًا، لا يمكن تجاهل أهمّية وضرورة أدوار رجال الدين من مختلف العقائد في لعب دور ناشط وتوجيهي في الحياة الروحية الإنسانية، لكن هناك ضرورة لفهم عصري لهذا الدور، ووجوب تقبّل الدور الحكومي السلطوي والخدماتي الجديد، وبالتالي «**إعطاء ما لقيصر لقيصر وما لله لله**».



الفصل الثاني عشر

السياج المجتمعي/المرأة نصف المجتمع

«أملك قدرة المرأة على الالتزام بالعمل وإنجازه،
عندما يترك الجميع ويغادر»

مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا السابقة

الأهمّ بالنسبة للمرأة قد تحقّق في القرنين التاسع عشر والعشرين، وبتسارع ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من حصول المرأة على حقوقها القانونية والتشريعية (خاصّة لجهة حقوقها الزوجية)، فإنَّ النظرة الجنسية لا تزال قائمة في معظم المجتمعات الغربية، كما التفرقة والانحياز في تقلّد المناصب العالية. ولعلّ الرئيس الجديد لفرنسا، نيكولا ساركوزي، قد كسر الطوق نهائيًّا بتعيينه عددًا كبيرًا من الوزراء الإناث في أول حكومة فرنسية شكّلها.

في العالم النامي تختلف الأمور من بلدٍ إلى آخر، فالهند وسريلنكا والفيليبين وأندونيسيا مثلاً، كان لها في وقت من الأوقات قيادة سياسية أنثوية.

في العالم العربي تفاوت وضع المرأة بين دولة وأخرى. لكن سيطرة الرجل تبدو واضحة وثابتة في هذا العالم (العالم الذكوري، كما اصطُلح على تسميته)، والنظرة العامّة أنَّ المرأة تملك قدرة خطرة يجب احتواؤها. لا قوانين مدنية للأحوال الشخصية في البلاد العربية، فقط تونس، مثلاً، ألغت قانونًا تعدّد الزوجات، رغم تضاؤل مَن يمارسه، ربّما لأسباب اقتصادية. حقّ الرجل بطلب الطلاق دون تبرير مقنع، وحقّه في رعاية أولاده مستمرّان في معظم البلدان. نظام الإرث باقٍ مع بعض التعديلات. فقط تركيا، من بين الدول الإسلامية، طبّقت قوانين وتشريعات علمانية لا تتوافق كلّية وأحكام الشريعة. أضف إلى ذلك، حتّى ولو صدرت قوانين، فالتقاليد والممارسات العشائرية والاجتماعية لا تزال لها الغلبة.

في مطلع القرن الماضي، وتزامنًا مع بروز النهضة العربية في لبنان ومصر وباكستان بالتحديد، كَثُر الحديث عن السفور والحجاب. البعض من النخبة المنفتحة على الغرب نادت وطبّقت السفور، والبعض الآخر نادى وتمسّك بالحجاب. أمّا الآن، وبعد نشأة ونموّ الحركات الأصولية، تراجعت أسهم السفور وانتقل الخلاف بين المطالبين بالنقاب وبين المكتفين بالحجاب.

إنّها العصرنة المتراجعة والردّة الرجعية.

في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إقبال كبير من قِبَل الإناث على التعليم العالي (أُفدت

عن أكثرية أنثوية تفوق نسبة الذكور في جامعات إيران)، واندماج أوسع للفتيات في الحياة المجتمعية. بالمقابل، يقيّم، بعض رجال الدين، المرأة على أنها [١]: «تجسّد الرغبة الجنسية، منبع المعصية، ومبعث الشيطان، يجب أن تبقى دائمًا بعيدة عن الأنظار، وحجزها للتمتّع الجنسي والإنجاب، تحت سيطرة الرجل».

لا أستطيع تجاهل التناقض بين ما يتمّ على الأرض من تعليم وثقافة وتصاريح بعضهم المخالف، لكنّني أفهم أنَّ القرآن الكريم قاوم التفرقة ونادى جميع البشر لتحرير أنفسهم، وخصَّ الرجل والمرأة مجتمعين، كلّ مرّة وجّه لهم تعالى أمرًا، أو نصيحة، أو وعظًا.

كيف يسمح رجل دين، يُفترض فيه أن يؤمّ الناس ويعظهم ويهديهم، لنفسه أن يقول عن المرأة «يجب أن لا تَرى ولا تُرى»؟ وهل يصحّ قول كهذا في القرن الواحد والعشرين؟

في الوقت الاقتصادي الصعب التي تمرّ به الشعوب العربية، لا سيّما لبنان. في الوقت الذي تتقدّم به الإنسانية خطوات كلّ يوم في كلّ المجالات، بينما نحن نتفرّج ونتراجع إلى الخلف، هل يصحّ أن ننحدر إلى هذا المستوى؟ هل يصحّ أن نجعل من قشور الدين علّة العلل وجوهر الدين الفتات المبتذل؟

قد يقول قائل، وما شأنك أنت؟ إهتمّ بما يعنيك. أقول إنَّني أنطلق من منطلق اجتماعي وليس من أيّ منطلق آخر. **فالمرأة نصف المجتمع**، ولا مجال للنهوض بمجتمع عصري دون النهوض بالمرأة. فكما أنصفها الرقرآن الكريم، وأنقذها من الوأد، ودعا إلى معاملتها كإنسانة حرّة كريمة، يحثّني رأيي المتواضع على القول «إنَّ علينا أن نعمل بالمِثل».

سأختم الفصل القصير بترداد المثل المعروف:

«المرأة التي تهزّ السرير بيمينها، تهزّ العالم بيسارها».

---

(١) Women, Islam, Equality - The National Council of Resistance of Iran Foreign affairs Committee

الفصل الثالث عشر

السياج الحكومي ـ المؤسّساتي

«كلّ بلد يحكمه مَن يستحقّه»

جوزف ميسستر، ملكي فرنسي

المواطنون، حماية حرّياتهم، حماية ممتلكاتهم، معاقبة مَن يتعدّى على تلك الحقوق وتحصيل التعويضات من المعتدي للمعتدى عليه. فالحقّ باستعمال القوّة الشرعية هو ما يفرّق بين الحكومة وأيّ جماعة مدنية أخرى، وذلك مهما كان نوع الحكم المطبّق.

فسّر أحد قواميس اللغة الحُكم، بأنه ممارسة السلطة ضمن فريق سياسي. مضيفًا، أنَّ السلطة تعني القدرة على تطبيق القوانين، فرض الطاعة، إعطاء الأوامر وإجراء المحاكمات.

لكن التحديد المثالي للحكم في مجتمع ديموقراطي، هو الشعب من خلال ممثِّلين له منتخبين، كما وصفه السياسي الأميركي دانيال وبستر: «حكم الشعب، من أجل الشعب، صُنع من قِبَل الشعب ويحتكم للشعب».

قال القائد الثوروي الصيني، سان يات سن: «أساس الحكم، في وطن ما، يجب أن يبنى على حقوق الشعب، لكن الإدارة يجب أن تُعهد إلى خبراء». كما وصف السياسي البريطاني اللورد بيفيريدج مهمّة الحكومة، في الحرب والسلم، ليس تمجيد الحكّام والأعراق، بل سعادة الرجل العادي.

في العهد الإسلامي، أسئلة عديدة طرحت: السلطة بيد مَن؟ مَن يحكم، وريث العائلة أم المؤهّل أخلاقيًّا؟ما هو دور القاضي، الخليفة، الإمام؟ وهل يقتضي فصل القضاء عن الحكم؟ إذا كان الإمام هو المؤهّل أكثر من غيره لتولّي الحكم، فهل إذا تقاعس أو حادَ عن الدرب القويم يُعزل؟

يقول أصحاب الكتاب من السنّة: «السلطة للخليفة للدفاع عن السلام والعدالة، وهو ليس معصومًا عن الخطأ في شرح الدين». جاء في القرآن الكريم: أيّها المؤمنون، أطيعوا الله ورسوله ومَن هم في السلطة بعده». فأضاف الغزالي: «السلطة للخليفة وممارستها يمكن أن تتمّ من قِبَل أكثر من شخص. وأضاف، على الخليفة أن يمتلك ثلاثة عناصر: الإرث الشرعي من النبيّ وممارسة الحكم المدني والحفاظ على الإيمان. هناك الخليفة وصاحب القدرة العسكرية والعلماء. الدين والملوكية أخوان، لا يستطيع أحدهما الاستغناء عن الآخر. على الحاكم توفير العدالة، واحترام العلماء وتولّي الحكم بالتشاور معهم. السلطة ضرورية لصيانة العدالة وضبط حدود الأفراد، ضمن تعاليم الشريعة».

أمّا أصحاب الكتاب من الشيعة فيقولون: إمام الزمان من أحفاد الإمام علي (عليه السلام) معصوم، علمًا أنَّ الشريعة لم تغطّ كلّ النشاطات الإنسانية، خاصّة الأمور التجارية والمؤسّساتية والجنائية. فقط الزواج والطلاق والإرث، وبالتالي يجب تغطيتها من قِبَل الحكم المدني.

في غابر الأزمان، كانت العائلة الكبرى، أي العشيرة، أو الإقطاع العائلي، تقوم بالتعاون مع الفريق الديني، من رجال دين وعلماء، بدور السلطة الشرعية الحاكمة، دون أن يكون للعموم رأي أو قرار، مستندة إمّا إلى فتوى دينية، أو إلى تقليد موروث، أو إلى سلطة الأمر الواقع.

حاليًّا، تتنازع العالم سلطات متعدّدة، بعضها يستند فعلاً إلى فتاوي الشعوب، بحيث يتمّ تداول السلطة دوريًّا وتبعًا لدستور الأمّة (الديموقراطيات الليبيرالية)، وبعضها يستند إلى تكاليف شعبية صورية (انتخابات شبه مزوّرة أو استفتاء قسري النتائج)، أو انقلابات عسكرية وديكتاتوريات متسلّطة، والبعض الآخر يتأرجح واقعه بين الأول والثاني.

لكن الثابت في أيّ حال، أنه لا مفرّ من وجود سلطة ما. فالنظام، مهما كان نوعه، أفضل من الفوضى. قال الغزالي: «ظلم السلطات لفترة قرن، أقلّ ضررًا من ظلم سنة واحدة لشعوب تتصارع في ما بينها». يقول مَثَلنا العامّي: «الحكم ملح الأرض».

ومع قيام الأمم المتّحدة وتصديق شرعة حقوق الإنسان، وبالرغم من تسلّط معظم الدول الكبرى على الصغرى والقادرة على الضعيفة، فإنَّ عدد الدول المستقلّة قد تزايد بشكل شبه عمودي، وبات لكلّ منها دستورها وأنظمتها التي تضمن (ولو ورقيًّا) حماية حقوق الإنسان، فردًا ومجتمعات. وباتت حياة الإنسان هي معيار التقييم لدى جمعيّة المحافظة على حقوق الإنسان، وبالتالي مدى قيام الحكم أو السلطة بواجبها تجاه مواطنيها. قال فريدريك هيغل (ربّما مع بعض المغالاة): «الدولة هي مكان التقاء الجهات الفعلية للحياة: الفنّ، الحقّ، الأخلاق، الرفاهيّة. في الدولة، تصبح الحرّية هي الهدف وتتحقّق كلّية. كلّ ما هو الإنسان يعود فضله للدولة، هناك يسكن وجوده. كلّ قيمه وحقيقته الروحية لا تتجسّد إلاّ في الدولة».

في مساحات العالم الذي نعيش فيه، مجموعة مناطق تختلف في طبيعتها ومواقعها الجغرافية، ويقطنها بشرٌ لهم تقاليد وأعراف وممارسات مختلفة. من المعترف به، أنَّ

السلطة/الدولة الشرعية في كلّ منطقة تحكم من خلال قانون دستوري، يأخذ بعين الاعتبار واقع كلّ مجتمع وتقاليده (والذي يُفترض، بعد قيام الأمم المتّحدة، أن تتقاطع أحكامه مع شرعة حقوق الإنسان، أقلّه على الورق). هذا القانون الدستوري يتضمّن شقّين أساسيين: الأول، المبادئ والقواعد والمسارات التي توجّه وتنظّم سياسات الدولة؛ والثاني، التعامل التفصيلي السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والأمني و...، ضمن إطار البند (الأول) أعلاه.

وبالرغم من تعميم شرعة حقوق الإنسان ومصادقة معظم الدول على بنودها، هناك خلاف في تفسير بعض أحكامها، إن لجهة تفسير المبادئ والقواعد والمسارات، أو لجهة الالتزام بالتطبيق الفعلي لمضامينها. فمثلاً، هناك تباين، بين مَن يؤمن بحكومة مؤلّفة من مجلس نخبة ورسميين يرشدهم ضميرهم ومبادئ العدالة، وبين مَن يؤمن بالحكومة التمثيلية المنتخبة من الشعب كضرورة لتحقيق العدالة. الفريقان يؤمنان بالعدالة، كلّ على طريقته وقناعاته.

هل نسير في اتّجاه الديموقراطية بمفهومها الليبيرالي الغربي، كما طُبّقت ونجحت في البلاد التي هي تحت تأثير المسيحية والغرب، أم نطبّق أحكام الشريعة كما أقرّها القرآن وفسّر معانيها الحديث وعلماء المسلمين؟

الغرب المعولم يسعى لتطبيق المفهوم الغربي للحكم، وتفسيره لمنطق العدالة والمساواة، في حين يرفض غلاة الإسلام (كما الحضارة الآسيوية، هذا المنظور) المنطق الغربي الضاغط. إنَّ الخلاف ـ في رأيي المتواضع ـ هو على مفهوم الحرّية، وليس على مفهومَي العدالة والمساواة. الحرّية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية، ولا حرّية خارج إطارها.

«إذا رجعنا بعض الشيء في الزمن، إلى مطلع القرن العشرين في منطقتنا، نرى أنه، خلال الحكم العثماني، غاب التطوّر التكنولوجي وانحسر مستوى المعرفة العلمية والإدراك العامّ. حيال صعود الغرب وضعف الدولة العثمانية، ظهرت نخبة مسلمة قريبة من الغرب، بعكس الغالبية الشعبية، وتساءلت: كيف للمسلم العربي، وكيف للدولة المسلمة العثمانية أن يمتلكا القوّة لمواجهة أوروبا وليصبحا جزءًا من العالم المعاصر؟

مسيحيو لبنان وسوريا لم يجدوا غضاضة في فهم والسير في ركاب الحضارة الغربية، ومعهم المسلمون العصريون، وبينهم مَن رفض الدين كما يُعلَّم في الأزهر معتبرين هذه

الطريقة متناقضة مع حرّية الفكر البشري، المؤيّد للأغنياء وأصحاب القوّة ضدّ الفقراء. لكن الأكثرية المسلمة عاكست المفهوم الغربي، كونه يتطلّب تغييرًا في طرق تنظيم مجتمعهم. وهذا ممكن فقط في حال فُسّرت التعاليم الإسلامية وفق منطق التطوّر الحاصل والمفاهيم العصرية، وهذا بعيد المنال [1].

أشار الإخوان المسلمين، قبل أن يشتدّ حيل الحركات الأصولية الإسلامية الحالية ويعنف الرفض الكلّي لديهم، إلى أنَّ الغرب، رغم فضائله الاجتماعية، جلب قيمًا غريبة وعدم أخلاقية، وبالتالي لا مفرّ من مقاومة الديموقراطية الغربية.

الجميع يحرص على الدولة القوية والقادرة والعادلة والحامية، ولكن أيّ دولة، وأيّ مؤسّسات. وأيّ نوع من السياج هو الأضمن والأسلم والأفعل؟

الدولة المدنية، حيث العلمنة والديموقراطية الصحيحة وانكفاء رجال الدين عن التدخّل في الشؤون المؤسّساتية للدولة؛ أو الدولة الدينية (الإمارة الإسلامية)، حيث الشريعة الإسلامية بمفهومها المتطرّف هي الآمرة والناهية دينًا ودنيا(؟) سوف نعود إلى هذا الموضوع في الفصل الثامن عشر.

(١) تاريخ الشعوب العربية، ألبرت حوراني.

الفصل الرابع عشر

السياج الإقليمي

«مَن يعزف عن تذكّر الماضي محكوم بالعودة إليه»

الفيلسوف الإسباني جوزف سانتايانا

عندما نتحدّث عن سياج إقليمي، نقصد سياجًا من دولة أو دول مجاورة إلى وطن كلبنان.

هل يحمل تاريخ منطقتنا ما يبعث الأمل في نفوس مواطنينا كالمبتغى إلى أنَّ «الجار للجار ولو جار»، أم أنَّ العكس هو الصحيح؟

تاريخ هذه المنطقة لا يؤرّخ لحدود جغرافية قائمة بين المناطق والتجمّعات، كما كان الوضع بين دول أوروبا. فشعوب هذه المنطقة كانت تتنقّل من واقع احتلال وسيطرة إلى واقع آخر. ولم تكن الحدود (حدود ولاية أو حدود إقليم) تشكّل حواجز تمنع الانفتاح الجغرافي، والتجوّل التامّ، والتعامل الحرّ بين جميع المناطق الخاضعة لسلطة عليا واحدة.

الحدود المصطنعة بدأت وتجذّرت بعد تغلغل الاستعمار الغربي وتقاسمه بلاد الشرق إلى أشلاء الإمبراطورية العثمانية، فوُلد لبنان الكبير، وإمارة الأردن، وإمارة الكويت وسواهم. والأمر مشابه في بقيّة المناطق المستعمَرة في العالم، خاصّة مناطق الاستعمار البريطاني.

مَن يدقّق في الخريطة الجغرافية للمنطقة، يستنتج أنَّ الكويت تشكّل جغرافيًّا جزءًا من جغرافية العراق، ولبنان جزءًا من جغرافية سوريا أو بلاد الشام، والمملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين منطقة متكاملة جغرافيًّا.

لكن الواقعة وقعت، كما يقال، ونمت الأجيال الجديدة على واقع نشوء دول وشبه دول وإمارات متعدّدة التوجّهات والممارسات والارتباطات والتحالفات... إلخ. فلبنان، مثلاً، محاط ببلدان عربية تتعدّد فيها الأنظمة السياسية، من حكم رئاسي، إلى حكم ملكي أوتوقراطي، إلى حكم ديكتاتوري بلباس ديموقراطي، إلى حكم ديموقراطي تعسّفي ظاهر؛ بينما هو يحاول أن ينعم بحكم تمثيلي ليبيرالي (دون أن ينجح بالكامل).

والمؤسف في الأمر، أنَّ هذه الدول ما فتئت تتصارع وتتناحر في ما بينها، تغذّيها دول الاستعمار السابق، التي خرجت سياسيًّا وعسكريًّا من الباب، لتعود من الشبّاك تحت ستارات متعدّدة، وبالأخصّ الاقتصادية والتجارية، وبات الشقيق والأخ والجار قد يكون مصدر الخطر والظلم ونصب القلاقل والشباك!

وزرع الاستعمار المتجدّد قبل رحيله، أُمّ القضايا، أي قضيّة فلسطين، التي ما زالت تتفاعل (ولا يعلم سوى الله إلى متى) وتقسّم وتدمي وتنزف. فزاد الطين أكثر من بلّة، إذ عاثت الأصولية الصهيونية في جوار مستعمرتها تمزيقًا وتدميرًا وتشرذمًا. ولم يقصّر الفلسطيني بحقّ أخيه الفلسطيني، فتشبّه بإسرائيل.

نتيجة لهكذا واقع، من الصعب إيجاد سلطة تحكم ضمن الحدود الدنيا من المبادئ والقواعد والتنظيم والفعالية والإخلاص والمناقبية.

وعندما تكون الشعوب العربية في بداية خروجها من غيبوبتها وسباتها العميق، الذي امتدّ بضعة قرون، فمن العسير عليها إنتاج السلطة الفضلى والخيار السياسي الأمثل، وحتّى تصويب المسار السلطوي القائم. والمثل الأبرز في هذا المجال، منطقة جامعة الدول العربية، التي، خلال سنوات قيامها الطوال، لم تفلح في تحقيق الحدّ الأدنى من أهدافها وغاياتها، وفكرة القومية العربية، التي وصلت عاطفيًّا إلى قمّة الإجماع (في السنوات التي تلت تأميم قناة السويس)، فبدل أن تُثمر وحدة اقتصادية عربية، كمنطلق للتقارب وتثبيت المستقبل العربي الواحد، قفزنا عاطفيًّا إلى تطبيق الوحدة السياسية في مجتمعات ذات ميول وأهواء وعادات وتوجّهات مختلفة، فكان الفشل الكبير!

هناك الكثير في النظرة العربية، من الأمور المتقاربة والمصالح والثقافات المشتركة تحبّذ الوحدة. لكن السؤال الواضح هو: هل الحكم السياسي الصالح ممكن دون تفاهم اجتماعي، وتجانس اقتصادي؟ هل بإمكان الوحدة السياسية أن تسبق الوحدة الاقتصادية؟

الجواب ـ في رأيي ـ نفي قاطع، فالمصلحة المشتركة هي باب التقارب والتوحّد المستقبلي.

ورغم هذه القناعة، ورغم المحاولة، لم ينجح العرب حتّى الآن في إقرار السير بالوحدة الاقتصادية على أسس متينة.

هذا هو السياج الإقليمي الحامي الأول، لكنّه غير موجود حتّى الآن.

من جهة أخرى، نجح في بلاد الغرب، خاصّة الولايات المتّحدة الأميركية وألمانيا وكندا والنمسا وأستراليا، التطبيق العملي لفكرة الفيديرالية، حيث تتقاسم الحكم سلطتان: محلّية ومركزية. ففي اعتماد الأولى، هناك احترام للتنوّع والتعدّدية المجتمعية والخصوصية

المناطقية، وبالتالي إنتاج الحكم الذاتي المباشر،؛ وفي اعتماد الثاني، يتمّ حصر الشؤون المشتركة من سياسة خارجية وعسكرية وقضائية واقتصادية محدّدة وخلافه في عهدة السلطة الفيديرالية المركزية. فالوحدة ضمن التعدّدية مصانة ومطبّقة، والإنماء المتوازن واللامركزية الإدارية تنشطان ضمن منطق العدالة والمساواة. إنَّها **فيديرالية المناطق وليست فيديرالية الطوائف**، التي لا تستقيم ولا تنجح، بل تؤسّس لخلافات مستقبلية، ربّما أشدّ وأدهى.

يبقى التوافق على نوع الحكم والنظام السياسي المعتمد: رئاسي، ملكي، ملكي دستوري، ديموقراطي برلماني، وخلافه. حُكم بعيد عن الدكتاتوريات والانقلابات والعسكريتاريا.

هذا النوع من الفيديرالية المناطقية قد يكون الحلّ المستقبلي الأنجع للتقارب الإقليمي، طبعًا بعد تطبيق وإنجاح الوحدة الاقتصادية المرجوّة، والتوافق على النظام السياسي المعتمد. عندها، لا تعود الحدود المصطنعة تشكّل مشكلة، ويذوب الحقّ التاريخي المطلوب استعادته كالقطر اللبناني من الوجهة السورية، وإمارة الكويت من الوجهة العراقية، والدولة الكردية في العراق من الوجهة الكردية...إلخ.

هل الشعوب العربية في مستوى سياسي واجتماعي واقتصادي لتقبّل فكرة الفيديرالية المناطقية؟ أوروبا، التي أنهكتها الحروب لقرون، ومعمودية دموية غير مسبوقة، قاربت الوصول إلى هذه القناعة وباتت تطبّقها على مراحل. فهل نستفيد من تجربة الغرب، فنقصّر المسافات ونقلّل من التضحيات لاستلام الخطّ الصحيح؟

حاليًّا، السياج الإقليمي مكشوف ومثقوب الجوانب. إنَّه مصدر خوف ورعب وعدم ثقة وتباعد بين ذوي القربى، وبين جيران الرضى كما يُفترض. واقعه يردّد القول الجاهلي القديم:

"وظلم ذوي القربى أشدّ مضاضة   على المرء من وقع الحسام المهنّد"

* * *

الفصل الخامس عشر

السياج الدولي

«نحن شعوب الأمم المتّحدة... اتّحدنا لعالم أفضل وقرّرنا جمع قوانا لتحقيق هذا الهدف»

شرعة الأمم المتّحدة

وُقّعت شرعة الأمم المتّحدة في مدينة سان فرنسيسكو ـ الولايات المتّحدة الأميركية في ٢٦ حزيران من عام ١٩٤٥، تضمّنت ـ في ما تضمّنت ـ مقدّمة وتسعة عشر فصلاً [١]، وأنشأت الوحدات الأساسية التالية:

- الجمعيّة العمومية، وتضمّ جميع أعضاء الأمم المتّحدة من الدول المستقلّة الراغبة في الانضمام تحت لوائها.
- مجلس الأمن من ١١ عضوًا، زيد عددهم لاحقًا إلى خمسة عشر، بينهم خمسة دائمي العضوية، ويتمتّعون بحقّ النقض.
- مجلس اقتصادي.
- مجلس أمناء.
- محكمة عدل دولية.
- سكريتاريا عامّة.

الجمعيّة العمومية، التي تضمّ جميع أعضاء الأمم المتّحدة من الدول المستقلّة الراغبة في الانضمام تحت لوائها، لها دور محدّد وروتيني، فهي تناقش موازنة المنظّمة وتقرّها، وتقبل أو تجمّد عضوية الدول. القضايا المهمّة تتطلّب موافقة أكثرية ثلثَي الأعضاء. قراراتها لا تتمتّع بصفة الإلزام، مهما جاءت نتيجة التصويت.

بالمقابل مجلس الأمن المؤلّف من خمسة عشر عضوًا، يتمّ اختيار عشرة منهم دوريًّا كلّ سنة لتمثيل التجمّعات الدولية المختلفة، وخمسة أعضاء دائمي العضوية يتمتّعون بحقّ النقض. وبالتالي، يمكن لأيّ من الدول الخمس وقف إقرار أيّ قرار لا يعجبها، أو يناقض مصالحها، أو مصالح حلفائها. لتمرير أيّ قرار لا بدَّ من حصوله على تسعة أصوات على الأقلّ لجانبه، ولا يُنقَض من قِبَل أيّ من الأعضاء الخمسة.

لحظت أحكام مجلس الأمن أنواعًا متعدّدة من القرارات، بعضها يتعلّق بمعالجة الخلافات حبيًّا، والبعض الآخر متعلّق بالقضايا التي تهدّد السلام، تقوّض السلام، تمارس

(١) خلال السنوات اللاحقة، أُجريت بعض التعديلات على أحكامها.

التعدّي أو تشكّل جرائم ضدّ الإنسانية... إلخ فتكون ملزمة وقد تتطلّب تدابير، تتراوح بين العقوبات المتدرّجة وقد تنتهي بالتدخّل العسكري في الحالات الخطيرة.

من أهمّ أهداف الأمم المتّحدة، الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتنمية علاقات الصداقة بين الأمم مبنية على احترام الحقوق المتساوية، وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وتطوير التعاون الدولي لمعالجة المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني، والحرّيات الأساسية، دون التفرقة بين عرق وجنس ولغة ودين.

كلّ ذلك ضمن مبادئ محدّدة تساهم في تحقيق تلك الأهداف.

لكن أبلغ ما تضمّنته الشرعة، هو إعادة تأكيد الإيمان بحقوق البشر الأساسية في الكرامة والقيمة، وحقّ الفرد في المجتمع، والمساواة بين المرأة والرجل، والمعادلة بين الدول الكبرى والصغرى، والعمل على تعميم التقدّم الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي في إطار أوسع من الحرّية.

السؤال الكبير هو: هل نجحت منظّمة الأمم المتّحدة في تحقيق أهدافها، وأقلّه الانطلاق في الاتّجاه الصحيح؟

من متابعة الشمولية لِما قامت وتقوم به المنظّمة الدولية، يمكن التأكيد أنها تعمل بنشاط في عدّة مجالات من خلال مجالسها المتعدّدة وبرامجها التنموية، كما أنها قامت وتقوم بدور إيجابي في تخفيف حدّة المواجهات والنزاعات الدولية، بواسطة قوّات السلام الدولية المنتشرة في العديد من مناطق الاحتكاك، وأخيرًا من خلال نشاطات مجلس الأمن الدولي وقراراته التي، غالبًا، ما تخضع لرغبة الدول الأعظم، خاصّة بعد انهيار الاتّحاد السوڤياتي وانحسار الحرب الباردة. ألم يقل الرئيس جورج بوش، حول دور الولايات المتّحدة داخل المنظّمة الدولية: «ما نقوله يمشي»؟

لن أخوض في مجمل نشاطات المنظّمة الدولية المتعدّدة والكثيفة من صحّية وزراعية واجتماعية وبيئية وثقافية وخلافه، بل اكتفى بذكر هيئتين تنشطان أكثر من غيرهما في منطقتنا، هما الإسكوا (المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغربي آسيا) ومركزها الرئيسي في لبنان، والـ UNDP (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي) بفروعها المحلّية المتعدّدة.

كذلك، لن أتطرّق إلى قوّات السلام الدولية، وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط كالـ «يوندوف» (في مرتفعات الجولان المحتلّة)، والـ «يونيفيل» (في جنوب لبنان)، والـ «يونتسو»

(لمراقبة الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل، منذ العام ١٩٤٨)، والـ «يونفيسيب» (للفصل بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك).

سأكتفي بالإشارة إلى واقع مجلس الأمن الدولي، الذي من واجبه إحقاق الحقّ والعدالة، وحماية الدول الصغيرة والضعيفة من ظلم وتعسّف وهيمنة الدول الكبرى.

يقول المثل المعروف: «إقرأ تفرح، جرّب تحزن». الواقع على الأرض أثبت أنَّ الفيتو الممنوح للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أي للدول الكبرى، فرض نفسه وبطريقة قلبت أحيانًا المقاييس والمبادئ والمعايير، التي من أجلها أُنشئت منظّمة الأمم المتّحدة. بعض قرارات مجلس الأمن كانت في المسار الصحيح، بناء لرغبة الكبار؛ والبعض الآخر كانت في المسار الخاطئ، أيضًا بناءً لتوجّهات الكبار، لا سيّما الدولة الأعظم.

قال مستشار وزراة الدفاع الأميركية، ريتشارد بيرل: «لا أعتقد أنَّ الولايات المتّحدة الأميركية يجب أن تكون ملزَمة بنفس القواعد التي ترعى أصغر دولة أفريقية. الحياة ليست هكذا».

ما بين الأعوام ١٩٧٢ و٢٠٠٦، أحصى الكاتب خمسة وسبعين (٧٥) قرارًا بالنقض، استعملته الولايات المتّحدة في مجلس الأمن، لنسف قرارات تتعلّق بإسرائيل وتعدّياتها

ومن فَمهم أُدينهم

حول دور الولايات المتّحدة المسيطر على منظّمة الأمم المتّحدة، جاء في منشور وزّعه مواطنون أميركيون في نيويورك: «تتّجه الأمم المتّحدة نحو صندوق القمامة. ليس لها سلطة أخلاقية. يسيطر عليها جبناء، فاسدون ولصوص. حتّى إنَّ المشاركين فيها لا يلتزمون بقوانين مدينة نيويورك. العديد منّا مستعدّون لمساعدة موظّفي المنظّمة على ترتيب أمتعتهم ونقلهم إلى المطار للخروج من بلادنا، دون العودة...».

قال البروفسور والكاتب الأميركي إدوارد هيرمن: «بدل أن تغادر الأراضي المحتلّة، إسرائيل تتابع تهجير السكّان الأصليين بالقوّة، تقتلع أشجارهم، تسرق مياههم، تحاصرهم بالحواجز والمضايقات المتعدّدة، دون أن تخضع لأيّة عقوبات، لأنها تتمتّع بموافقة وحماية ودعم مباشر من الولايات المتّحدة. يحرُم الحلفاء الفلسطينيون من حقّ العودة من أراضٍ طُردوا منها، رغم أكثر من ١٤٠ قرارًا مؤيّدًا للجمعيّة العامّة وقرارين لمجلس الأمن (كلاهما نقضتهم الولايات المتّحدة). إنَّه تفكير مزدوج وأخلاقية مزدوجة، فإسرائيل حرّة في طرد

المزيد من الفلسطينيين، في نفس الوقت الذي صُرف بلايين الدولارات لإعادة مهجّري كوسوڤو إلى ديارهم». ويضيف في مجال آخر: «أهمّ الأسباب الرئيسية، هو، أولاً، اعتبار إسرائيل حليفًا للغرب لا يستغنى عنه؛ وثانيًا، بتأثير من القوّة الاستثنائية للوبي الصهيوني في الولايات المتّحدة، بحيث اشترى وابتزّ السياسيين والإعلام فيها».

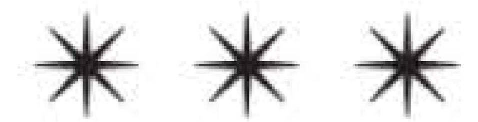
إذًا، في أعلى محفل دولي، «السمكة الكبيرة تأكل السمكة الصغيرة»، وكم ترتكب، تحت غطاء الأمم المتّحدة وأحكام الڤيتو، من ظلمات؟؟؟

كتب الرئيس السابق بيل كلينتون في كتابه «حياتي»: في الولايات المتّحدة فكرتان كبيرتان: الأولى، تقول بأنَّ غدًا سيكون أحسن من اليوم؛ والثانية، تشير إلى أنَّ الواجب الأخلاقي والشخصي، لكلّ واحد منّا، هو العمل على تحقيق هذا الهدف.

ولعلّه، رغم محاولته الشديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط، لم يستطع التفريق العلني بين القاتل والضحيّة في فلسطين، وبالتالي لم ينجح في نقل أفكار أميركا إلى خارج حدودها.

رغم كلّ ما جرى ويجري، لا ملاذ، للدول الصغيرة والضعيفة، سوى منظّمة الأمم المتّحدة. فـ «الكحل أحسن من العمى».

والقرارات الدولية الأخيرة بشأن لبنان، تؤكّد حاجة الدول الصغيرة والمستضعفة إلى حماية ودعم الأسرة الدولية.



الفصل السادس عشر

التطرّف الديني/قمّة الجهالة والإلحاد

«ليس من يهودي مجنون بما فيه الكفاية لاعتناق المسيحية، إلاّ إذا كان رجلاً حاذقًا»

إسرائيل زانغويل، كاتب يهودي بريطاني

الصهيونية حركة أسّسها الصحفي النمساوي تيودور هرتزل، وتهدف إلى التخلّص من اضطهاد اليهود في العالم المسيحي الأوروبي والعداوة للسامية فيه، بإقامة وطن قومي يهودي مستقلّ في فلسطين. ترمز كلمة الصهيونية إلى تلّة صهيون في القدس الشريف، حيث طُرد اليهود في القرن السادس قبل المسيح من فلسطين من قِبَل البابليين. نجحت الصهيونية في العام ١٩٤٨ في انتزاع قرارًا من الأمم المتّحدة بإنشاء دولتهم «إسرائيل».

الصهيونية حركة دينية وعلمانية. دينيًّا، يؤمن اليهود المتديّنون، أنَّ الله أعطى الشعب اليهودي فلسطين وبالتالي، لهم أبدية ومطلق الحقّ بها. أجيال، من اليهود، المنتشرين في العالم، تؤمن أنَّ التوراة تتوقّع عودتهم إلى فلسطين يومًا ما. علمانيًّا وقبل العام ١٩٣٠، عارض العلمانيون اليهود الصهيونية، كونهم يؤمنون أنَّ المسيح وحده (عندما يأتي) هو الذي سيعيدهم فعلاً. لكن سلسلة من الحوادث والتصرّفات العرقية، خاصّة في فرنسا وروسيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وما تلاها من مجيء النازية واضطهاد اليهود وعداوة السامية، حتّى بعد الحرب العالمية الثانية في روسيا، سرّع في توحّد اليهود طلبًا للوطن القومي، مبدئيًّا في فلسطين.

وكان قد سبق ذلك في العام ١٩١٧، وعد وزير خارجية بريطانيا أرثور بلفور بوطن قومي لليهود (وليس دولة) في فلسطين، خاصّة وأنَّ العرب آنذاك شكّلوا ٩٥٪ من مجموع السكّان.

تجاهل الصهاينة الواقع العربي الفلسطيني ومعارضتهم للهجمة اليهودية، معتبرين أنَّ ٤٥٠ ألف مسلم ومسيحي عربي في فلسطين لا يشكّلون مشكلة. يقول أحد راديكاليي يهود بريطانيا، إسرائيل زانغويل: «إنَّ فلسطين أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض». إنَّه نموذج لنظرة بعض مَن يدّعي أنه «شعب الله المختار» إلى بقيّة شعوب العالم.

قال اليهودي جابوبنسكي في كتابه الحائط الحديدي (عام ١٩٢٣): «من المستحيل الحصول على موافقة عرب فلسطين الرضائية، على تحويل سكّان فلسطين من أكثرية عربية إلى أكثرية يهودية». ألا يعني هذا، الحثّ على استعمال القوّة، كما تمَّ لاحقًا وبعنف وتهجير منقطعي النظير؟

خلال القرون الماضية، عاشت الجاليات اليهودية في مختلف المناطق العربية والإسلامية بسلام وأمن، بعكس الجاليات اليهودية في عالم أوروبا القديم، حيث لم يسمح لها بتنفّس بعض الحرّية قبل القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ثمَّ قاست الأمرّين في القرن العشرين. فعرفان الجميل، على الطريقة الراديكالية، قضى بالاقتصاص من أبناء العمّ العرب المتحدّرين معًا من عرق السامية، واتّهامهم باللاسامية.

لن أسرد ما جرى ويجري من مذابح يومية، فالإعلام العالمي، حيث لا هيمنة إعلامية منحازة، يصل إلى مسامع القاصي والداني. وأكتفي بهذا القدر من الأصولية الصهيونية المتطرّفة.

أنتقل إلى ما يسمّى بـ« المحافظين الجدد »، الحركة السياسية التي ظهرت إلى العلن في الأعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ [(١)].

تستند هذه الحركة إلى أعمدة فكرية ثلاث:

ـ اقتصادية، مبنيّة على تخفيض الضرائب لتنشيط النموّ الاقتصادي.

ـ القضايا الداخلية، حول دور الدولة وحصر الخدمات فيها. إنَّهم مع دولة ديموقراطية قوية، لكنّهم من محبّذي التقارب بين الدولة والكنيسة، ولهم نظرة خاصّة في الأمور الثقافية والأخلاقية، تجعلهم قريبين من الحزب الجمهوري (وبالتالي حضورهم البارز في عهد جورج دبيلو بوش).

ـ السياسة الخارجية، (وهنا بيت القصيد بالنسبة لنا)، تتطلّب من بلد كبير كالولايات المتّحدة الأميركية، ليس فقط اهتمامات مادّية، بل أيضًا مصالح أيدولوجية.

باختصار، المحافظون الجدد هم « جماعة تسعى للجمع بين القيم التقدّمية والمبادئ المحافظة » (جاك بارزون). و« هم أحرار متأثّرون بالواقع » (أرفينغ كريستل)، أي الذين صدمتهم نتائج السياسة الليبيرالية فأصبحوا محافظين.

اتُّهم المحافظون الجدد بأنهم ينادون بسياسة أميركية خارجية هجومية، تعمّم الحرّية والديموقراطية خارج أميركا، بشتّى الوسائل، بما في ذلك الدعم المالي والتدخّل العسكري.

---

(١) مؤسّسها وكبير مفكّريها، الكاتب والصحفي الأميركي، أرفينغ كريستول.

«حرّية الآخرين، أمان لنا، فلنسعى لتحرير الآخرين»[١].

لكن الأمر لا يقف معهم عند هذا الحدّ. فالبشر، في نظرهم، أنانيون، الأمر الذي يتطلّب قيام مجتمع قيمه مبنيّة، وبقوّة، على الدين والتقاليد القديمة (طبعًا الغربية) لتفادي حرب الجميع على الجميع. من هنا، الإصرار على أن تصبح الولايات المتّحدة قوية كفاية لتسيطر على العالم، وإلاّ ستلحق الفوضى بالعالم.

يبدو أنَّ الإدارة الأميركية السابقة، وعلى رأسها الرئيس جورج دبليو بوش، قد تبنّت نظرة وتشدّد المحافظين الجدد (أو المسيحيين الأصوليين، كما يصفهم البعض) وطبّقتها جهارًا، خاصّة بعد أن تذرّعت بهجوم ١١ أيلول الشهير. فكان الهجوم على طالبان في أفغانستان والاحتلال المستمرّ لهذا البلد؛ وتلاه الهجوم على العراق، بعد أن مُهّد له بأسباب وتبريرات ثبت عدم صحّتها. كما تبنّت الإدارة الأميركية سياسة إضعاف الأمم المتّحدة، وتجاوز دورها، وتجاوز رأي حلفائها الأوروبيين، تمامًا وفق توجّه المحافظين الجدد. ألم يصرّح الرئيس بوش مرارًا «على العالم أن يختار، فمَن ليس معنا هو ضدّنا». لم يعطِ بوش وفريقه مجالاً للموقف الوسط.

في كتابه الشهير[٢]، تساءل الصحفي، كريغ أُنغر، عن العلاقة المتينة بين نظامين سياسيين متناقضين، هما نظام الولايات المتّحدة الديموقراطي ونظام المملكة العربية السعودية الإسلامي المتشدّد، كما تساءل عن مضمون العلاقة المتينة بين عائلتَي بوش وسعود. وأخيرًا لفت إلى أنه، على إثر اعتداء ١١ أيلول عام ٢٠٠١ في نيويورك والتي قادها عددًا كبيرًا من السعوديين، تمكّن حوالي ١٤٠ سعوديًّا (بينهم العديد من عائلة بن لادن) من الخروج جوًّا من الولايات المتّحدة، في حين كانت حركة الطيران متوقّفة في كافّة أرجاء سمائها.

علّق الأميركي غاري فاينبرغ، فكتب: «لعلّ امتناع الرئيس جورج بوش عن إدانة الراديكالية الإسلامية كمصدّر للإرهاب الدولي، هو خوفه من إيذاء الإنجيليين والراديكاليين المسيحيين الداعمين له».

بعد القرون المظلمة في أوروبا ومحاكم التفتيش الرجعية في إسبانيا والحملات الصليبية إلى بلاد المشرق، لم تظهر بوادر أصولية مسيحية في بلاد الغرب. لذلك كان من المستغرب

(١) بول بيرمن في كتابه : «الإرهاب والحرّية».

(٢) House of Bush, House of Saud - by Craig Unger

أن تنمو، في محيط ديموقراطية ليبيرالية، مسيحية أصولية تتبنّاها وتعتمدها أكبر وأقوى دول العالم.

التزامًا بشعارات المحافظين الجدد، حاول الرئيس بوش وإدارته نشر الديموقراطية في منطقة الشرق الأوسط بمختلف الطرق، بما في ذلك استعمال القوّة، فلم يفلح وارتدّت الأمور عليه.

هذا، ومن مسار الأمور العالمية الراهنة، يبدو أنَّ هذه السياسة (سياسة المحافظين الجدد) قد لاقت رفضًا قاطعًا ومقاومة شديدة، من معظم الدول والشعوب التي تأثّرت بها، وحتّى من العديد من حلفاء الولايات المتّحدة الغربيين والتقليديين. والأسوأ في الموضوع، إنَّها أدّت إلى نتائج كارثية في العالم، ليس أقلّه المزيد من الكره والحقد والتباعد والعنف وصدام الحضارات، خاصّة عندما استعملت القوّة المفرطة بدعوى القوّة الوقائية والدفاع الوقائي.

قال أحد العقلاء: "What you can't measure, you can't manage" (ما لا تستطيع قياسه لا تستطيع إدارته). فكان التطرّف الأصولي، والعالم يحصد النتائج، بدءًا بالولايات المتّحدة. وأسوأ المحاصيل، جاء من قِبَل الحركات الإسلامية في ردّات فعل بالغة العنف، والتعصّب، والظلامية، واللاعقلانية التكفيرية.

هذه الحركات التي عمليًّا وشرعًا بعدت كلّ البُعد عن الشريعة. ومالأها بعض رجال الدين، أليس من الظلامية، أن يقول أحد رجال الدين في المرأة: "من الأفضل أن لا تَرى وأن لا تُرى". كيف يمكن للوطن أن يحيا ونصف طاقته غير منتجة؟

الدين الإسلامي، بعكس ما هو شائع في الغرب، دين رحمة وتسامح. ينادي بالبرِّ والتقوى. دين آمن بالكتب والأديان السماوية الثلاثة، فأعطى موقع الصدارة لابراهيم الخليل كأب روحي لليهودية والمسيحية والإسلام، وللنبيّ موسى والسيِّد المسيح ومريم العذراء. دين جاهر بأنَّ لا إكراه في الدين.

ما ميّز الإسلام عمليًّا خلال الحقبة الإسلامية، هو البُعد الفعلي عن العرقية والشعوبية، وأيّ نوع من أنواع الفصل العنصري، فـ "المسلم أخو المسلم" أينما كان ومهما كان منبعه. العالم الإسلامي القديم واحد، لا حدود جغرافية تفصل مواطنًا عن آخر، ولا حواجز تعيق التنقّل بين منطقة وأخرى. الحدود مصطنعة أتى بها المستعمِر لتعميق الخلافات والنزاعات.

بحلول الاستعمار والاحتلال الغربي للمناطق العربية والإسلامية، والظلم والاستبداد المرافقين له، برزت الحاجة عند الشعوب المستعمرة لتطبيق شعار «الأخوّة الإسلامية» والمقاومة الجهادية للمظالم والاستعمار. وبات لكلمة «الجهاد»، وما ورد حولها من تفسيرات ومتوجّبات، أهمّية كبرى ومعنى، تفاوت في فهم مفاعيله المسلم المعتدل والمسلم المقاوم.

قبل حلول النكبة الثانية (أو النكسة، كما يرتأي البعض أن يسمّيها) في العام ١٩٦٧، كانت الإنتليجنسيا الشبابية العربية، الناشطة سياسيًّا، موزّعة بين القليل من الماركسية والكثير من القومية العربية، لا سيّما في وهج الناصرية. لكن انهيار الجيوش العربية في خمسة أيام، أمام جيش الدفاع الصهيوني، صدم الأمّة العربية بأسرها (والشعوب الإسلامية أيضًا)، وخلق مرارة وفراغًا ويأسًا من العرب والعروبة لدى جيل الشباب المتعلّم والواعي، فملأه تدريجًا الإسلام الغاضب والمأزوم.

وإزاء تعنُّت إسرائيل وممالئتها من قِبَل الدولة الغربية خاصّة، والنظرة الغربية المتعالية إلى المسلمين أينما كانوا، ودعم الديكتاتوريات من قبل الديموقراطيات، وأعمال التبشير والدعوة إلى اعتناق الحضارة الغربية، وكلّ ذلك وخلافه، فتح الباب واسعًا أمام الحركات الإسلامية لتنشط وتلوذ بالشريعة، الشريعة المطعّمة بما حقنته النفوس من ثورة وشجب ومشاعر ضدّ الظلم والتعسّف والتعدّي. فعلا صوت الجهاد العنفي على ما عداه.

لقد ضُخّم، الخوف الغربي من ثورة الإسلام ضدّ الاستعمار، والمعنى الحقيقي للفكرة الجهادية، بحيث احتدم النقاش في الغرب حول معناها ومقصدها، فكتب أحد المعلّقين الغربيين الآتي: «شخصيًّا، لا أرى فائدة من النقاش. الثقافة الإسلامية بذاتها ضدّ المجتمع، ولا أدري كم من المسلمين قرأ وحفظ الآيات القرآنية. هدفهم فقط تدمير الغرب. عداوتهم لنا، بحجّة الفقر ووجود إسرائيل، غير مقنعة. دعوة العنف في التوراة، لا يبرّر دعوة العنف في القرآن. فالتوراة إيحاء من الله نصّه الإنسان، في حين أنّ القرآن كلام منزل من الله، كما يقولون. والإيحاء ليس بمنزلة النصّ».

الحركات الإسلامية الأصولية، غير الموجودة تاريخيًّا، جاءت كردّة فعل على الاستعمار الغربي، الذي توجّه بإنشاء كيان إسرائيل ودعمه ومدّه بالسلاح، وسمح له بتجاوز القوانين الدولية وانتهاك شرعة حقوق الإنسان منذ مطلع القرن الماضي وحتّى اليوم. وكذلك بما واكب ذلك من احتلالات وتعدّيات وتنكيلات، بدءًا من أفغانستان،

مرورًا بالعراق والعديد من الدول والتجمّعات الإسلامية. ولم تسلم الجماعات العربية والإسلامية المهاجرة (التي هي من أصل عربي وإسلامي) إلى بلدان الغرب.

والغريب في الأمر، أنَّ قلّة معدودة من مفكّري وإعلاميي الغرب فقط، حاولت الغوص في أسباب نشوء الحركات الإسلامية، وكيفية نشوئها ودور الغرب في ذلك. وكذلك أسباب تحوّلها ضدّ الغرب، وتصاعد مقاومتها له في السنوات الأخيرة. وما عانت هذه القلّة من ضغوطات وتحرّشات نتيجة لموقفها العادل.

القول بردّة الفعل لا يعني شرعنة الحركات الإسلامية أو القبول بها، خاصّة بعد أن تخطّت الحدود الإنسانية والحضارية والإسلامية المقبولة. فالمقاومة شيء، والإرهاب شيء آخر. ما ارتكبته الأصولية المتطرّفة، خاصّة في العراق وفي السنوات الأخيرة، لا يجاريه في الهمجية واللاإنسانية سوى ما ترتكبه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلّة. إرهاب، يسجّله الغرب في خانة الإسلام، في حين أنَّ الإسلام الحقيقي منه براء [1].

وفي تعليق إضافي، كتب غاري فاينبرغ: «من أكثر التصرّفات المشينة، هو فشل سياسيّينا (أي في أميركا) في إدانة كلّ أنواع التطرّف الديني (الإسلامي والمسيحي واليهودي)، وعدم الإشادة بالنظام العلماني...».

وأختم بقول الشاعر البريطاني، وليام بليك: «لا يرى المجنون الشجرة الذي يراها العاقل».

(١) ظاهرة القنابل البشرية والانتحار الطوعي سوف أتناوله في الفصل التالي (السابع عشر).

الفصل السابع عشر

ظاهرة القنابل البشرية والإرهاب والإرهاب المضادّ

«الموت ليس أكبر الأمراض، الأسوأ هو الرغبة في الموت دون التمكّن من ذلك»

سوفوكليس، درامي يوناني

هارا ـ كيري (hara-kiri) ومعناها باليابانية «شقّ البطن» تمثّل التقليد الياباني للانتحار المشرّف (يوازيها الـ seppuku، التقليد الصيني). مارس هذا التقليد القديم المقاتلون الإقطاعيون اليابانيون لتفادي الوقوع في أيدي الأعداء.

حوالي العام ١٥٠٠ ميلادي، سُمح بالـ «هارا ـ كيري» كأسلوب مميّز للموت، بدل الإعدام التقليدي للمقاتل الخائن للإمبراطور، وذلك بشقّ بطنه شخصيًّا بواسطة خنجر إمبراطوري ومن ثمَّ، قطع رأسه من قِبَل صديق أمين، قبل أن يعاد الخنجر للإمبراطور.

لاحقًا، اعتمد بعضهم الهارا ـ كيري كوسيلة موت رضائي عند حدوث مصيبة، أو إخلاصًا لموت سيِّد، أو احتجاجًا على تصرّف رئيس.

في العام ١٨٦٨، ألغي الهارا ـ كيري الإلزامي، وبقي الرضائي. لكن العديد من العسكريين انتحروا بهذه الطريقة فيما بعد، لا سيّما خلال الحرب العالمية الثانية (الكاميكازي). وسار على منوالهم، انتحاريون ڤييتناميون في حربهم ضدّ الجيش الأميركي.

في العالم الإسلامي، وتحديدًا بين القرن الحادي عشر والثالث عشر ميلادي، ظهرت جماعة شيعية (اسماعيلية) عُرفت بالحشّاشين (ومنها اشتُقّت كلمة Assasins بالفرنسية). هذه الجماعة اشتهرت بالجرأة في ارتكاب مجازر دون خوف، خاصّة في أيام الصليبيين، وذلك تحت تأثير مادّة الحشيش السامّة. هذه الجماعة أُدخلت، إلى المذهب الاسماعيلي، مبدأ الإرهاب كواجب ديني، يؤدّي إلى الجنّة بعد الموت.

تاريخيًّا، أُنشئت هذه الجماعة من قِبَل حسن الصبّاح في نهاية القرن الحادي عشر ميلادي، وانتقل مركزها إلى قلعة ألا موت قرب قزوين في إيران. يقال إنَّ المجموعة عملت، مع الصليبيين وأخصامهم الحكّام المسلمين، كأُجراء للقتل. التاريخ يعدّد مجموعة حكّام ونافذين قتلتهم الجماعة قبل أن تتمّ تصفيتها في العام ١٢٦٥.

القنابل البشرية باتت مؤخّرًا عملاً يوميًّا تتناقله وسائل الإعلام، وكأنه حدث عادي جدًّا ومتوقّع. فمَن هم هؤلاء البشر، ولماذا يمتهنون القتل الذاتي والجماعي؟ وما هو دور الدين في هذا التصرّف؟

عمليًّا، هذه الظاهرة انطلقت إسلاميًّا قرابة العام ١٩٧٠، وتمثّلت طلائعها في الحرب

الإيرانية ـ العراقية بقيام موجات إيرانية شبابية بمقاومة هجوم الجيش العراقي، وتطوّرت في انتفاضة فلسطين ضدّ المحتلّ اليهودي. ترجم الإعلام الغربي، في بادئ الأمر، هذه الظاهرة على أنها حركة لا عقلانية، ربّما نوعًا من الجنون، ناجمة عن وقائع مأساوية (الفقر، الانقباض، والفشل الاجتماعي)، وتبيّن لاحقًا، أنها ليست متلازمة مع الأمّية والفقر فقط، بل منتشرة بين علمانيين ومثقّفين من الطبقة الوسطى، طبيعيّي التصرّف وجلّهم متطوّعون.

الدكتور العبسي، شقيق زعيم فتح الإسلام في مخيّم نهر البارد شاكر العبسي [1] تحدّث عن أخيه ومسيرته. فذكر أنَّ أخاه لم يشأ استكمال دراساته الجامعية فاعتنق الماركسية، ثمَّ تحوّل إلى القومية العربية. صدمته نكبة العام ١٩٦٧، فاعتنق الإسلام المتشدّد، وانتقل من ساحة قتل إلى أخرى، كمجاهد في سبيل عودة الإمارات الإسلامية وتطبيق الشريعة، وفق مفهومه ومفهوم جماعته الظلامية.

في منشور وزّعته الانتحارية الفلسطينية الشابّة، حجيرة العربي، وأهدته قبل استشهادها إلى الأخوة والأخوات المجاهدين في العراق والوطن العربي، كتبت ـ في ما كتبت ـ: «لا أريد أن أموت، لست مغرمة بالموت، أريد أن أعيش، حلمت منذ طفولتي أن أصبح طبيبة كي أنقذ حياة الناس وشعبي. لقد اكتشفت طريقة جديدة تمكّنني من ذلك، إنَّني أستعدّ لقتل البعض فقط لأنقذ شعبي. قد لا أؤثّر وحدي، لكن مجموعة منّا تقوم بنفس العمليات قد تغيّر وجه التاريخ. أقول للأعداء إنَّ القنبلة البشرية ليست سوى إنسان عادي فرضت عليه الظروف القيام بعمل استثنائي». وقال ناشط فلسطيني: «إذا لم نحارب، سنتعذّب وحدنا. وإذا حاربنا، سنتعذّب نحن وهم».

استنادًا إلى أتلانتا جورنال الأميركي (نيسان ٢٠٠٤)، تبيّن أنه منذ العام ٢٠٠٠ وحتّى تاريخ صدور الجورنال، نفّذ أطفال فلسطينيون (تحت سنّ الـ١٨) ٣١ عملية انتحارية، وأُحبطت ٤٠ عملية. وباستطلاع لألف مراهق فلسطيني في غزّة (سنّ ٩ ـ ١٦)، ٤٩٪ منهم شارك في الانتفاضة، و٧٣٪ عرضوا استعدادهم للشهادة. في قناعاتهم «إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل منذ نشأتها، لا يردعه سوى الإرهاب المضادّ». تمامًا، كما قيل قديمًا «العين بالعين والسنّ وبالسنّ».

حاليًّا، من أصل ٣٥ منظّمة إرهابية، ٣١ منها هي إسلامية. نصف المتقدّمين للشهادة من المتطوّعين، ٢٠٪ فقط هم أعضاء في جماعات منظّمة.

(١) منقولة من حديث غير موثّق.

هل يكفي عرض نتائج الاستطلاع، دون التوقّف عن تحليل الأسباب وراء هذا التوجّه؟

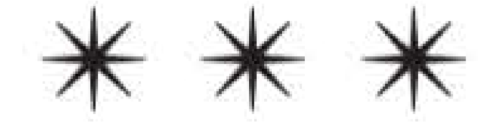
قال الإندونيسي المتطرّف، أبو بكر البعاصيري: «الجماعات الإسلامية تحارب فقط الكفّار الذين يحاربون الإسلام والمسلمين، أو يحاولون تغيير الإسلام بالسلاح والمال».

وماذا عن الجهاد؟ يقول الجهاديون: «لا يكفي إحداث خرق ثقافي أو ديني في الإسلام لإعلان حرب جهادية، لكن التمادي في ظلم المجتمع الإسلامي هو الذي حرّك المشاعر الجهادية». قال أسامة بن لادن: «أولادنا تُقتل، دماؤهم تسيل، مقدّساتهم تهاجم وتستباح». وقال محمَّد خان، زعيم حملة الهجوم على لندن: «كلامنا لا صدى له لديكم، وبالتالي سنكلّمكم باللغة التي تفهمونها، لغة الدم».

حركة القنابل البشرية تكبر يوميًّا ككرة الثلج. وساحتَي العراق وباكستان، وأفغانستان أكبر شاهد على ذلك. والعدوى تنتشر وتتوسّع أفقيًّا (الفيليبين، الهند...).

ما لم نغوص في تحليل وفهم السبب (أو الأسباب) التي وصلت بالحركات المتطرّفة إلى ما وصلت إليه ومعالجته (ها) جذريًّا، سيصبح كلّ مَن يعيش على سطح هذا الكوكب معرّضًا لقنبلة موقوتة لا يعلم متى تنفجر فيه أو بجواره.

كلّ ما يمكنني ترداده، كما ردّد غيري من قبلي: «الإرهاب لا دين له ولا وطن». أليس المفروض التفتيش عن الأسباب ومعالجتها؟



الفصل الثامن عشر

العلمنة والإسلام

«أنا شيوعي بالنهار، وكاثوليكي عندما تحلّ العتمة»

برندان بيهان، كاتب مسرحي إيرلندي

يمكن فهم مصطلح العلمنة من زاويتين:

الأولى: حرّية الدين، ومنع الحكم من فرض دين على الشعب.

الثانية: الاقتناع أنَّ النشاطات والقرارات البشرية، لا سيّما السياسية، يجب أن تعتمد على الوقائع والإثباتات، وليس على الإيمان والمعتقدات.

باختصار، العلمنة تنحو نحو فصل الدين عن الدولة، مع ضمان كامل لحرّية اختيار المعتقد وحرّية الممارسة لذلك المعتقد.

بعد عصر النهضة، تحوّلت معظم الدول الغربية (المسيحية المنشأ) تدريجًا نحو العلمنة، في حين عارضتها المسيحية الأصولية، وبقوّة، الإسلام الأصولي.

يصرّ أنصار العلمنة في الغرب، على التأكيد أنَّ الحكم يجب أن يعتمد على التحليل المنطقي، وليس على الإيمان. على العلم والمعرفة، وليس على الماورائيات والنظريّات.

بالمقابل، يقول أعداء العلمنة، إنَّ هذا المبدأ يحتقر الدين، ولا يؤمّن للفرد الحرّية الدينية الفعلية.

منذ بضع سنوات، كتب القائد الإسلامي التونسي المنفي[١]: «هناك أسباب لقيام أوروبا بفصل الدين عن الدولة، كون الكنيسة قد أساءت استعمال قدراتها، ووقفت في طريق التطوّر العلمي، وجعلت من الدين سبيلاً للظلم. في حين، أنَّ العالم الإسلامي لم يشارك تاريخيًّا بذلك».

إنَّه جواب لطيف، مقارنة بالجواب الإسلامي المتشدّد على مبدأ العلمنة الغربية، التي وضعت في خانة الاختراعات الغربية، كالماديّة والصهيونية والاستعمار وغير ذلك.

كتب ألبرت حوراني[٢] «من المعروف، أنَّ هناك حركات إسلامية تؤمن بالدمج الكامل بين الدين والدولة، إضافة إلى أنَّ اختيار كلمة (العلمنة) عكس فهمًا لدى الإسلام بأنها تعني «لا دين»، أو «دون دين».

---

(١) في كتابه «الحقوق العامّة في الإسلام».

(٢) ألبرت حوراني في كتابه بالإنكليزية: «تاريخ الشعوب العربية».

من المعروف أيضًا، أنَّ غالبية المجتمع المسلم لا تحبّذ بعض مستوردات الحضارة الغربية (الفردية، تفكّك العائلة، الحرّية الجنسية، ...إلخ)، ويعتبرها تُضعف الدين.

بالمقابل، واجه منذ العهد العثماني، بعض المفكّرين المسلمين المنفتحين، الانغلاق بالقول: «يجب إزالة الفكرة أنَّ كلّ التصرّفات والمؤسّسات غير المسلمة يقتضي تجنّبها. يجب تغيير القوانين، ووسائل الإدارة والتنظيم العسكري، وعلاقة السلطان برعيّته، والانتماء إلى الوطن وليس إلى السلطان أو حكم العائلة. أتراك ومسلمون وغير مسلمين ضمن وطن واحد».

وأضيف، في معرض التحليل لنشوء القومية العربية: «قوميّة ذاك الزمان كانت نوعًا ما علمانية، تجمع البشر من مختلف الأديان والمدارس، تعتمد سياسة مبنية على مصلحة الدولة والمجتمع. برز التشبّه بالغرب والدول الغربية المعاصرة. من ضمن الأفكار المطروحة: «انعتاق المرأة، إعادة إحياء اللغة العربية ضمن نشوء القوميّة، واستعمال الدين مع الفكر كونه غريب عن مبدأ التربية الإسلامية».

بعض المفكّرين المسلمين هم أيضًا على انفتاح. فأستاذ جامعة الأزهر علي عبد الرازق، نشر في العام ١٩٢٠، كتابًا بعنوان: «الإسلام وجذور الحكم»، قال فيه: «إنَّ النبيّ محمَّد قد أسّس دينًا، وليس دولة. وبالتالي، فالدين يجب أن لا يحدّد اليوم هيكلية الدولة».

لاقى كتاب عبد الرازق معارضة واستياء، كما جاء في جريدة الدايلي ستار[١].

ويضيف كاتب مقال الدايلي ستار الدكتور نلسون: «في حديث أجريته مع مفكّرين محافظين إسلاميين في بريطانيا، أُفدت أنه لا يكفي أن تسمّي حكومة نفسها إسلامية، بل يجب أن تكون بالفعل إسلامية، أي أن تتّصف بالعدالة الاجتماعية، وبنظام قانوني موثوق، وتعمّم الحرّية الشخصية والمساواة والمشاركة الشعبية، وحاكمها خاضع للمحاسبة، وما شاكل. عندها، تساءلت وما الفرق بين هذه المواصفات والحكم في أوروبا الشمالية؟ ولماذا هذا الشعور الإسلامي الملتبس حول العلمنة؟ لعلّ الهجوم على العلمنة يتمّ بتشجيع من رجال الدين خوفًا على مصالحهم، ولعلّه حذَر وخوف من أن تكون العلمنة سلعة غربية جاء بها المستعمر لتحجيم دور رجال الدين المسلمين».

(١) تقرير بالإنكليزية في جريدة: «الدايلي ـ ستار»، بتاريخ ٨ أيّار ٢٠٠٧، بعنوان: «لماذا لا يثقّ المسلمون بالعلمنة؟» بقلم د. يورغن نيلسون.

وهل رجال الدين المسلمون هم وحدهم المعارضون للعلمنة؟ فقد تلاقت، مصالح رجال الإكليروس في لبنان ومشايخ الدين الحنيف، في رفض مطلق لإقرار الزواج المدني الاختياري في لبنان الذي طرحه الرئيس الراحل الياس الهراوي في العام ١٩٩٥.

في مقالة بعنوان: «انتهت الحرب الأهلية وبدأت معركة التحرير (العام ١٩٧٥)، كتب الراحل كمال جنبلاط ـ في معرض ردّه على الوطنيين المسيحيين في لبنان: «إنَّها رسالة المسيحية قبل رسالة الإسلام، إنَّها رسالة الغرب قبل رسالة العرب، بأن نفصل بين الدين والدولة، وبأن نحقّق العلمنة والديموقراطية الصحيحة». ويضيف في مقال آخر (الفرصة التي قد تفوت: «الدول العربية لم تتعرّف، ويا للأسف، على الثورة الديموقراطية البورجوازية في مفهومها العلماني والتحرّري الحقيقي للإنسان، لكن المهمّ في نظري، أنَّ العقل العربي لم يتحرّر من الانحراف الذي تولّده المذاهب الدينية والعقائد السياسية المختلفة ...».

وقبل أن يسخن مقعده في قصر الإليزيه (أيّار ٢٠٠٧)، طالبت الكنيسة الكاثوليكية الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بإلغاء قانون عام ١٩٠٥، القاضي بفصل الكنيسة عن الدولة.

في مقال بعنوان «المشكلة مع العلمنة»، نشرته جريدة هيرالد تريبيون العالمية، كتب المحاضر في الدين والفلسفة، فيليب بلوند، وزميله الباحث أدريان بابتس: «من الأصولية الإسلامية والإنجيلية الأميركية إلى القومية الهندوسية، العلمنة تتراجع، وهي في خطر انتشار عقائد تلتزم كلّية بأحكام وتوجّهات خاصّة بها، طابعها التعصّب المطلق. نحن نشهد عودة فكرية جديدة للدين لا يمكن نسبه فقط للتعصّب. لقد بات واضحًا، أنَّ العلمنة تقوّي، بدل إضعاف، الأصولية الدينية والفكر المقاوم».

وكتبت الباحثة الدينية، ريبيكا بينوم[١]: «كلمة إسلام تعني الخضوع والاستسلام. فخلاص الفرد يتحقّق فقط باندماج الفرد في المجموعة، بالمقابل العلمنة العصرية تشير إلى أنَّ الفرد هو المقياس. لا يهمّ ما يؤمّن به الإنسان، وهذا خطأ، كون إيمان الإنسان يحدّد نواياه».

يرى الإسلام المتشدّد، في معرض هجومه على العلمنة، أنَّ العلمنة تؤمن بالله، لكنّها تبعده عن المداخلات الأرضية اليومية للبشر، ممّا يعارض مضامين الرسائل القرآنية.

---

(١) مقال نُشِر في أيّار ٢٠٠٧ في مجلّة «New English review».

في تحليل للعالم الإسلامي، الدكتور يوسف القرضاوي بعنوان: «العلمنة والإسلام»، يقول: «في مجتمع مسيحي العلمنة ممكن قبولها، لكن في مجتمع مسلم فلا. ففي الإنجيل، هناك ما لله وهناك ما لقيصر. وفي الإسلام، هناك العبادة لله، وأيضًا الشريعة كطريقة مكتملة للحياة، فالعلمنة قد تقود المسلم إلى مخالفة الشريعة والكفر».

يقول المطّلعون على مضمون الشريعة، أنها تناولت قضايا الزواج والموت والإرث، في حين أنَّ القوانين المدنية والجنائية والتجارية غربية وغريبة عنها. فهل ننكر حقّ الدولة المدنية في تناول هذه الأمور وفق أنظمة وقوانين عادلة ونافذة، بمعزل عن المداخلات والفتاوي؟

بالمقابل، كتب الشيخ الدكتور صبيح بن شيخ [1]: «كمسلم، أستطيع ممارسة ديني بفخر في فرنسا تحت سلطة دولة علمانية. مضيفًا في مقال بعنوان (العلمنة والإسلام ـ أيّار ٢٠٠٧): «تبدو الأصولية سمة العصر (إسلامية ومسيحية وهندوسية وبعض البوذية). هويّة الأصولي «هم ونحن». طغت على الغرب تعميم فكرة المسلم الأصولي، في حين أنَّ عددًا كبيرًا من المسلمين لديهم نظرات دينية متطوّرة. العلمنة ليست فلسفة معقّدة، ففي فرنسا، تعني فصل الدين عن الدولة مع حرّية ممارسة العقيدة. الجميع يستفيد من هذا الوضع. القول إنَّ العلمنة تهمّش الدين **كذبة** كبيرة. العلمنة معنيّة فقط بتسيير أمور الدولة، وتترك للمواطن حرّية ممارسة المعتقد الذي يؤمن به. صدام الحضارات غير موجودة فعليًّا، الصدام فقط بين مجموعات الانفتاح ومجموعات الانغلاق، وليس بين الغرب والشرق. البابا الراحل يوحنّا الثاني كان أول مَن عارض الهجوم الأميركي على العراق، في حين أغمض شيخ الأزهر عينيه. جوهر الدين هو الأساس وليس المظهر».

وفي نفس المنحى، كتب ياسر لطيف حمداني في مقال بعنوان: «هل العلمنة والإسلام لا يلتقيان»؟ فقال: «الشاعر العلاّمة، الشيخ إقبال، أكّد أنَّ هيكلية الإسلام من السياسة الدينية تسمح بفصل الدين عن الدولة. وجاراه لاحقًا مؤسّس دولة باكستان، محمَّد علي جناح، بتأكيده على الديموقراطية الاجتماعية في الإسلام، وروحه التقدّمية، ومبادئ المساواة فيه».

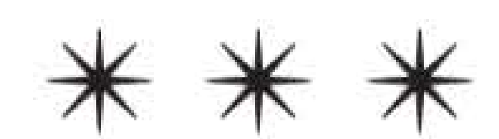
وحول العودة إلى الإمارة والخلافة، التي ينادي بها بعض الحركات المتطرّفة، كتب الأستاذ علي عبد الرازق (١٨٨٨ ـ ١٩٦٦)، في كتابه (الإسلام وأصول الفقه): «الخلافة لا

---

(١) مفتي مدينة مارسيليا السابق، السعودي المولد وخرّيج جامعة الأزهر والدراسات العليا في باريس.

علاقة لها بدين الإسلام. وهي ليست مؤسّسة دينية، إنَّها موقع سياسي. دورها تطبيق مبادئ العقل وتجارب الدول وقوانين الحكم».

وفي الخلاصة حول هذا الموضوع وبعد ما ورد أعلاه، أسمح لنفسي بالتمسّك بمضمون الفصل الحادي عشر أعلاه: «**الروح الجديدة للدين**». مشيرًا إلى قول السياسي والخطيب الأميركي روبرت غرين أوفرسولا: «الحضارة الحقيقية هي حيث يعطي كلّ رجل للآخر كلّ حقّ يدّعيه لنفسه».



الفصل التاسع عشر

بيت بلا سياج: لبنان

«الحضارة تبدأ بالنظام، تنمو في الحرّية وتموت في الفوضى»

ويل دورانت، فيلسوف ومؤرّخ وكاتب أميركي

المقلب الثاني من القرن الماضي، كان الشعار المعمّم في لبنان: «**لبنان قوّته في ضعفه**».

في ظلّ إمبراطورية عثمانية مفتوحة الحدود في ما بين أرجائها الواسعة، نعِم جبل لبنان بنوع من الحكم الذاتي، تكرّس طائفيًّا بعد حرب العام ١٨٦٠ المؤسفة، ألغاها الحكم العرفي العثماني إبّان الحرب العالمية الأولى، وجدّدها الانتداب الفرنسي بحدود عشوائية مصطنعة جديدة، لكنّها راسخة بحكم الواقع الراهن. فكان لبنان الكبير المبني على قاعدة الطائفية السياسية، والعرف بتكريس مناصب معيّنة، بدءًا برئاسة الجمهورية، لطوائف ومذاهب معيّنة.

وريث فينيقيا القديمة، كان لبنان جبلاً وساحلاً، ساحة عبور دائمة للفاتحين وبناة الإمبراطوريات والحضارات.

نجح في انتزاع الاستقلال الرسمي في العام ١٩٤٣، فحصل فعليًّا بخروج الجيوش الأجنبية في العام ١٩٤٦. وانضمّ إلى جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتّحدة.

ولكن هل تحقّق هذا الاستقلال فعلاً؟ وهل تمكّن اللبنانيون من إنشاء دولة تملك الحدّ الأدنى من مقوّمات النجاح والاستقرار؟

تَتابع الأحداث والنزاعات، بعد الاستقلال وحتّى اليوم، خلق شكوكًا وتساؤلات وخيبات أمل.

في توافق شبه شفهي، بين سياسيين لبنانيين، رئيس الجمهورية الماروني بشارة الخوري ورئيس الوزراء السنّي رياض الصلح، كُرّس الميثاق (التوافق) الوطني بين اللبنانيين القاضي بـ «تعهّد كلّ اللبنانيين، من كلّ الميول وكلّ الطبقات، باستدامة الاستقلال الحقيقي، والسيادة الوطنية وحماية دستور البلاد»، بحيث يُحجم المسلمون عن اعتبار لبنان امتدادًا للساحة الإسلامية، ويمتنع المسيحيون عن طلب حماية الغرب. قال رياض الصلح جملته الشهيرة: «لبنان، لن يكون ممرًّا ولا مقرًّا».

تعليقًا على هذا الحدث، قال في حينه المفكّر والصحافي الراحل جورج نقّاش: « Un Etat n'est pas la somme de deux impuissances, et deux négations ne font pas une Nation (الدولة ليست مجموع ضعيفين، وسلبيّان اثنان لا يصنعان وطنًا)».

ما توافق عليه اللبنانيون، وبالتحديد رؤسائهم، لم يدّعَم مع مرور الزمن، خاصّة في جوّ إقليمي متقلّب وغير مستقرّ، ومشحون بالعنف والتهجير لشعب فلسطين، واضطرار لبنان لاستقبال قسم كبير منهم بحكم الجيرة والأخوّة، وما نجم عن ذلك من مشاكل واضطرابات.

فكانت أحداث عام ١٩٥٨ (ضدّ/مع حلف بغداد)، وأحداث أعوام ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ (بين الجيش اللبناني والفلسطينيين)، وأحداث أعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، وما تلاها (الحرب الأهلية/حرب الآخرين على أرض لبنان)، وثورة الاستقلال (٢٠٠٥ ـ حتّى اليوم).

في مطلع الاستقلال، كان هناك توافق سياسي، أقلّه مرحلي، فكان السياج مرتفعًا نوعًا.

مع بروز ظاهرة الانقلابات الإقليمية ونموّ الحركات الوطنية، خاصّة الشعور القويّ بالقوميّة العربية، كثورة على الحاضر وعلى الماضي القريب وحتّى البعيد، وخيبات العرب ممّا جرى ويجري في فلسطين، مال الميزان السياسي الإقليمي نحو رفض الاستعمار، وكلّ ما يمتّ إلى الغرب بصلة.

في هذا الجوّ الصاخب والمتردّي، برزت في لبنان بذور الشقاق، فانخفض علوّ السياج الحامي وبدأت الرياح الخارجية تعصف وتؤثّر على ساحة الوطن الصغير. فانفتح للفلسطيني دور تزايد مع الأيام، وللسوري دور متجدّد لقطر يعتبره سُلِب منه، ولإسرائيل دور أساسي في تكريس منطق الدويلات الدينية والإثنية، وغيرهم وغيرهم.

لكن هذه الساحة، ما كانت لتفتح وللسياج أن يسقط، لولا انقسام اللبنانيين إلى شيع ومذاهب وأحزاب وعشائر وو... ولولا التكاذب المشترك في ما بينهم.

هل حاول اللبنانيون فعلاً، منذ رحيل الفرنسيين، بناء دولة عصرية متطوّرة؟ أم أنهم حوّلوا ما تركه لهم الفرنسيون إلى مجموعة مزارع ومصالح وإقطاعيات تتقاسم ما بقي من آثار دولة؟ ولمّا اشتدّت الفوضى الإقليمية، سهِل الولوج إلى الساحة اللبنانية، فالحائط الواطي دعوة صريحة للقفز فوقه. يقول المثل العربي القديم: «لقد جَنت على نفسها براقش».

الجواب الأكيد سلبي. إضافة، التطوّر الاقتصادي والسياسي (المحلّي والإقليمي) والديموغرافي والثقافي منذ ذلك الحين، لم يحمل معه صَهرًا لعلاقات اللبنانيين بعضهم مع

بعض. فكانت الخلافات تطفو أحيانًا وتخبو أحيانًا أخرى، إلى أن انفجرت في العام ١٩٧٥، بتداخل فلسطيني وتشجيع إسرائيلي، وربّما غيرهم من الأشقّاء الكرام. والجرح لا يزال ينزف.

قال كمال جنبلاط في مقالة بعنوان (أساس المشكلة في لبنان، رفض التغيير): «إنَّ التعصّب الطائفي والعنصري هو الذي يرفض التغيير. إنَّ عدم إرادة العدل والمساواة والأخوّة هو الذي يرفض التغيير».

لقد تغيّرت المعطيات منذ تاريخ الاستقلال حتّى اليوم. فالقوميّة العربية، التي ازدهرت في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، تراجعت. وباتت ذكرى مريرة وحلم ذاب وانطوى. حلم كاد يصبح حقيقة، لولا النكسات الذاتية وطغيان العاطفة الفوضوية على التفكير الواقعي.

لقد كانت نكبة ١٩٦٧، من أكبر النكبات التي مُنِيَ بها العرب. لقد أصابت فكرة القوميّة العربية بالصميم، واستبدلتها تباعًا بالحركات الإسلامية الأصولية، التي ما فتئت تزداد تحجّرًا ورجعية وعنفًا. وساهم الغرب في تغذيتها، فانقلبت عليه. والآتي أعظم!!!

لبنان كان أول ضحايا هذه النكبة. فلولاها، لمّا شجّعت إسرائيل بعض الجماعات على التفكير بأوطان قوميّة على غرارها، ولا كنّا وصلنا إلى حرب العام ١٩٧٥ الكارثية، ولمّا تعاظم تطرّف الحركات الأصولية الإسلامية بالقدر الراهن، ولعلّ ازدهارنا الاقتصادي آنذاك كان قد حفّزنا على إقامة دولة عصرية (أو أقلّه، القيام بخطوات في ذلك الاتّجاه).

لبنان، هذا الوطن الصغير، الناهض من تحت رماد عام ١٨٦٠، ومشانق الحرب العالمية الأولى، ومعركة الاستقلال الأولى من الانتداب الفرنسي، ومعركة العروبة وعبد الناصر وحلف بغداد، ومعركة «تحرير فلسطين من جونيه»، ومعركة التصدّي للاحتلال الإسرائيلي وتحرير الجنوب، ومعركة الاستقلال الثانية وانسحاب الجيش السوري، ومستقبل المقاومة الإسلامية وسلاحها، ومعركة مقاومة الحركات الأصولية والإمارات الإسلامية، والحبل على الجرّار.

هذا البلد، الذي لا يزال يقاوم وينبعث من تحت الرماد كطائر الفينيق، ألا يستحقّ أن يجد سياجًا يحميه، قبل أن يفنيه جهاد البقاء على قيد الحياة؟؟؟

«دعوا شعبي يعيش» صرخ يومًا (على ما أعتقد) الكبير غسان تويني. سيجوّه

واَحموه، فبلدٌ جاهد وناضل وقاوم ودافع عن نفسه، وعن العروبة، وعن الحرّية، وعن الاستقلال، يجب أن يحيا، وأن يعيش.

ردّد الرئيس بيل كلينتون في كتابه «حياتي» هذا القول: «Though the river may force you to change course, hold fast to what you believe. (بالرغم من أنَّ النهر فرض عليك تغيير وجهة سيرك، استمرّ في ما تؤمن به)».

في شهر أيّار من عام ٢٠٠٧، نشر المركز اللبناني للمعلومات العامّة CPI [١]، على الإنترنت، تحت عنوان: «Machakelna.org»، مقتطفات مقتبسة مستوحاة من خطاب المناضل الأميركي الشهير، مارتن لوثر كينغ: «I have a dream» (لديّ حلم)، باعتبار أنَّ هذا الخطاب يحاكي ما يطمحه اللبنانيون للبنان المستقبل، ومن بينها:

«لديّ حلم بأنَّ الفريقين اللبنانيين المتنازعين سيتوحّدان (بأعجوبة)، ويؤكّدان على أنَّ المصلحة الوطنية تأتي فوق كلّ اعتبار. وبالتالي، سيتّفقان على برنامج موحّد يعالج كلّ المشاكل الرئيسية العالقة بينهما».

مَن منّا لا يرغب في تحقيق هكذا حلم!!!

(١) جمعيّة لبنانية مدنية.

الفصل العشرون

تعدّد الطوائف والثقافات في لبنان:
نعمة أم نقمة؟

«الصراع على السلطة في لبنان تُرجم بوسائل دينية»

المؤرّخ ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية

نظريًّا، لبنان بلد دستوره ديموقراطي برلماني. عمليًّا، بلد حُكمه طوائفي توافقي. ما يثبت هذا الواقع، عدم الاعتراف باستمرار حكومة الرئيس فؤاد السنيورة بمجرّد استقالة الوزراء الشيعة الخمسة منها (رغم امتلاكها أغلبية الثلثين)، وذلك بدءًا برئيس الجمهورية اللبنانية، مرورًا برئيس المجلس النيابي، وحلفائهم. وبات كلّ فريق ينادي على ليلاه.

لبنان بلد لم يجرِ فيه إحصاء سكّاني رسمي منذ العام ١٩٣٢، خوفًا من مطالبة بعض الطوائف بمزيد من الحقوق السياسية والمدنية. بلد لا يُعرف عدد سكّانه الفعليين، كون العديد منهم يخرج للعمل خارج الحدود ولا يُعرف متى يعود (هذا إن عاد)، ويملك معظمهم، بالإضافة إلى الجنسية اللبنانية، جنسيات أخرى (بعضهم ثلاث جنسيات، أو أكثر)؛ والعديد الآخر من جنسيات غير لبنانية يدخلون، ولا يُعرف متى يخرجون.

هذا البلد، الصغير بمساحته وعدد سكّانه، تعيش فيه ثماني عشرة طائفة معترف بها، دون ذكر لطائفة الملحدين. كلّ مولود جديد يسجّل في خانة طائفة أهله، مع إمكانيّة الانتقال إلى طائفة أخرى إن شاء لا حقًا. لكلّ طائفة، قانون الأحوال الشخصية الخاصّ بها، ومحاكمها التي تطال الزواج والطلاق والوفاة والإرث.

نذكّر بالطوائف الموجودة على أرض لبنان:

أولاً ـ الطوائف المسيحية وعددها اثنتا عشرة طائفة.

ستّ منها تعترف بسلطة الفاتيكان وبابا روما، هي:

ـ الطائفة المارونية

ـ الطائفة الكاثوليكية ـ اليونانية

ـ الطائفة الكاثوليكية ـ الأرمنية

ـ الطائفة الكاثوليكية ـ السريانية

ـ الطائفة الكاثوليكية ـ الكلدانية

ـ الطائفة اللاتينية

والستّ الأخرى من شرقية وإنجيلية، لا تعترف بسلطة الڤاتيكان وبابا روما، وهي:

ـ الطائفة الأرثوذكسية ـ اليونانية (طائفة الروم)

ـ الطائفة الأرثوذكسية ـ السريانية (اليعقوبية)

ـ الطائفة الأرثوذكسية ـ الأرمنية (الغريغورية)

الطائفة النسطورية (الآشورية ـ الكلدانية)

ـ الطائفة القبطية

ـ الطائفة الإنجيلية (البروتستانت المتعدّدي الانتماءات)

ثانيًا ـ الطوائف الإسلامية وعددها خمس:

ـ الطائفة السنّية

ـ الطائفة الشيعية (الاثنا عشرية)

ـ طائفة الموحّدين الدروز

ـ الطائفة الاسماعيلية (السبعية)

ـ الطائفة العلوية (النصيرية)

ثالثًا ـ الطائفة الإسرائيلية

منذ العهد العثماني وحتّى اليوم، لعب الدين والطائفية والمذهبية دورًا هامًّا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان والجوار.

فأحداث عام ١٨٦٠، كانت صراعًا على مَن يسيطر على جبل لبنان. هل يستمرّ بيد الإقطاع الدرزي التقليدي، المتناقص العدد والإمكانيات العصرية، أم ينتقل إلى الجبل المسيحي (لا سيّما الماروني)، الأكثر انفتاحًا وتجدّدًا بدعم كنسي ملحوظ ومركّز؟ كما كانت تدخّلاً من الغرب، لا سيّما الفرنسي منه، لمزيد من الزعزعة للرجل المريض آنذاك (الدولة العثمانية).

والميثاق الوطني عام ١٩٤٣، بدعم فرنسي واضح للطائفة المارونية، ألم يكن اتّفاقية

هشّة لحدود مصطنعة ونظام طائفي بين طائفتين (المارونية والسنّية)، نالت فيها الأولى حصّة الأسد، فأنتجت تباعًا خلافات ونزاعات تخبو حينًا وتتّقد من جديد كلّ فترة؟

اتّفاق الطائف الأخير، رغم أنه لم يطبّق بكامل بنوده ليُحكم عليه، ألم يكرّس مبدأ الطائفية التوافقية، التي كانت الحجّة الأساسية وراء الانشقاق اللبناني الأخير؟

سأستخلص في الآتي، بعض الحقائق الأساسية المتعلّقة بالتكوين اللبناني كما رآها الزعيم الراحل كمال جنبلاط [1]:

«**أولاً** ـ إنَّ التكوين الطائفي السياسي يحول دون صيرورة الجماعة اللبنانية وحدة وطنية حقيقية، وكيانًا سياسيًّا موحّدًا، وبالتالي شعبًا ودولة.

ثانيًا ـ لا وجود، إلى درجة كبيرة، لشعب لبنان، لأنَّ كلّ طائفة دينية تنزع إلى تنظيم وتفكير سياسي مستقلّ عن سائر الطوائف، ترمي من خلاله إلى استخدام الدولة وأجهزة الإدارة لصالحها، قبل أن تسعى لتأمين مصلحة الشعب اللبناني والوطن.

ثالثًا ـ الشعب قد يكاد يكون مفقودًا، لولا تحسّس بماضٍ تاريخي سحيق... ولولا استشعارهم بمصير واحد وتطوّر واحد...

رابعًا ـ إنَّ شعب لبنان لا يزال في طور التكوين. ولمّا يتمّ بعد مخاض عسير، فهل تظلّ تسيطر فكرة التجزئة الطائفية على شاكلة مجتمعات وكيانات سياسية دينية مستقلّة بعضها عن بعض، أم تقوى وتنتشر وتتغلّب فكرة الوحدة الوطنية... فتتحوّل الطوائف إلى عائلات تراثية روحية، ولا تبقى كيانات شعبية سياسية تتفاعل ضمن كيان الدولة الواحدة...؟».

وفي موضع آخر، وربّما بعد تجارب العام ١٩٧٥، أجاب على تساؤلاته الذاتية بالقول: «إنَّ فرصة تعديل النظام السياسي في لبنان بشكل كامل قد تكون فاتت، لإننا شعب صغير تجمّعت في إطار حدوده معظم التناقضات المذهبية والدينية والإيدولوجية».

هذه التساؤلات طُرحت منذ أربعين سنة. فماذا تغيّر؟ التساؤلات المطروحة تبقى نفسها ولكن بإلحاح أقوى وأشدّ. فهناك أمور كثيرة تبدّلت، وللأسف تعقّدت وتفاقمت.

---

(١) في كتابه «ثورة في عالم الإنسان ص ص. ١١٨ ـ ١١٩ ـ صادر ـ عام ١٩٦٧.

واقع لبنان اليوم، لو تابعه عن كثب صاموئيل هنتينغتون، لأعتبره تثبيتًا مخبريًّا لنظريّته حول صدام الحضارات، ونموذجًا لحتميّة تنازع الثقافات.

يصحّ الوضع في لبنان على قول الكوميدي الأميركي، ويل روجرز: «لا يمكن القول إنَّ الحضارة لا تتقدّم، ففي كلّ حرب يقتلونك بطريقة جديدة». ويصحّ عليه أيضًا ما جاء في سفر الجامعة في العهد القديم (Book of Ecclesiastes): «لكلّ موسم ووقت، لكلّ هدف تحت السماء: وقت للولادة ووقت للموت، وقت للقتل ووقت لالتئام الجراح، وقت للحرب ووقت للسلم، أتى وقت السلم».

فمتى يأتي وقت سلم لبنان؟

في لبنان، تخمة من العقائد والحركات والتجمّعات العائلية والعشائرية والمناطقية والحزبية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية وحتّى البيئية، تقاطعت في ما بينها، فتلاقت حينًا وتباعدت أحيانًا، لكنّها كلّها تنبع وتصبّ في بحر الطائفية ونهر المذهبية وجداول الشيع والمعالم الظلامية. ففتحت في لبنان طرق الفوضى والانقسام، ونأت عن نفوسها مسالك الاعتدال والقيم العقلانية السمحاء.

وزاد الأمور تعقيدًا وقساوة، الواقع الإقليمي والدولي المتّجه نحو أصوليات طائفية ومذهبية وثقافية، تنمو بشكل ثابت وأكيد نحو المواجهة بفعل (وبتشجيع غبائي أو تصميمي) جهالة وحمق «هؤلاء المرضى الذين يحكموننا» Ces malades qui nous gouvernent [1].

منذ منتصف القرن الماضي، تغيّر العالم الذي نعرفه، فغاب تدريجًا الاعتدال، وحلّ محلّه التصلّب والأصولية (ولا أستثني طائفة أو دين). ضعفت دول العالم الثالث وانهار الاتّحاد السوفياتي، فمالت الرأسمالية نحو المزيد من المادّية والتسلّط، ونحو العولمة الضاغطة. فقاومتها الثقافات والمجتمعات الأخرى بحركات أصولية عنفت يومًا بعد يوم.

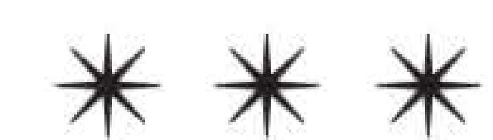
في العالم العربي، خبت تدريجًا صيحة «واعروبتاه»، وانحسرت دعوة القوميّة والوحدة، واستبدلت بمدّ إسلامي عالمي تخطّى الحدود الجغرافية وكلّ الحدود خارج نطاق

(١)- Ces maladies qui nous gouvernent, par Pierre Accoce et Dr. Pierre Rentchnick Editions Stock - 1976.

الشريعة (كما فهمها هو، وليس كما يفهمها المسلم المعتدل). فاختلط حابل العنف بنابل التطرّف. وبات العالم بين أصوليتين (شبه صليبية بوشية، وهلالية ظلامية بنلادنية).

ولبنان، البيت الـ «بلا سياج»، وصاحب النسيج الطائفي والمذهبي الأصيل، أنّى له أن لا يتأثّر بعالم إقليمي ودولي مجنون ومشحون.

جنون وشحن داخلي، وجنون وشحن إقليمي، وجنون وشحن عالمي، واللطف من الله العليّ القدير!!!



الفصل الواحد والعشرون

دور الإعلام/فوضى الحرّية المطلقة

«الحرّية يجب أن تكون محدودة لكي نستطيع امتلاكها»

إدموند بيرك، سياسي بريطاني

جاء في وثيقة «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الآتي: «لكلّ إنسان الحقّ بحرّية الرأي والقول، هذا الحقّ يشمل حمل آراء دون تدخّل، بحث، استلام، ونقل معلومات وأفكار من خلال أيّة وسيلة، بلا اعتبار لأيّة حدود».

قال الرئيس الأميركي الراحل، إبراهام لنكولن: «مَن يحرم الآخرين حرّيتهم، لا يستحقّها لنفسه».

في الأنظمة الديموقراطية، تتقاسم السلطة ثلاث مؤسّسات مكمّلة لبعضها البعض، ولكنّها مستقلّة ومنفصلة عن بعضها: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. وقد أضيف إليها الصحافة، كسلطة رابعة. قال إدموند بيرك: «إنَّها السلطة الأهمّ من السلطات الثلاث الأخرى».

ذكر المؤرّخ الإنكليزي، إدوار غيبون: «إنَّ مبادئ الدستور الحرّ تضيع حكمًا، بمجرّد أن تسمّي السلطة التنفيذية السلطة التشريعية. ومن هنا ضرورة فصل السلطات».

في العام ١٩٩٣، أعلنت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة يوم الثالث من شهر أيّار من كلّ عام «يوم حرّية الصحافة العالمية»، مشيدة بالدور الذي تلعبه الصحافة الحرّة في تقوية الديموقراطية والترويج للتنمية حول العالم. فالإعلام قوّة التغيير.

يقول الليبيراليون، إنَّ صحافة حرّة تلعب دورًا أساسيًّا في استدامة ومراقبة ديموقراطية صحّية، كما المساهمة في مساءلة أكبر، حُكم أفضل، وتنمية اقتصادية.

إذًا، تلعب وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة أدوارًا رئيسية في عالم اليوم. فالإعلام، ليس فقط وسيلة نقل أخبار ومعلومات إلى المواطنين، بل هو وسيلة توجيه وتغذية فكرية ونفسية للرأي العامّ، فقد تقوده في اتّجاهات مختلفة، ليست دائمًا لصالح الحقيقة والمنفعة العامّة.

في البلدان غير الديموقراطية، حرّية الصحافة مبدأ شديد التعقيد، كون الوصول إلى المعلومات تنعكس على وجود معظم حكومات هذه البلدان، والحفاظ على أنظمتها وأمنها. من هنا، تقوم هذه الأنظمة بإصدار نشرات إعلامية خاصّة بها، وتصادر وتقمع بقوّة، كلّ أو معظم، النشاطات الإعلامية المستقلّة.

في إحصاء الخريطة حرّية الصحافة في العالم للعام ٢٠٠٥، أحصي الآتي: «من أصل ١٩٤ بلدًا ومنطقة شملها الإحصاء: ٧٣ بلدًا (٣٨٪) اعتُبرت فيها الصحافة حرّة، ٥٤ بلدًا (٢٨٪) اعتُبرت فيها الصحافة حرّة جزئيًّا، و٧٨ بلدًا (٣٤٪) اعتُبرت غير حرّة. بالنسبة للسكّان، أحصي ١٧٪ منهم يعيشون في بلدان الصحافة فيها حرّة، ٤٠٪ في بلدان الصحافة فيها حرّة جزئيًّا، و٤٣٪ في بلدان لا حرّية للصحافة فيها.

تذيع وسائل الإعلام باستمرار أخبارًا عن توقيف ومحاكمة وسجن، وأحيانًا تهديد وجرح وقتل رجال الصحافة. منذ سنوات، ومحطّة الجزيرة القطرية تطالب بإطلاق سراح أحد مراسليها المسجون في إسبانيا، وأحد مصوّريها المسجون في «معتقل غوانتانامو» الأميركي. في العام ٢٠٠٣، لاقى ٤٢ مراسلاً صحفيًّا مصرعهم خلال تأديتهم واجبهم المهني، في حين أنَّ ١٣٠ مراسلاً آخر أودعوا السجون.

بالرغم من هذه التضحية والمعاناة، بالرغم من هذا الدور الإعلامي والإخباري والتثقيفي والتوجيهي الواسع الانتشار والعميق التأثير، هل من المستحبّ أن تكون حرّية الإعلام مطلقة؟ ماذا عن صدقيّة الخبر؟ ماذا عن انعكاسات المعلومة المذاعة؟ ماذا عن المعلومات التي تمسّ أمن الدولة؟ ماذا عن الملاحقات والمضايقات ونشر المعلومات الشخصية؟ وغير ذلك من عديد التساؤلات.

قال الموسيقي الأميركي المعروف، كريس كريستوفرسون: «الحرّية هي فعلاً ثمينة، ولكونها ثمينة يقتضي تقنينها».

حتّى ولو جاء الخبر صادقًا، فالخبر المجتزأ، وطريقة صياغة الخبر، واختيار خبر معيّن دون غيره، والتركيز المتكرّر على أخبار معيّنة، والمقالات والتعليقات والتحليلات، ونشر رسائل بعض القرّاء وتجاهل رسائل قرّاء آخرين، واستقدام محلّلين صحفيين وسياسيين لهم صبغة معيّنة دون غيرهم، وغير ذلك الكثير الكثير. كلّ هذه الأمور تؤثّر تأثيرًا كبيرًا على الرأي العامّ، وقد تجعله يرى الأبيض أسودًا والأسود أبيضًا. ولنا في قدرة اللوبي الصهيوني الممسك بوسائل الإعلام في الولايات المتّحدة وبعض أوروبا المثل الصارخ.

لبنان ينعم منذ استقلاله بصحافة حرّة. هذه الحرّية لم تقوَ، لا الأيام ولا السلطات ولا الشكاوي الإقليمية، على ضبطها وحصرها، بل زادت وتوسّعت وتعدّدت بشكل باتت معه

(بمعظمها) تعكس، صورة وصوتًا، انقسامات اللبنانيين، وتجسّد، بل تكرّس وتعمّق أحيانًا كثيرة الهوّة بينهم، لا سيّما الطائفية والمذهبية القائمة.

إنَّ وضع مؤسف. قال الدكتور سليم الحصّ [١]: «في لبنان، الكثير من الحرّية والقليل من الديموقراطية». كما قال الشاعر البريطاني، روبرت براونينغ: «كم نبدو أحرارًا، وكم نبدو سريعًا مكبّلين».

في ما يتعلّق بالحرّيات العامّة بما في ذلك الصحافة، تحدّث الكثيرون من رجال الفكر عن أنَّ لبنان ينتفي سبب وجوده دون حرّية، فحبّ الحرّية متجسّد في أعماقه، ولبنان دون حرّية لا يكون لبنان. كلام جيّد ومقبول، شرط أن تلتزم الصحافة بميثاق شرف بتطبيق أصول المهنة والالتزام الذاتي بالمناقبية الإعلامية، واحترام الحقوق الشخصية. فلبنان، في وضعه الحالي المشرذم ومجتمعه المفكّك، يحتاج إلى مَن يدعو إلى الوحدة لا إلى القسمة، وإلى نشر التوافق والتقارب لا إلى بعث التنازع والتباعد.

كمواطن ينظر بعينين اثنتين، ولله الشكر، عندما أستمع إلى محطّتين إعلاميتين متنافستين في السياسة، أخال نفسي في ساحة حرب هوجاء، الصراع فيها قاتل أو مقتول. فأستعيذ بالله وأقفل محطّات الشقاق واللاوفاق، وأذهب أفتّش عن محطّة تعرض فيلمًا سينمائيًّا هادئًا يروّق من أعصابي المضطربة. وحبّذا لو أنَّ الكثيرين من مواطنيّ يحذون حذوي.

قال ألبير كامو [٢]: «يمكن أن تكون الصحافة الحرّة جيّدة أو سيّئة، لكن صحافة دون حرّية لن تكون بالتأكيد إلاّ سيّئة. الحرّية هي ليست سوى فرصة للتحسين، بينما العبودية هي للأسوأ».

وقال القاضي الأميركي، فيليكس فرانكفوتر: «حرّية الصحافة ليست نهاية بحدّ ذاتها، بل وسيلة لتحقيق مجتمع حرّ».

لبنان بحاجة إلى صحافة حرّة، لكن أيضًا مسؤولة.

---

(١) رئيس وزراء لبنان الأسبق.

(٢) روائي فرنسي، حامل جائزة نوبل في الأدب عام ١٩٥٧.

الفصل الثاني والعشرون

نريده بيتًا محكم السياج، فهل من وسيلة؟

«التجربة الحقيقية للحضارة، ليست في استفتاء، ولا في حجم المدن، وليس في الحصاد، ولكن بنوع الرجل الذي تخرجه البلاد»

رالف والدو إميرسون، شاعر ومحاضر أميركي

قال رئيس الولايات المتّحدة الأميركية الأسبق، فرانكلين روزفلت: «نتطلّع إلى عالم مبني على حرّيات أربع ضرورية:

- **حرّية الكلام والتعبير**
- **حرّية العبادة، كلّ على طريقته**
- **التحرّر من الفقر**
- **التحرّر من الخوف**

فالإنسان محكوم بأن يكون حرًّا (جان بول سارتر).

وُلد الإنسان حرًّا، لكنّه مكبّل بالأصفاد في كلّ مكان (جان جاك روسّو).

في كتابي «البقاء في خضمّ التناقضات»[1]، وصفت المجتمع الذي نعيشه فيه في لبنان بأنه: «يزخر بالتناقضات والتباعدات والتحاملات والمعاندات وغياب العقلانية وفقدان التسامح والتأرجح بين التمسّك بالتقاليد أو التنصّل منها...».

وأضفت في مكان آخر: «فلبنان، الفاقد النضج والكيان غير المستقرّ، بقواعده التاريخية، ومجتمعاته العرقية المتشاحنة، وموقعه الجغرافي المتأثّر بالتصادم الإقليمي، وثقافاته وقيمه الأخلاقية المتعدّدة، واقتصاده غير المتوازن، ونظامه السياسي المتقلّب الأهواء، كان ولا يزال حالة ميدانية خاصّة وفريدة».

في منتصف العام ٢٠٠٧ (أي بعد خمس سنوات)، تأكّدت أنني لم أبالغ في الوصف، بل ربّما قصّرت في الحديث عمّا يمكن أن نصل إليه في ظلّ هكذا واقع. ويا له من واقع كارثيّ.

كلّ لبناني يواجه في لبنان اليوم نفس السؤال: مَن أنا؟ مَن أخصّ وإلى مَن أنتمي؟ والجواب أتى دائمًا من خلال الدين والمذهب، وكأنهما «الهويّة أو الدمغة التي لا تمحى».

«من المجمع عليه، أنَّ الدين والمذهب الذي ينتمي إليه اللبناني ـ أيّ لبناني ـ يلعب دورًا

(١) السيرة الذاتية باللغتين العربية والإنكليزية «البقاء في خضمّ التناقضات Survival against multiple odds» ـ عام ٢٠٠٣.

رئيسيًّا في حياته. فهو يقولب، ليس فقط إيمانه وانتماءه الديني، بل أيضًا وضعه الاجتماعي، وتوجّهاته السياسية، وتطلّعاته للخدمة الاجتماعية، وإنجازاته الخاصّة، ودرجة انفتاح المجتمعات الأخرى عليه. وبكلمة مختصرة، إنَّ الانتماء الديني يصنّفه في مرتبة معيّنة من المواطنية، بما يتناقض عمليًّا مع أحكام الدستور اللبناني الذي يقرّ بالمساواة الكاملة بين المواطنين»[1].

التركيبة الطائفية اللبنانية جعلت من المجتمع اللبناني فسيفساء من الثقافات والمعايير والتقاليد والخصوصيات. فمختلف نشاطات المجتمع اللبناني تتمحور حول الديانات والطوائف والمذاهب. فالدين أو الطائفة هو الهويّة الفعلية لكلّ مواطن لبناني.

كم كان في موقعه ذلك الإعلان الذي أتاح لمجموعة من الشبّان لبنانيين وعرب وأجانب تحديد هويّاتهم، حيث العرب والأجانب أفصحوا عن هويّاتهم من خلال موطنهم، في حين حدّد اللبناني هويّته من خلال طائفته ومذهبه (أنا شيعي، أنا سنّي، أنا ماروني...إلخ).

الهويّة يعبّر عنها بالعلاقة بين إرث الماضي وحاجات المستقبل. إرث الماضي طائفي الانتماء ومذهبي الممارسة، وحاجات المستقبل هي صيغة عملية واقعية وعصرية للعيش المشترك بين كوكتيل من التجمّعات الدينية المتجاورة، المتعدّدة التطلّعات والممارسات وربّما بعض القيم الروحية والاجتماعية.

إرث الماضي الطائفي والمذهبي (المختلط بالحاضر، إلى حدّ بعيد) متداخل في حياة اللبناني، الشخصية والعائلية والعشائرية والحزبية والاجتماعية والتربوية والثقافية، والتعاملات الحكومية، والعلاقات الإقليمية والدولية، وسائر النشاطات المتبقّية.

قال أحدهم: «من المؤسف، أنَّ كلّ طائفة في لبنان هي كيان سياسي بحدّ ذاته، في حين أنَّ المطلوب لبناء الدولة الواحدة، أن تتحوّل الطائفة، وكذلك المذهب، إلى كيان معنوي وتراثي».

تساءل الكثيرون، هل يُعقل أن تُبنى دولة، ولكلّ طائفة من الطوائف قوانينها وأنظمتها المتضاربة أو المتعارضة مع الأخرى؟

فالقوانين الاجتماعية، من زواج وطلاق وإرث، هي ملزمة لكلّ عضو وُلد في طائفة

(١) السيرة الذاتية باللغتين العربية والإنكليزية «البقاء في خضمّ التناقضات Survival against multiple odds» ـ عام ٢٠٠٣.

معيّنة. لا مجال للخيار الشخصي. والقوانين السياسية قواعدها طائفية ومذهبية. إلغاؤها لا يؤمّن حقوق الطوائف، وقد يلغي دور الأقلّيات لصالح الطوائف الكبرى.

إلغاء الطائفية السياسية، التي لحظها اتّفاق الطائف دون أن يُسعى فعليًّا إلى تطبيقها، ما كانت لتنجح لو طبّقت فعلاً. فإلغاء الطائفية يجب أن «يتمّ في النفوس قبل النصوص»، كما يجب أن يسبقها توحيد القوانين الاجتماعية (أقلّه اختيارًا). فالطريقة المثلى لوطن منصهر هو العيش ضمن حالة احترام متساوٍ لكلّ المواطنين. وهل يمكن أن يتمّ ذلك دون تطبيق العلمنة الواعية والمنفتحة؟

الغريب في الأمر هو هذا الإجماع الظاهر والحازم لرجال الدين من مختلف الطوائف لمناهضة العلمنة، ووصم مَن ينادي بها على أنها حركة مناهضة للدين وتسعى لتهميشه، رغم عدم صحّة هذا الادّعاء، ورغم الدور الهامّ والأساسي للدين بموازاة العلمنة ومواكبتها (أذكّر بالفصل الحادي عشر: الروح الجديدة للدين، وبالفصل الثامن عشر: العلمنة والإسلام) أعلاه.

كتب الراحل الكبير، كمال جنبلاط[1]: «إنَّ أضخم التناقضات في لبنان سيكون، بلا شكّ، ما تستهدفه اليمينية المسيحية والإسلامية، على السواء، من وضع إلغاء الطائفية السياسية مقابل علمنة الدولة، حتّى ولو كانت هذه العلمنة محض اختيارية، فتصطدم سفينة الإصلاح الجذري التي نرفع لواءها بعدم التفهّم...». ويضيف في موقع آخر: «بالحقيقة، لا نريد في لبنان لا معالم «الصليبية» ولا معالم «الهلالية»، أي لا نريد في أيّ حال إقحام الدين في السياسة، إلاّ بما تفرضه الأخلاق من استيحاء مبادئ الروحانية السامية. إنَّما نريد نظامًا علمانيًّا ينسكب فيه أعلى ما في الأديان من روحانية ومبادئ».

كمواطن لبناني، كيف لي أن أشعر بالمساواة إذا كانت هويّتي الطائفية تحدّد لي مسبقًا حقوقًا تنقص أو تزيد عن حقوق مواطن آخر؟

من أولى المبادئ التي تبنّاها الحزب الديموقراطي الأميركي في برنامجه الانتخابي: رفض أيّ نوع من أنواع التفرقة بين المواطنين، بسبب العرق، أو الدين، أو الجنس، أو الميل الجنسي، أو الفلسفة السياسية، واعتبار العائلة وحدة المجتمع الأولى. هذه المبادئ تتلاقى وتتقاطع مع كلّ الأديان، إنَّها في صلب روحية العلمنة، فلماذا نعارضها؟

---

(١) من مقالين، الأول بعنوان: «لنكن بمستوى ربع الساعة الأخير»، والثاني بعنوان: «الله محبّة».

كتب بعضهم مقالاً في مجلّة لبنان السياسي (آب ٢٠٠٥، باللغة الإنكليزية) بعنوان: «العلمنة لا يمكن أن تطبّق في لبنان». لبنانيون كُثُر، اعتقدوا أنَّ لبنان مرّ بمرحلة صدام الحضارات ما بين الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، ففوجئوا بما جرى بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري (١٤ شباط ٢٠٠٥).

لبنان، منذ أيام حُكم الأمير فخر الدين المعني الكبير، عاش مرحلة سياسية ودينية قريبة من العلمنة، لكن حرب أعوام ١٨٤٠ حتّى ١٩٩٠ (بالرغم من فترات التهدئة) أضعفت هذا المنظور، ودفعت بالطائفية والمذهبية إلى الواجهة.

المسيحيون في لبنان أقرب من غيرهم إلى تقبّل العلمنة، لكنّهم أحجموا عن الإصرار عليها. البعض يعزو السبب إلى خوفهم من الديموقراطية العددية، في حين يعزو آخرون ذلك إلى مصلحة الكنيسة في إبقاء قوانين الأحوال الشخصية بيدها. المسلمون، خاصّة الحركات الأصولية الصاعدة، لا تعترف إلاّ بحكم الشريعة والدمج بين الدين والدولة. ولعلّ اعتبار العلمنة منتجًا غربيًّا أثّر على النظرة الإسلامية للعلمنة، بالرغم من عدم تعارضها مع قيم وتعاليم الشريعة، وفق عديد المفكّرين الإسلاميين.

بعد الزلزال الكبير الذي مرّ ويمرّ بين اللبنانيون، أقلّه منذ مأساة استشهاد الرئيس الحريري، تبلورت لدى قسم من الرأي العامّ اللبناني أهمّية الوطن واستقلاله وسيادته وحرّيته، وبات الانتماء للوطن قدسيّة توازي، إن لم تسابق، الانتماء الديني.

الأبرز في هذا التحوّل، هو انقلاب المجتمع السنّي واندفاعه نحو الوطن والدولة والكيان وانفتاحه على الغرب الأوروبي والأميركي والدول العربية المعتدلة.

في حين أنَّ المجتمع الشيعي تحوّل نحو مقاومة إسرائيل على حدوده الجنوبية (المقاومة الإسلامية) بالتنسيق والتحالف مع سوريا وإيران.

أمّا المجتمع المسيحي اللبناني فقد انقسم إلى مجتمعين سياسيين، الأول متحالف مع المجتمع السنّي والثاني مع المجتمع الشيعي المقاوم.

وكان قد سبق للمرحوم سماحة العلاّمة الإمام محمَّد مهدي شمس الدين [1] أن أوصى

(١) كتاب الوصايا ـ دار النهار للنشر، نقلاً عن تسجيل صوتي لسماحة الإمام قبل وفاته ص. ٢٧: «أوصى عموم الشيعة الإمامية في مختلف الأوطان «أن يدمجوا أنفسهم في أقوامهم وفي مجتمعاتهم وفي أوطانهم...، وأن لا يخترعوا لأنفسهم مشروعًا خاصًّا يميّزهم عن غيرهم... لأنَّ المبدأ الأساس في الإسلام «وحدة الأمّة، التي تلازم وحدة المصلحة؛ ووحدة الأمّة تقتضي الاندماج وعدم التمايز».

عموم الشيعة أن يدمجوا أنفسهم في أقوامهم وفي مجتمعاتهم وفي أوطانهم... وفي ما يختصّ بلبنان، قال: [1] «**لبنان وطن نهائي لجميع بنيه**» «هناك ضرورة لبقاء كيان لبنان، ليس لمصلحة لبنان وشعبه فقط، وإنَّما لمصلحة العالم العربي، وحتّى ـ في كثير من الأبعاد ـ لمصلحة العالم الإسلامي...». هذ القناعة لم تشمل **بعد** الجميع على ساحة لبنان، لكن من المؤمّل أن تتسارع وتنمو.

الإجماع الشعبي والوطني، شبه الكامل، حول الجيش اللبناني خلال معارك نهر البارد وتماسك هذا الجيش وتضحيات ضبّاطه وأفراده، بارقة أمل في إمكانيّة حدوث معجزة التلاقي بين اللبنانيين. فدم الشهداء، الذين سقطوا دفاعًا عن حرّية واستقلال وكرامة لبنان، نأمل أن يكون له أثر كبير، ولو متأخّر، في توحيد النسيج اللبناني في وطن واحد لجميع أبنائه. فالوحدة هي مصدر القوّة، وقديمًا قيل: «موحّدون نقف، منقسمون نقع».

إنَّها مسحة تفاؤل كبيرة في خضمّ المخاوف والتشنّجات والتصاريح النارية من كلّ حدب وصوب، من داخل لبنان وخارجه. فهل يتحوّل الحلم إلى حقيقة؟

لبنان، بواقعه الجغرافي، وصغر مساحته، واختلاط مجتمعاته، وتعدّد ثقافاته، وتجارب أزماته، لا يمكن أن يُقسَّم إلى دويلات، ولا أن يجزَّأ إلى فيديراليات طائفية لا مستقبل لها ولا استقرار، كما لا يمكن أن يستمرّ على منواله الطائفي والمذهبي الحالي.

في رأينا المتواضع، ما ينقذ لبنان، كيانًا وشعبًا، هو إقنومان:

ـ دولة علمانية مدنية، تؤمّن الحرّية والديموقراطية، العدالة والمساواة، الأمن وحكم القانون، الخدمات والإنماء المتوازن، احترام حقوق المواطن والإنسان، مستقبل الأجيال الطالعة وصهرهم في مواطنية لبنانية سليمة،...

ـ مجالس دينية ومذهبية، تضمن حرّية المعتقد، حرّية ممارسة العقيدة والإيمان، حرّية

---

(1) وفي ص. ٤٧ من كتاب الوصايا: «انشغل مكتب المجلس (الشيعي الإسلامي الأعلى)، الإمام موسى الصدر وأنا وبعض الإخوان الخواصّ من مكتب المجلس، بوضع صيغ إصلاحية للنظام السياسي، ووضعت عدّة صيغ كان أبرزها وأنضجها صيغة ما نسمّيه «صيغة ١٩٧٧»، التي أرسينا فيها المبدأ الأساس والأهمّ ـ في ما أعتقد ـ في تاريخ لبنان السياسي، وهو «**أنَّ لبنان وطن نهائي لجميع بنيه**»، لقطع دابر أيّة مخاوف مسيحية من قضايا الذوبان والاندماج، ليس لمصلحة لبنان وشعبه فقط، وإنَّما لمصلحة العالم العربي، وحتّى ـ في كثير من الأبعاد ـ لمصلحة العالم الإسلامي...».

القول، التسامح المتبادل، الاحترام المتبادل، التعاون المتبادل، تشجيع القيم الروحية والإنسانية، نبذ الأصولية في الدين وفي المجتمع.

وبالتالي، نكون قد أوفينا «ما لقيصر لقيصر وما لله لله». وأرضينا الله، والوطن، وأخوّة الإنسان.

لديّ حلم أحلم بتحقيقه

ملخّص الكتاب باللغة الإنكليزية

Summary «A House without a Fence, in the Windward of the Clashes of Civilizations», Arabic version 2006, Revised: 2011

«**A House without a Frence**» referred to the shaky Lebanon. The author reveals, in the book's preamble, his fear for his country: «I came to believe, like too many others that the painful incidents of the years 1975-1990, in the Lebanon, have gone forever with no possible recurrence. We seem to be awfully wrong, as the sad history may, at any time, repeat itself in a more dramatic and fierce way. Whoever was saved from those dark days lived to tell unbelievable tales. «To mention, but not to repeat» as the saying goes. What if it really starts anew?

He adds: «On the face of it,the book had dealt with general related issues, starting with the clashes of World civilizations [1], particularly Islamic and Christian; their realities; causes and inescapability; analyzing the different fences on which individuals and groups rely for support and protection and updating on religion, civil state and religious extremisms.

Deep down, the book looks to Lebanon, as a country weakened by confessionalism; decimated by divisions and external interferences; reaching the edge of the abyss and cannot be saved except through an awakened laicity (secularism); and the open minded and tolerant confessions and sects.

In addition to the dedication and preamble, the book comprises twenty - chapters and associated references, with particular emphasis on the following topics:

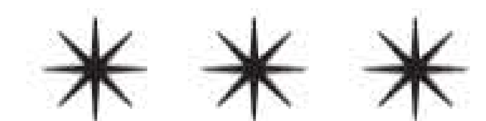
- The clashes of civilizations & Samuel Huntington. Perspectives and Realities. The complementation of civilizations
- The end of history & Francis Fukuyama
- The dialogue of cultures
- In a World disfigured by injustice, the numbers talk
- The multiple fences: Family, tribal, political party, religious, social, governmental, institutional, regional and international fences
- The new spirit of religion - Women half of society

- Religious fundamentalism - The birth of human bombs, terrorism and counter terrorism
- Secularism and Islam
- A house without a fence: Lebanon. Diversity of confessions and cultures in Lebanon, a blessing or a calamity???

The role of the media / anarchy of absolute freedom

We want **Lebanon** a house solidly fenced. Is there a way???

The author admits: «I have felt a compelling urge to write this essay (or whatever you wish to name it). I have tried hard to avert myself from entering a tunnel not knowing where it would lead, and to discuss a subject of knowledge outside my line and profession. My only excuse was, and is still, a dedicated attempt and an honest endeavor, with no hidden purpose, nor a shady goal, except my fear for the fate my country.



المـراجـع

1) The clashes of civilizations and the remaking of the world order by Samuel. P. Huntington - 1997.
2) A history of the Arab peoples, by Albert Hourani - 1991.
3) My life,by President Bill Clinton - 2004.
4) Le point sur le Liban, par Gerard Figuie - 1994.
5) L'inconnu de l'Elysée, par Pierre Péan - 2007.
6) The end of history and the last man, by Francis Fukuyama - 1989.
7) Palestine: peace not apartheid, by President Jimmy Carter - 2006.
8) Ces malades qui nous gouvernent, par Pierre Accoce et Dr. Pierre Rentchnick.

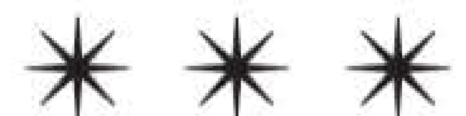
٩) ثورة في عالم الإنسان ـ كمال جنبلاط ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٩٦٧.

١٠) مختارات لبنان وحرب التسوية ـ كمال جنبلاط ـ الدار التقدّمية ـ ١٩٨٧.

١١) العولمة وقضايا الاقتصاد ـ بدري يونس ـ دار الفارابي ـ ٢٠٠٠.

١٢) البقاء في خضمّ التناقضات ـ شفيق أبي سعيد ـ ٢٠٠٢.

١٣) الوصايا ـ سماحة الإمام العلاّمة الشيخ محمَّد مهدي شمس الدين ـ دار النهار.



ملخّص السيرة الذاتية
للمهندس شفيق أبي سعيد

• مهندس مستشار خاصّ في حقلَي الطاقة والتنمية المستدامة.

• رئيس الجمعيّة اللبنانية للطاقة الشمسية (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩).

• عمل سابقًا كمفتّش عامّ ومن ثمَّ مديرًا للدراسات في مؤسّسة كهرباء لبنان.

• كما عمل لفترة طويلة مديرًا لمصلحة مياه الباروك.

• شارك كعضو مجلس إدارة وعضو لجان في العديد من المؤسّسات والإدارات العامّة.

• عمل أيضًا كمحاضر، ثمَّ كمحاضر أول في كلّية الهندسة والعمارة في الجامعة الأميركية في بيروت ومعهد الفنون في الجامعة اللبنانية (١٩٧٦ ـ ٢٠٠٢).

• مؤلّف مشارك في كتاب «قطاع الكهرباء في لبنان ـ دراسة ميدانية ـ برمجة إعادة هيكليّة القطاع ومشاركة القطاع الخاصّ فيه الفوائد المحتملة للبنان»، باللغتين الإنكليزية والعربية (٢٠٠١).

• كاتب السيرة الذاتية «البقاء في خضمّ التناقضات»، باللغتين الإنكليزية والعربية (٢٠٠٣).

• مؤلّف كتاب: «تطوير وتنمية الطاقات المتجدّدة والجديدة وكفاءة الطاقة في لبنان وسيلة فعّالة لتحدّي واقع قطاع الطاقة التقليدي». (٢٠٠٦ بالعربية و٢٠٠٨ بالإنكليزية).

• له الكثير من الدراسات والأوراق العلمية المتعلّقة بالطاقة والإدارة اللبنانية ومثّل لبنان لدى بعض المنظّمات الدولية.

فهرست المحتويات



على أثر نشر العديد من المقالات حول تصادم الحضارات العالمية، لا سيّما الإسلامية والمسيحية، والادّعاء بسيطرة الحضارة الغربية «بيت بلا سياج في مهبّ صدام الحضارات» ناقش مجمل هذه المواضيع وقائعها، أسبابها، تكامل الحضارات بدلاً من تصادمها متطرّقًا لمختلف السياجات التي يعتمد عليها الأفراد والجماعات للدعم والحماية، معرّجًا على لبنان بوصفه بلدًا أضعفته الطائفية والمذهبية، وأهلكته الانقسامات والتدخّلات الخارجية، آملاً كالعديد من اللبنانيين، أنَّ الأحداث الأليمة التي عصفت بهذا الوطن من عام ١٩٧٥ حتّى عام ١٩٩٠ قد ولّت إلى الأبد.



لعلّنا أخطأنا التقدير حيث يبدو أنَّ هذه الأحداث قد تتجدّد، ولكن بما يبشّر بأنها ستكون أدهى وأشدّ إيلامًا، ما لم نسعى جميعًا لإنقاذه من خلال علمانيّة منفتحة، وفكر نيّر ومحيط يتخطّى الطائفتين والمذهبين.

ISBN 978-9953-0-2136-2

